الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية

محاضرات في تاريخ الحركة الوطنية 1919-1954

مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الثالثة تاريخ

إعداد الدكتور: عثمان زقب

السنة الجامعية 2021-2022

مقدمة

خاض الجزائريون مقاومة طويلة طيلة القرن 19 رافضين بذلك الخضوع لسلطة المحتل الفرنسي الأجنبي الذي استخدم مختلف أساليب القمع والإبادة لكسر شوكة المقاومة الشعبية مستغلا في ذلك آلته الحربية الضخمة والمتطورة مقارنة بإمكانيات المقاتلين الجزائريين؛ يضاف إلى ذلك تشتت المقاومة المسلحة في مواجهة الاحتلال الفرنسي واعتمادها على شخصية الزعيم القائد مع عدم تكافؤ القوة بين الطرفين وتوظيف الفرنسيين لسلاح فرقّ تسد منعا لتوحد الجزائريين في مقاومتهم.

إن كل هذه المعطيات أدت في نهاية المطاف لعدم تحقيق المقاومة الشعبية لأهدافها، مما فرض على الجزائريين تجربة لون جديد من المقاومة والنضال وهي المقاومة السياسية من خلال الأحزاب السياسية والصحافة والتجمعات والتظاهرات وغيرها والتي بدورها ظهرت للوجود عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى.

إن **الإشكالية الرئيسية** التي يمكن طرحها في هذا البحث؛ تتمثّل في التساؤل حول تطور تيارات ومطالب الحركة الوطنية الجزائرية خلال الفترة من 1919 إلى 1954.

وضمن هذه الإشكالية الرئيسية أطرح التساؤلات الفرعية التالية:

* فيما تتمثل الظروف التي ولدت فيها الحركة الوطنية الجزائرية ؟
* ما هي تركيبة الحركة الوطنية الجزائرية وتوجهاتها ؟
* فيما يتمثل مظاهر النشاط السياسي للحركة الوطنية.
* كيف كانت مواقف الفرنسيين من نشاط الحركة الوطنية ؟

أما بخصوص **المنهج التاريخي** المتّبع في انجاز هذا البحث، فيمكن القول بأني اعتمدت في ذلك على مناهج متعدّدة بالنّظر لتنوّع حيثياته هذا البحث، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي، عندما أكون في وضع استعراض وتوصيف لتطور تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية. كما استعنت بالمنهج التحليلي لمّا يتعلّق الأمر بتحليل مختلف توجهات وخطابات الحركة الوطنية.

أما عن **الأهداف** المنتظرة من هذا البحث فتتمثل في:

* تقديم بحث أكاديمي يعالج تطور الحركة الوطنية الجزائرية من 1919 إلى 1954.
*إبراز أهمية الكتابة في تاريخ الجزائر المعاصر.
*وضع مطبوعة في متناول طلبة ليسانس تاريخ عام، تساعدهم في إثراء محتويات المقياس.

ومن **المصادر** التي اعتمدت عليها هذا البحث:

كتاب **شهادة مناضل من الحركة الوطنية** للمناضل محمود عبدون.

كتاب **الكفاح القومي والسياسي** لمؤلفه بن العقون عبد الرحمان.

كتاب **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية** للدكتور بوعزيز يحي.

كتاب محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954.**

كتابي أبو القاسم سعد الله بجزأيه، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900) و(1900-1930).**

وكذا **تاريخ الجزائر الثقافي (1954-1962).**

التعليم القومي والشخصية الجزائرية للمناضل تركي رابح.

كتاب " **الصحافة العربيّة نشأتها وتطوّرها** " للباحث مروّة أديب.

أما بخصوص المراجع فهي متنوعة من كتب ومقالات وملتقيات من ذلك:

كتاب " **الصحافة العربية في الجزائر (دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962) للدكتورة** عواطف عبد الرحمان، وكتاب "**الصحافة الإسلامية الجزائرية من بدايتها إلى سنة 1930**" للدكتور حدادن زاهر.

أما المقالات المصدرية باللغة الفرنسية فأهمها؛ لأندري نوشي وشارل روبير آجيرون وعلي مراد..الخ

1- Nouschi André. C.-R. Ageron, « L'émir Khaled, petit-fils d'Abd el Kader fut-il le premier nationaliste algérien ? ».

2- Merad Ali. L'émir Khaled (1875-1936) vu par Ibn Badis (1889-1940).

3- Ageron Charles-Robert. Enquête sur les origines du nationalisme algérien. L'émir Khaled, petit-fils d'Abd El-Kader, fut-il le premier nationaliste algérien ?.

ومن المراجع الأجنبية البارزة الصحافة والصحفيين الأهالي في الجزائر الاستعمارية 1890-1950 للباحث فيليب سيزان:

Philipp Zessin, " Presse et journalistes indigènes en Algérie coloniale (1890-1950)".

إن هذه المطبوعة العلمية تأتي في سياق المقرّر المبرمج على سنة ثالثة شعبة التاريخ العام للسداسي الخامس، ضمن مقرّر سداسي، لكي يتمكن طلبة ليسانس نظام L.M.D؛ من معرفة مختلف مراحل تطور الحركة الوطنية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1919 إلى 1954.

تقوم على المحاور الذي يقرّها البرنامج الذي يمثل السداسي الخامس، تحت عنوان الوحدة: التعليم الأساسية، والمادة: تاريخ الحركة الوطنية 1919-1954. ويمثل محتوى هذه المادة في المحاور التالية:

المحور الأول: انبعاث العمل السياسي في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى (حركة الأمير خالد).

المحور الثاني: تيارات الحركة الوطنية في الجزائر 1919-1939.

المحور الثالث: مظاهر النشاط السياسي للحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939.

المحور الرابع: مواقف السلطات الاستعمارية من النشاط السياسي للحركة الوطنية 1919-1939.

المحور الخامس: حصيلة نشاط الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية.

المحور السادس:. مجازر 8 ماي 1945 وتداعياتها.

المحور السابع: إعادة بناء الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية.

المحور الثامن: قانون 20 سبتمبر 1947 وموقف الجزائريين منه.

المحور التاسع: المنظمة الخاصة ونشاطها.

المحور العاشر: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتأسيس اللّجنة الثورية للوحدة والعمل.

لقد حاولت من خلال هذا العمل العلمي؛ معالجة كلّ هذه المحاور وتناول عناصر جزئية داخلها تمنح تفاصيل دقيقة بغية تغطية هذه المحاور بشكل شامل، وأتمنى أنّي قد وفقت إلى ذلك لما يخدم البحث التاريخي في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية.

المحور الأول: انبعاث العمل السياسي في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى (حركة الأمير خالد).

تمهيد

1-التعريف بشخصية الأمير خالد والعوامل المساهمة في تكوينها:

2-دور الأمير خالد في بعث العملية السياسية في الجزائر.

3-انتخابات 1919 وانقسام جماعة النخبة.

4-برنامج الأمير خالد ونضاله في الجزائر.

5-نضال الأمير خالد في فرنسا.

استنتاج

تمهيد:

يعتبر الأمير خالد من أوائل الزعماء السياسيين الجزائريين الذين برزوا بعد الحرب العالمية الأولى حيث سيكون لحركته السياسية المعادية للاستعمار ضمن ما تفرضه الديمقراطية والقوانين الفرنسية مع الحفاظ على الأحوال الشخصية الإسلامية دورا بارزا في رسم معالم الحركة الوطنية الناشئة.

ضمن هذا الإطار يرى اسنار الدبير (Isnard Hildebert) بأنه "منذ خمسة عشرة سنة، تشكل "الأمة الجزائرية"، "الوطن الجزائري"، الموضوعات المفضلة للخطابات الانتخابية ومقالات الصحف المحلية اليوم. وبدون النظر فيما إذا كانت تعبر عن واقع عميق الإحساس أم لا، نود في الوقت الحالي تحليل الظروف التي يمكنهم الظهور وتأكيد أنفسهم. وهكذا سنكون مخلصين لأساليب الحوليات: لا يمكن الحكم على الحاضر أو فهمه بشكل أفضل من تلقاء نفسه. يجب أن نضع في أصل "القومية" الجزائرية النقص سياستنا الأهلية"[1]. في الواقع يعتبر سرد المسيرة المذهلة للأمير خالد مقدمة ممتازة لدراسة أصول القومية الجزائرية[2].

في دراسة عن كثب وتغذت بوثائق غير منشورة في كثير من الأحيان (مراسلات ليوتي، أرشيفات الشرطة، تقارير الحكام العامون، نشرات خدمة شؤون السكان الأصليين، مقابلات) يواصل آجيرون تحقيقه في القومية الجزائرية ويحاول تقييم أحد الشخصيات الأقل شهرة في المغرب العربي المعاصر، الأمير خالد، حفيد عبد القادر[3].

1-التعريف بشخصية الأمير خالد والعوامل المساهمة في تكوينها:

يرى علي مرّاد بأنّه "واحدة من أبرز الشخصيات الجزائرية في النصف الأول من القرن العشرين القرن الأمير خالد بن الأمير الهاشمي بن الأمير عبد القادر. شخصية الأمير خالد كانت متنازع عليها بشدة في نفس الوقت في الدوائر الفرنسية في المستعمرة وحتى من قبل الجزائريين"[4]. وبغض النظر عن "الهالة العاطفية التي تحيط بذكرى الأمير، والصور الشعبية التي لا تصوره كفارس فقط بدون خوف وبلا عتاب،

---

[1] Isnard Hildebert. Aux origines du nationalisme algérien. In: **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**. 4e année, N. 4, 1949. pp. 463-474. doi : 10.3406/ahess.1949.1770, p463.

[2] Bouche Denise. Koulakssis (Ahmed) et Meynier (Gilbert) : L'émir Khaled, Premier za'îm ? Identité algérienne et colonialisme français. In: **Revue française d'histoire d'outre-mer**, tome 75, n°281, 4e trimestre 1988. pp. 476-477, p476.

[3] Nouschi André. C.-R. Ageron, « L'émir Khaled, petit-fils d'Abd el Kader fut-il le premier nationaliste algérien ? ». In: **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**. 25e année, N. 3, 1970, p759.

[4] Merad Ali. L'émir Khaled (1875-1936) vu par Ibn Badis (1889-1940).. In: **Revue de l'Occident musulman et de laMéditerranée,** n°9, 1971. pp. 21-35, p21.

ولكن أيضًا كبطل أسيء فهمه في نفس الوقت المسؤولين عن السياسة الفرنسية في الجزائر وبعض النخب الجزائرية"[1].

خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد القادر، كان خالد بن الهاشمي إذن ابن الأمير الهاشمي، وهو نفسه ابن عبد القادر وامرأة سوداء. ولد في دمشق في 20 فيفري 1875 وأمضى فيها طفولته. في عام 1892، غادر والده سوريا إلى الجزائر، غاضبًا، كما يقال، من مضايقات الحكومة العثمانية التي كانت تهدف إلى استخدام أحفاد الأمير عبد القادر[2].

يروي الشيخ بن باديس ولادة ونشأة الأمير خالد ببلاد الشام بقوله: "ولد الأمير الراحل في دمشق. والده الهاشمي. اهتم كثيراً بتربيته وتعليمه. الأمير خالد كان أحد أحفاد الأمير عبد القادر الذي كان له أكثر من غيره الموهبة والشخصية. عندما قرر أمير الهاشمي الاستقرار في الجزائر بعد ذلك بعد أن حصل على موافقة السلطات الفرنسية العليا، أحضر معه ومنهم الشاب الأمير خالد. وبالتالي يمكن أن تنمو هذه الأخيرة في البلد الذي كان ساحة معركة جده ووطنه النبيل أسلافه. ولهذا كان حبه للجزائر شديد الحماسة .أنه لماذا جعله مثالياً لخدمة الجزائر لدرجة التضحية. في الحقيقة لم يتوقف عن خدمة الجزائر بقلمه وكلماته، حتى أنفاسه الأخيرة"[3].

هو خالد بن الحاج عبد القادر ولد في دمشق في 14 محرم 1292 هـ الموافق لـ 20 فيفري 1875، بعدما غادرت أسرته الجزائر سنة 1848 واستقرارها بسوريا منذ 1854. تلقى علومه الأولى بدمشق على يد خيرة أساتذتها[4]؛ انتقلت أسرته لاحقا إلى الجزائر. التحق بثانوية لويس الكبير في باريس من سنة 1885 إلى سنة 1893 وتخرج منها بعمر 18 سنة. انتسب إلى المدرسة العسكرية بسان سير باقتراح من والده وتخرج منها سنة 1897. اختار الأمير خالد العمل في الجزائر حيث انتسب إلى فرقة القنّاصة الأفارقة في مدينة الجزائر. أرسلته فرنسا سنة 1905 إلى إقليم الشاوية بالمغرب الأقصى للعمل رفقة القوات الفرنسية[5]. أصدر رؤساؤه أحكامًا متناقضة بشأنه. خدم فترة في المغرب عام 1908 ضد رغبة ليوتي الرسمية[6].

---

[1] Ibid, p22.

[2] Ageron Charles-Robert. Enquête sur les origines du nationalisme algérien. L'émir Khaled, petit-fils d'Abd El-Kader, fut-il le premier nationaliste algérien ?. In: **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, n°2, 1966. pp. 9-49, p10.

[3] Merad Ali, op.cit, p26.

[4] حكيم بن الشيخ، **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1936**، مطبوعات وزارة المجاهدين في الذكرى الخمسين للاستقلال، الجزائر، 2012، ص57.

[5] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1985، ص85.

[6] Bouche Denise, op.cit, pp. 476-477,p477.

رقي سنة 1908 إلى رتبة قبطان رغم توجس الفرنسيين منه، ولرفضه التجنس بالجنسية الفرنسية اعتبر ضابطا أهليا[1]. "بعد أن رفض بعناد التقدم بطلب للحصول على الجنسية الفرنسية (أي التخلي عن حالته الشخصية)، رأى خالد مسيرته العسكرية معطّلة ولم تتجاوز رتبة نقيب محلي، علاوة على ذلك تم إنشاؤها خصيصًا له[2]. كما شارك في الحرب العالمية الأولى في الجبهة الأوروبية ثمّ أعفي منها بسبب مرضه ليتقاعد من الجيش في 1919 ويتفرغ للنضال السياسي الوطني[3]. في عام 1926، أذنت له الحكومة الفرنسية بالعودة إلى دمشق حيث توفي عام 1936[4].

يعلق أجيرون على مساره العسكري بقوله: " بعد هذه البدايات الصعبة، خالد الذي لم يرد للتقدم بطلب للحصول على الجنسية ، كان لديه مهنة عسكرية عادية كضابط بلقب محلي. عين ملازمًا ثانيًا، ثم تم ترشيحه لرتبة ملازم بعد 5 سنوات (يمكن أن يكون ذلك بعد 4 سنوات، وشعر خالد بهذا التأخير كإزعاج مطلوب)، خدم سبع سنوات في فوج فرنسي وليس، كما طلب، في الصبايحية (spahis) الجزائريون "نتيجة لذلك، أعلن لاحقًا، عن الشك غير المشروع الذي كنت دائمًا محتجزًا فيه". ومع ذلك، يبدو أنه تم سكبه في أول سباهيس في عام 1904 أو 1905. في ذلك التاريخ، بدا بالفعل مرًا وخائب الأمل وحكمت عليه خدمة شؤون المواطنين، التي لم تغفل عنه، على أنه والده " محتاج "ومتسول ، يقدم ادعاءات متواصلة نتيجة إحراجه الدائم للمال. بتعبير أدق، تشير ملاحظة من عام 1900 إلى أنه طلب أن يُطلق عليه اسم أغا – وهو لقب فخري يُنسب إلى عدد قليل من القادة العظماء – وقد تعرض لرفض مهين إلى حد ما. كما اعتبرت برقياته غير ملائمة بشكل خاص.من التحيات التي بعث بها إلى رؤساء المجلس: "فلنصل إلى الله من أجل ازدهار وعظمة فرنسا ". حفيد عبد القادر يجب أن تتصرف مثل الملازم خالد[5].

ومع ذلك، في عام 1907 تم استدعاء فوجه إلى المغرب وثم شارك في ما يسمى بعمليات التهدئة في الشاوية. إن سلوكه اللامع للغاية في النار أكسبه ذكرًا على جدول الأعمال من الجيش وتمت ترقيته في عام 1908 إلى رتبة نقيب ، في اللقب المحلي، هذا التي كانت آنذاك أعلى رتبة يمكن أن يطمح إليها الضابط جزائري. ومع ذلك فإن وسام جوقة الشرف الذي حسب تأكيداته، كان قد وعده به رؤسائه، ولم يمنحه له، لا أكثر من التميز الذي سعى إلى تسميته ضابطًا أمر الحاكم العام. جعله جونار يخصص في التعويضات[6] معاشًا سنويًا قدره 2800 فرنك من الميزانية الجزائرية، يضاف إلى المعاش الذي كان يتقاضاه من الشؤون الخارجية مثل سائر أحفاد عبد القادر. أخيرًا، اعتقد خالد أيضًا أنه علم أن "قائد

---

[1] محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص85.

[2] Bouche Denise, op.cit, p476.

[3] محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص85.

[4] Bouche Denise, opcit, p477.

[5] Ageron Charles-Robert, op.cit, p11.

[6] Ibid.

السرب الذي قاد كتيبه بعد ذلك تلقى اللوم لأنه أرسل إلى الشاوية دون أن يكون قد أبلغ الحاكم العام مسبقًا"[1].

يعتقد المؤلفان "أن خالد كان الزعيم الأول، أي الزعيم الأول (قبل مصالي الحاج) لحزب قومي في طور التكوين. لقد كان اتحادًا روحيًا ، لكنه كان أخويته تأسست الجزائر في يناير 1922، ولم تنجح إلا في نخبة من الأعيان. كان خالد غير قادر أو غير راغب في تحويلها إلى منظمة شعبية حقيقية"[2].

ساهمت عوامل وظروف متعددة في صقل شخصية الأمير خالد من ذلك:

*انتسابه إلى أسرة الأمير عبد القادر المجاهدة والمعروفة بدورها في مقاومة المحتل الفرنسي.

*نشأته في بيئة عربية مسلمة بدمشق مع حفظه للقرآن الكريم منذ صغره.

*احتكاكه بالثقافة الأوروبية ومعرفته بقوانينها ومبادئها من خلال انتسابه إلى ثانوية لويس الكبير أو من خلال مدرسة سان سير العسكرية والجيش الفرنسي.

*تنقلات الأمير خالد المتعددة واحتكاكه بأطراف عديدة في المشرق والجزائر وفرنسا.

*أحداث الحرب العالمية الأولى وتأثيراتها المختلفة.

يرى شارل روبير آجيرون أنه "من بين الشخصيات الجزائرية المسلمة المعاصرة، شخصية الأمير خالد حفيد عبد القادر وزعيم الحركة الشبابية الجزائرية هي بلا شك من أقل الحركات شهرة في فرنسا رغم أنها لا تزال حيّة في أذهان الناس. جزائري. من المسلم به أن جميع المؤلفين الفرنسيين الذين تعاملوا مع الجزائر اعتقدوا أنه من الضروري ذكر اسمه، لكن تقديرهم، عادة ما يتم تقليصها إلى بضعة أسطر، تختلف بشكل كبير. هل هو مخترع القومية الجزائرية "أول من قاد حملة من أجل استقلال الجزائر "كما كتب على وجه الخصوص ج. إسكير (G. Esquer) وشارل أندري جوليان (Ch. A. Julien) ؟ أم يجب أن نصنفه من بين أنصار سياسة الاستيعاب، أو حتى من أسلاف الاندماج "كما قال ش.ف.فافرود (Ch. H. Favrod) و ج.لاكوتير (J. Lacouture)؟"[3]

2-دور الأمير خالد في بعث العملية السياسية في الجزائر.

يتكون سكان الجزائر حسب اسنار الدبير (Isnard Hildebert) من عنصرين: السكان الأصليين والأوروبيون، متمايزون بشدة من حيث أصولهم العرقية، ولغاتهم، ودياناتهم، وعاداتهم ، حضاراتهم. "ومن هنا تأتي الصعوبة، إن لم تكن استحالة تطبيق سياسة عليهم. شائع. سارعت فرنسا إلى الاندماج في كتلة سياسية متجانسة، الفرنسيين والأوروبيين الأجانب، والتي جمعت بين العديد من الصلات. منذ عام 1848، بدأ الفرنسيون، الذين تم تنصيبهم في المستعمرة، في التمتع بكامل حقوقهم السياسية. أنشأ قانون 26 يونيو 1889 نظام التجنيس التلقائي الذي ضم الأجانب إلى المواطنين دون إجراءات رسمية. منذ

[1] Ibid, p12.

[2] Bouche Denise,op.cit, p477.

[3] Ageron Charles-Robert, op.cit, p9.

ذلك الحين، حدث الاستيعاب بسرعة. اليوم، ها هو "مُدرَك: كل شيء تقريبًا يتمتع الأوروبيون بالحقوق التي تمنحها الجنسية الفرنسية. لم يكن للسياسة تجاه الأهالي هذه الفعالية الفورية. كان هناك حلان ممكنان: للمساعدة في تطوير المجتمع الأصلي خارج الغلاف الجوي الأوروبي، في إطار رسمته ظروف جغرافية بشرية وتاريخية معينة أو لإخراج السكان الأصليين من تاريخهم، لاستيعاب الأوروبيين والعمل قدر الإمكان لخلق روح مشتركة. الفصل أو الاندماج: بين هاتين الصيغتين لم تستطع السياسة الفرنسية أو تعرف كيف تختار بحزم؛ عندما تخلت عن أحدهما، لم تجرؤ على دفع الآخر إلى عواقبه النهائية"[1].

ضمن هذه الظروف والمعطيات الاستثنائية؛ ظهرت في الجزائر منذ أوائل القرن 20 عناصر شابة طالبت ببعض الإصلاحات وكان من ضمنها الأمير خالد الجزائريين ونظرا لوجود فراغ في القيادة السياسية للوطنيين الجزائريين بعد الحرب العالمية الأولى[2] قرّر هذا الأخير الدخول في معترك العمل السياسي الوطني؛ في الوقت الذي كانت فيه الجماهير الجزائرية بحاجة لمن يأخذ بيدها نحو برّ الأمان ويرفع عنها الغبن الاستعماري ومظالمه الجمّة، والذي زادته أحداث الحرب العالمية الأولى سوءا مما مكّن هذا الأخير من استغلال هذه الظروف مجتمعة لبعث النضال والنشاط السياسي الوطني في الجزائر.

من الناحية السياسية، "كان السكان الجزائريون يتألفون من غالبية الرعايا الأصليين وأقلية من المواطنين الأوروبيين بشكل أساسي. حصل السكان الأصليون، في المجالس المحلية، على عدد قليل من الممثلين المنتخبين من قبل مجموعة صغيرة من الناخبين. في عام 1919، تم توسيع هذه الهيئة الانتخابية الأصلية وازداد عدد ممثليها"[3].

يرى شارل روبير آجيرون بأنّ النقيب خالد قد أصبح "خصما سياسيا. منذ عام 1913 تدخل في انتخابات الوفود المالية مؤيدا ضد المرشح الرسمي بن صيام أحد أصدقائه الحلوي زروق الذي تعرض للضرب. حكمت إدارة الجزائر أنه "رسم الخطوط العريضة للحركة التحريض "وقرّر أنه بعد أن شجع على التصويت السيئ يجب أن يفقد معاشه الجزائري. رد خالد علانية بأنه "لم يختر خدمة فرنسا مقابل المال". تم قطع الجسور مع الإدارة الجزائرية. حثه أصدقاؤه على لعب دور سياسي وقرروا ذلك دون صعوبة: "كنت أود أن أكون جنديًا فقط، لكن لا يمكنني فعل ذلك من الآن فصاعدًا، دون أن أفشل بشدة فرنسا وأتباع ديني"[4].

منذ ذلك الحين"، كان خالد بن الهاشمي يؤكد نفسه كواحد وجهاء حركة الشباب الجزائري. جمعت هذه الحركة السياسية على مدى سنوات 10 النخبة الفكرية الشابة في الجزائر المسلمة التي تشكلت في المدارس الفرنسية والعناصر المستقلة في الإدارة. وأكد في إحدى الصحف النشطة بالفعل مواقف العناصر المتعلمة، المؤيدة عمومًا للاستيعاب وتمثيل أكثر شمولاً وأكثر أصالة للمسلمين في المحافل المحلية. لقد

---

[1] Isnard Hildebert, op.cit, pp463-464.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، الجزء 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 360.

[3] Isnard Hildebert, op.cit, p465.

[4] Ageron Charles-Robert, op.cit, p13.

قاتل الشباب الجزائريون من قبل الإدارة والصحافة الجزائرية، لكنهم مدعومون في فرنسا من قبل مجموعة من السياسيين الليبراليين، ودافعت عنه مجلة الزمان (le temps)، وما زال الشباب الجزائريون يمثلون نخبة ضيقة وكان موقفهم غير مريح للغاية. لقد حاولوا القيام بذلك قبول الخدمة العسكرية الإجبارية (المفروضة عام 1912) للرأي الإسلامي المعادي (التي فُرضت عام 1912) من أجل استحقاق منح الحقوق السياسية للمسلمين الجزائريين، لكنهم لم يروا التعويض الموعود به. العمائم القديمة، أي المسلمين المحافظين المدعومين من الإدارة، نددوا بهم ووصفهم بأنهم رباعيون طموحون: أصحاب بوليتيك. وأخيراً، تحدث المستعمرون، الذين كرهوهم، عن "إخضاع هؤلاء الشباب الأتراك الإسلاميين". في فرنسا، على العكس من ذلك، شعرت العقول السياسية الأكثر جدية وقالوا إنه كان من الضروري الاعتراف بأن هؤلاء تطوروا إلى المدنية الفرنسية حتى لا تجعلهم في يوم من الأيام متمردين"[1].

بعد شفاء الأمير خالد اثر مرضه خلال الحرب العالمية الأولى؛ طلب "إعفائه بشكل نهائي، لكن هذا رفض له. لذلك استأنف الخدمة ووجد نفسه بعد انتهاء الأعمال العدائية ، كقائد لسرب من فوج سباهيس الأول في المدينة. وتابع ، بحسب الإدارة، "الظهور في الجزائر العاصمة مع أعضاء الحزب الجزائري الشاب" ، متفاخرًا بعلاقاته السياسية مع السيد ماريوس موتيه (Marius Moutet) والوفد المرافق للرئيس ويلسون (Wilson). منذ ذلك الوقت، اتُهم خالد بالفعل بأنه أجرى اتصالات غير مباشرة مع ويلسون واستشهد "بمبادئ ويلسون لحق الشعوب في تقرير المصير للمطالبة باستقلال الجزائر"[2].

لطالما دافع الأمير خالد عن نفسه ضد ذلك، متحديًا متهميه لإثبات وجهة نظرهم: "لو فعلت ذلك، كرر لهم في عام 1923، ما كنت لأكون في الجزائر لفترة طويلة". يبدو أن الاتهام مبني على تعليقات تم الإبلاغ عنها وفسرتها بشكل دقيق من قبل الشرطة وإلى ارتباك، طوعي أو بغير طوعي، مع دستوريين تونسيين. على أي حال ، لم تذكر الإدارة المركزية للجزائر ذلك رسميًا أبدًا لباريس، الأمر الذي يحسم الجدل. لكن من المؤكد تمامًا أن مبادئ ويلسون كان لها صدى معين بين الجزائريين المثقفين الذين، وفقًا لمذكرات فرحات عباس، جعلوها موضوعًا لبعض محادثاتهم[3].

بشكل عام؛ على الرغم من التلميحات المختلفة، يرى آجيرون بأنّه "من الواضح أن القبطان ظل خالد على ولائه. لم يكن قد انحاز إلى أي منهما القوميين المغاربة في المنفى الذين في لوزان عام 1916، في الثالث مؤتمر القوميات المضطهدة، قد أعرب المطالب الوطنية التونسية والجزائرية، ولا اللجنة الإسلامية لاستقلال الجزائر وتونس التي تشكلت في برلين في يناير 1916 حيث عرض عمه الأمير علي باشا، وابن عمه الأمير سعيد (الذي كان يتولى القيادة في دمشق قبل لحظة من طرده من قبل الأمير فيصل). ظل الأمير خالد شابًا جزائريًا. على الأكثر، كان سيعلن لأصدقائه في بداية عام 1919 أنه يؤيد ترشيح

---

[1] Ageron Charles-Robert, op.cit, p14.

[2] Ibid,, p18.

[3] Ibid, pp 18-19.

مندوب جزائري إلى مؤتمر السلام. وقال: "بما أن إنجلترا ستصل محاطة بممثلي دولها المسيطرة ومستعمراتها، ينبغي على فرنسا أن تفعل الشيء نفسه بالنسبة لمستعمراتها ومحمياتها". كان هذا التأكيد هو الذي جعل إدارة شؤون السكان الأصليين تخشى من أن الأمير خالد قد يرغب "على غرار القوميين الهنود" في المطالبة باستقلال الجزائر في مؤتمر السلام"[1].

3-انتخابات 1919 وانقسام جماعة النخبة

من أهم نتائج إصلاحات 1919 هو انقسام جماعة النخبة بتأثير الخلاف القائم حول "فكرة الإدماج" حيث أن الرأي الأول كان ينادي بضم الجزائر إلى فرنسا، أما الرأي الثاني فكانت وجهة نضره مع فكرة الانفصال، لكن هذا لا يعني عمليا فصل الجزائر عن فرنسا بل مجرّد تحقيق وإقامة المساواة معها مع ضرورة الحفاظ والتمسك بالأحوال الشخصية الجزائرية. فأصحاب الرأي الأول كانوا يعتقدون بان التعجيل بالإدماج من شانه أن يكون وسيلة ناجعة لتحقيق المساواة مع فرنسا.

هكذا اتحد شباب الجزائر الجزائريون حتى ذلك الحين؛ "هل يجب أن نقبل التجنيس الذي سهله قانون 1919 كما أيده بعض الشباب الجزائري مثل الدكتور بن تهامي والمحامي بوضربة والبروفيسور صوالح، وجميعهم مجنّسون، وربما في يوم من الأيام نحقق المساواة مع الأوروبيين؟ بغزو المجالس الجزائرية؟. أم كان من الضروري، على العكس من ذلك، رفض أي تجنيس ينطوي على التخلي عن الأحوال الشخصية للمسلم للمطالبة. بالحقوق السياسية فقط؟ الحاج موسى، الذي انتخب منذ عام 1884 مستشارًا لبلدية الجزائر، مخلصًا لعقيدته الإسلامية ومراعي مشاعر الجماهير، كان متفقًا على هذه الخطة مع العديد من الشباب الجزائريين مثل المهندس قايد حمود، مثل مدير الشباب. صحيفة إقدام حاج عامر حمّو الجزائرية وخاصة الأمير خالد. أخيرًا، تم تشكيل قائمتين متعارضتين كما لو كان الشباب الجزائري يأمل في تسوية المسألة بتصويت الناخبين المسلمين في الجزائر العاصمة"[2].

وقع هذا الانقسام في قيادة جماعة النخبة سنة 1919 خلال الانتخابات البلدية في العاصمة؛ حيث كان الزعيمان المتنافسان هما الدكتور ابن التهامي على رأس الاندماجيين والأمير خالد على رأس المنادين بالمساواة في إطار الحفاظ على الأحوال الشخصية للجزائريين.

لم تكرس هذه الانتخابات الانقسام بين جماعة النخبة بقدر ما ساهمت في بروز زعيم سياسي جديد وشخصية سيكون لها تأثيرا بارزا في السنوات من خلال الدفع بالنضال السياسي الوطني الجزائري من خلال نشاطه الفاعل في الجزائر وفرنسا حيث استفاد إلى حدّ ما من سمعته ومكانة أسرته في الفوز بهذه الانتخابات.

---

[1] Ibid.

[2] Ageron Charles-Robert, op.cit, pp20-21.

لقد فرح المعمرون في البداية بفوز الأمير خالد لكونهم لم يرضوا عن سياسة النخبة نحو الاندماج التي من الممكن أن تقود إلى وجود أغلبية جزائرية مسلمة في المجالس المحلية[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه في ذلك التاريخ، "بذلت جهود في الجزائر العاصمة للتشكيك في جميع الجزائريين الشباب تلك الحفنة من المثقفين الطموحين والمثقفين الذين كان يُخشى أن يكونوا المستفيدين من إصلاحات عام 1919"[2].

في نوفمبر 1919، "تقاعد خالد بن الهاشمي وترشح للانتخابات البلدية في الجزائر العاصمة نائب رئيس الحاج موسى مصطفى. وانتخب الأخير بأغلبية 940 صوتا، وخالد بـ 925 صوتا، فيما هُزمت القائمة المعارضة من الشباب الجزائريين المؤيدين للتجنيس. الدكتور بن تهامي، الذي كان يعتقد منذ عام 1912 أنه زعيم الشباب الجزائري، حزن على هزيمته – فقد حصل على 332 صوتًا فقط. واتهم خالد بـ "التآمر على السلطة الفرنسية واستخدام نفوذ المرابطين". اصطحبه رئيس أركان المحافظ لوفيبور (Lefébure) إلى باريس حيث جاء لتقديم شكاواه ضد خالد. وواصل حملته ضده في جريدته المستقبل الجزائري (l'Avenir algérien) ، وحصل على نقض الانتخابات البلدية من قبل مجلس المحافظة بحجة أنهم ناشدوا "التعصب الإسلامي"[3].

لكن في انتخابات أفريل وجوان 1920 "رغم المعارضة من إدارة المحافظة، تم انتخاب خالد على التوالي مندوب مالي ثم مستشار عام بأغلبية كبيرة جدا ضد المرشحين الإداريين. في انتخابات 18 أبريل، استُخدم اسم الأمير خالد كعلم ، وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك سوى أربعة من أصدقائه منتخبين معه من بين 21 مندوباً مالياً، إلا أن الإدارة حينها صرخت بالخطر القومي. سأل حاكم الجزائر في رسالة مفتوحة إلى رؤساء البلديات عنه حدد عدد البنادق والرشاشات اللازمة للدفاع عن مراكز الاستيطان. ثم مؤتمر رؤساء البلديات في الجزائر، نظمه النائب أبو في مايو 1920، احتج بعبارات عنيفة على الحقوق الانتخابية التي منحها البرلمان للأهالي، وتعهد بـ "التمرد ضد هذه القوانين"، وحذر الحكومة "من المسؤولية التي تتحملها بشكل غير مدروس تطبيق القوانين التي تمت دراستها والتصويت عليها خارج الجزائر من قبل مجالس غير مختصة في هذا الشأن، لأنها تتكون من أعضاء لا يعرفون الجزائر ولا الجزائريين". وأوضح رئيس وفد المستعمرين للوفود المالية أنه "يجب ألا نخطئ في إعطاء حقوق انتخابية لأبنائنا الأصليين، بما يتعارض مع حقوقهم الانتخابية.الحالة الاجتماعية" الحالة الاجتماعية التي يعيشها البروفيسور برنارد لافيرن (Bernard Lavergne) يُعرَّف بأنه "العصر البرونزي إن لم يكن عصر صخر"[4].

من الوسائل التي اعتمد عليها الأمير خالد في نضاله السياسي:

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص 340.

[2]Ageron Charles-Robert, op.cit, pp19-20.

[3] Ageron Charles-Robert, op.cit, p21.

[4]Ibid, pp 21-22.

*الصحافة من خلال تأسيس صحيفة الإقدام التي نالت شهرة كبيرة.

*إلقاء الخطب خاصة خلال الحملات الانتخابية. المجالس المنتخبة حيث وظّف مواقعها لإيصال صوته ومطالبه نيابة عن الجزائريين.

*اتصاله بمختلف الشخصيات الفرنسية حيث كتب لها عديد الرسائل والعرائض عن أوضاع الجزائريين المتدهورة[1].

اعتقد أوغسطين برنارد حسب شارل روبير آجيرون بأن الأمير خالد كان "شخصية غير متناسقة أو زعيمًا قوميًا عظيمًا، احتفى به على هذا النحو العلماء والشيوعيون ، ثم جبهة التحرير الوطني؟"[2].

حملة صحفية حقيقية "أطلقتها جريدة صدى الجزائر (l'Echo d'Alger) في إشارة إلى "الجزائر في خطر" وشكك في "الولاء" لزعيم أهالي، النقيب السابق خالد". في أغسطس 1920، الكل وطالبت الصحافة الاستعمارية "باعتقال المحرضين على خالد"، بينما هاجمت نشرة قسنطينة (Dépêche de Constantine) "الكراهية العنيفة والوحشية لعرق كامل عمره ما يقرب من قرن من الزمان. لم تستطع الحضارة أن تمزق من وحشيتها"، مجاعة عام 1920، مشهد" نساء يحملن بين أسلحتهن طفلهن الصغير مات من الجوع"[3] فقط زاد من استياء المستعمرين ضد أولئك الذين استنكروا الشر، أو رفضوا السياسات القمعية أو دافعوا. حقوق المسلمين الجزائريين في التمثيل السياسي العادل"[4].

وسط هذه الآراء المتعاكسة يرى آجيرون أنّه "لا يتعين على المؤرخ أن يختار بين هذه الأحكام متناقضة بأي طريقة مؤكدة. عليه أن يلتزم أولاً بالنصوص ويتجاهل الدوافع الخفية المنسوبة إلى خالد، بشكل أو بآخر، بشكل تعسفي، من قبل معاصرين شغوفين للغاية. أما بالنسبة للغة الأفعال، فيمكن أن تكون بمثابة دليل مضاد"[5].

4-برنامج الأمير خالد ونضاله في الجزائر

اظهر الأمير خالد توجها سياسيا متميّزا عن من سبقه ورغم محاولات البعض إلصاق الصفات الدينية والاشتراكية والانفصالية بهذا الحزب الجديد مثلما يطرحه المؤرخ الانجليزي "وورثام":"بأنّ الحزب الإصلاحي كان مستوحى من القرآن ومبنيا على الاشتراكية(..) وأنّ هدف هذا الحزب هو نهاية الحكم الفرنسي في الجزائر". لكن المتمعّن في خلفيات ومواقف الأمير خالد وحزبه يرى بأنه لم يكن اشتراكيا ولا دينيا ولا إسلاميا ولا انفصاليا.

---

[1] محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص85.

[2] Ageron Charles-Robert, op.cit, p9.

[3] Ageron Charles-Robert op.cit,, p22.

[4] Ibid, p23.

[5] Ibid, p25.

فلقد كانت حسب أبو القاسم سعد الله: "إحدى الحالات التي يختلط فيها الدين والوطنية فلم يكن يتحدث باسم الدين بل باسم الديمقراطية وحرية المعتقد والتفكير". ففي حوار للأمير خالد مع جريدة لانازيون الايطالية مؤرخ في 10جوان 1922 أشار إلى نفيه فكرة الدينية على حركته حيث قال:"إن حركتنا ليست دينية ولكن بالقوّة سياسية لأنّ القضية هي قضية استقلال جميع الأوطان الإسلامية". لكن هذا لا يمنع من القول بان الأمير خالد قد ركّز على قضية الدين في مطالبه الوطنية[1].

تركّز برنامج حركة الأمير خالد في النقاط التالية:

1-إدماج الجزائريين دون شرط.

2-إلغاء السلطات التأديبية لحكام البلديات المختلطة.

3-المساواة أمام القانون.

4-تحقيق التمثيل النيابي للجزائريين.

5-مساواة الجزائريين مع الفرنسيين في الألقاب والترقيات والوظائف.

فيما يتعلق بصيغة الاستيعاب، "عارض خالد صيغة الجمع. (نحن لا نتحدث إذن عن الاستيعاب، بل عن الاتحاد)، وهو ردد كلمة باروكان (Barrucand) التي قالت "العمل من أجل الجمع بين العرقين واحترام كل منهما". كما أعطى هو نفسه شعارًا لمحبٍ آخر، فرنسي من الجزائر، يا ابني العزيز: "فرنسا والإسلام". كما زعم أن التعليم الابتدائي "باللغتين الفرنسية والعربية" أصبح إلزامياً في الجزائر وأن جامعة عربية أُنشئت إلى جانب الجامعة الفرنسية"[2].

أما العمل السياسي بقيادة خالد في داخل المجالس الجزائرية، "ما كانت إلا ترجمة لمواقفه السياسية. بصفته مستشارًا عامًا، أعرب عن رغبته في إلغاء جميع الولايات القضائية والمحاكم الاستثنائية، ولم يعد هناك أي مسألة إعادة إنشاء السلطات التأديبية للهيئة الإداريين، أن يتم منح الممثلين البرلمانيين للسكان الأصليين. كمندوب مالي، حاول الاحتجاج على طرح مشروع قانون يعيد الصلاحيات التأديبية، لكن غالبية المندوبين، الذين تألفوا، قال المحافظ، "من خدم الإدارة القدامى والمخلصين"، رفضوا اقتراحه. وأكدت دائرة شؤون السكان الأصليين للحاكم أنه رداً على مؤتمر رؤساء البلديات في الجزائر في مايو 1920، حاول الأمير خالد وسي بن رحال والدكتور موسى تنظيم مؤتمر واسع للسكان الأصليين ولكن هذا المؤتمر لم يكن له مكان. كما أشار إلى رحيل هؤلاء المسؤولين المنتخبين الثلاثة إلى باريس حيث "كانوا في طريقهم للدعاية"، أي محاولة معارضة حجج الوفد الذي أرسله الحاكم العام للمطالبة بإعادة التأسيس لنظام الأهالي"[3].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص ص 361-362.

[2] Ageron Charles-Robert, op.cit, p26.

[3] Ageron Charles-Robert, op.cit , p27.

مع نهاية الحرب العالمية الأولى شكّل الأمير خالد وفدا يتكون من النواب الجزائريين في المجالس البلدية والعمالية حيث توجه الجزائري إلى باريس (فرساي) لعرض القضية الجزائرية على مؤتمر الصلح، بل قام بتحرير عريضة قدّمت إلى الرئيس الأمريكي آنذاك توماس ولسن؛ تضمنت شرحا لأحوال الجزائر مع مطالبة بضرورة إدخال الجزائر تحت رعاية عصبة الأمم. لكن خابت آمالهم مثلما خابت آمال العرب جميعا في مؤتمر الصلح.

مع انسداد فكرة تسويق القضية الجزائرية دوليا كان لزاما على الأمير خالد ورفاقه توجيه كلامهم ومطالبهم للطرف الأساسي في المشكلة الجزائرية وهم الفرنسيين أنفسهم. لذا جمع هذا الأخير هيئة سياسية أطلق عليها تسمية "وحدة النواب المسلمين" مع تأسيسه لصحيفة شديدة اللهجة أسماها "الإقدام"، حيث كانت تصدر باللّغتين العربية والفرنسية. كشف من خلالها مظالم الاستعمار خاصة ما تعلق بقانون الأهالي والذي يعد من أكثر القوانين عنصرية في تاريخ الاستعمار. كما ركّز الأمير خالد نشاطه السياسي بالدعاية وسط الجزائريين والفرنسيين حيث سعى لرفع الوعي الجماهيري للجزائريين وإحياء شعورهم الوطني للنضال في سبيل حقوقهم المفقودة، كما حرص على إبراز عدالة مطالب الجزائريين لدى الفرنسيين.

في الواقع لم تقتصر نشاطات الأمير خالد على العاصمة لوحدها؛ حيث يذكر محمود عبدون وهو مناضل في الحركة الوطنية من مواليد 1913 ينحدر من مدينة دلّس؛ بأن سكان هذه البلدة قد أقامت ما يصفه بالحفلة الكبيرة للأمير خالد سنة 1922 أو 1923 وكانت المناسبة هو قدومه لجمع الأموال لبناء مسجد بباريس[1].

خلال زيارة الرئيس الفرنسي "ميليران" إلى الجزائر في ربيع 1922 تكلّم الأمير خالد أمامه باسم جميع الجزائريين بقوله " إن الجزائريين يطالبون في الحال بالحريات المدنية من فرنسا، والترخيص لهم بتقلد جميع المراتب في العائلة الفرنسية بدون شرط (..) إن الجزائريين قد حاربوا دفاعا عن الحق والحرية بجانب فرنسا زمن الأخطار (..) إن الجزائريين يجب أن يحصلوا على تمثيل نيابي في المجلس الوطني الفرنسي لكي يعبّروا عن أنفسهم إلى أم الوطن (..) إن أيدي وقلوب الجزائريين متّجهة نحو فرنسا وأنّه يأمل أن لا تدفع إلى اتّجاه آخر (..) إنكم قد تجدون في الجزائر شعبا متخلّفان لكنّكم لن تجدوا شخصا واحدا ضدّ الفرنسيين (..) لتحيا فرنسا! لتحيا الجزائر"[2].

اشتدت الحملة ضد خالد على الفور. من سبتمبر 1922 كشفت نشرة المستعمرة للفرنسيين أن هذا الأخير ادعى ليس فقط التمثيل البرلماني، ولكن تعليم اللغة العربية الحرفية وأنه حاول ذلك الاشتراك في بناء مدرسة عربية كبيرة مجانية. ال في 20 كانون الأول (ديسمبر) 1922، سأل مورينو الغرفة ، بشأن التصويت على العلاوات المدفوعة لأحفاد عبد القادر(..) وندد مرة أخرى بـ "حملة التحريض" التي يقودها خالد والتي "أثارت الاضطرابات ضد فرنسا" واتهمه بـ "التحريض على الحرب الأهلية والانفصالية"

---

[1] محمود عبدون، **شهادة مناضل من الحركة الوطنية**، منشورات مطبعة دحلب، الجزائر، 2013، ص ص 12-13.

[2] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص 363.

مستخدماً اقتباسات ذكية مزورة. بفضل هذا الإرسال الجديد من ، أثار مورينو (Morinaud) "صيحات الاستهجان" السخط من الكتلة الوطنية ووعده بمراجعة الاعتمادات المدفوعة لـ "هذا الثعبان الذي يعض الثدي الذي يغذيه"[1].

وشاركت الصحافة الفرنسية اليمينية المتطرفة في المناورة. هاجمت صحيفة العمل الفرنسية (L'Action française) خالد في فيفري ومارس 1923 بصفته عميلًا شيوعيًا: "هذا الأمير المتقاعد من قبل فرنسا يقود من اتفاق مع بلاشفة موسكو حملة انتفاضة وطرد أو مذبحة للفرنسيين ". "هذا السيد المسلم العظيم يسير يدا بيد مع الحزب الشيوعي الجزائري، المكون من يهود رديئين ومسؤولين ساخطين يعززهم بعض المواطنين المجنسين، ولا سيما المعلمين". اعتمدت صحيفة الروائي (Le Nouvelliste) مرة أخرى الأسطورة التي تفيد بأن خالد ذهب إلى موسكو لتلقي تعليمات من السوفييت. هذا الأخير، الذي جاء إلى بون "للدفاع عن حزب الشباب الجزائري ودحض حملة القذف ضد شخصه" رد بالمنطق أنه "إذا شن حملة تحريض ضد فرنسا، فإن الإدارة كانت ستفعل ذلك منذ فترة طويلة. جعل من المستحيل عليه القيام بذلك ". لكن ربما هي تستعد لذلك؟"[2].

يبدو أن خالد يسعى وراء هدف يصعب تحقيقه: "إعطاء الجزائريين (لكن أيهم؟ الكل؟ أم مجرد جزء بينهم؟) في الإطار الفرنسي، تمثيل برلماني متساوٍ مع الأوروبيين جزائريون إلغاء قانون الأهالي، والمساواة قبل الخدمة العسكرية، والوصول إلى جميع الرتب المدنية والعسكرية، بالإضافة إلى عدد معين من الحريات التي حرم منها المسلمون الجزائريون، ناهيك عن تطبيق القانون فصل الكنيسة عن الدولة، تطبيق القوانين الاجتماعية على المسلمين وحرية السفر إلى فرنسا. معا، لقد أراد أن يبقي الجزائريين على أحوالهم الشخصية، لأنه لا يستطيع أن يتجاهل قيمة الإسلام في حياة مواطنيه. استقلال الجزائر لا شك فيه. وجميع النصوص التي استشهد بها أجيرون رسمية. يجب أن تؤدي هذه المتطلبات إلى الفشل؛ لأنها تعني الكثير أو القليل جدًا: الكثير بالنسبة للمستعمرين وأصدقائهم؛ الكثير بالنسبة لبعض (العمائم القديمة)؛ لكنها قليلة بالنسبة لأكثر الشباب الجزائريين حماسة وبعض رجال اليسار"[3].

في الواقع انزعج الفرنسيون من مطالب الأمير خالد رغم اعتدالها مع دبلوماسية الخطاب وتدرجه في اختيار الألفاظ المنمّقة أحيانا؛ حتّى أن الرئيس الفرنسي "ميليران" قد أجابه بقوله "أنّ إصلاحات 1919 كانت عظيمة وأنّ السير بسرعة كبيرة قد يؤدي إلى عواقب وخيمة". انزعاج الفرنسيين من نشاط الأمير

---

[1] Ageron Charles-Robert, op.cit, p37.

[2]Ibid, p38.

[3] Nouschi André. C.-R. Ageron, « L'émir Khaled, petit-fils d'Abd el Kader fut-il le premier nationaliste algérien ? ». In: Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 25e année, N. 3, 1970, p759, p759.

خالد ومطالبه السياسية ترجم في الواقع من خلال صدور قرار بنفيه من الجزائر في 1923؛ بتهمة القيام بأعمال معادية لفرنسا[1].

5-نضال الأمير خالد في فرنسا:

واصل الأمير خالد نشاطه النضالي الوطني في فرنسا مستفيدا من مساحة الحريات الموجودة هناك مقارنة بالجزائر ومستفيدا من وجود قاعدة من العمال المهاجرين المغاربة في فرنسا فوجد الظروف مواتية لتصعيد عمله السياسي وتوسيع رقعة نشاطه ومطالبه؛ من خلال ما كان يقوم به من لقاءات واتصالات مع المهاجرين والعمال المغاربة والجزائريين بالخصوص بما في ذلك اليسار الفرنسي والمنفيين السياسيين من المستعمرات[2].

مع الانتصار الانتخابي لتيار اليسار في ماي 1924، استقالة رئيس الجمهورية ميلران (Millerand) وتشكيل حكومة هيريو (Herriot)، "استعاد الأمير خالد الأمل فجأة. عُرف الرئيس هيريو (Herriot) بمشاعره الإيجابية للغاية تجاه الشباب الجزائري 102 وترأس الرابطة الفرنسية لتمثيل الجزائريين الأصليين في البرلمان. في نفس يوم تشكيل الوزارة في 14 جوان، أرسل له الأمير خالد برقية ودية: "لنرى في وصولك إلى السلطة فألًا سعيدًا لعهد جديد لدخول أبناء الجزائر في طريق التحرر ، وقمع القوانين والتدابير الاستثنائية ، وتمثيلهم في البرلمان ، والعفو السياسي العام ، وحرية التعليم ، والمساواة في الأعباء العسكرية. آمل أن يكون هذا من روحك الليبرالية". تتحمل الإمضاء الأمير خالد في المنفى"[3].

استغل الأمير خالد وصول اليسار للحكم في فرنسا برئاسة "هيريو" سنة 1924 للمبادرة إلى إرسال خطاب إليه من منفاه في جوان 1924؛ كما أرفقها برسالة ثانية بعد شهر عن الأولى حيث نشر مضمونها في جريدة لومانيتي المؤرخة في 3 جويلية 1924[4] حيث تضمنت برنامج مطالب هذا الأخير الرئيسية وفق ما يلي:

1-تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي بنسب معادلة لعدد النواب الأوروبيين والجزائريين.

2-إلغاء جميع القوانين والإجراءات الاستثنائية والمحاكم الزجرية والاستثنائية والمراقبة الإدارية مع عودة كاملة إلى القانون العام.

3-المساواة في المسؤوليات والحقوق مع الفرنسيين فيما يتعلّق بالخدمة العسكرية.

4-تقلّد الجزائريين جميع المناصب المدنية والعسكرية دون تمييز ما عدا ما تخوّله الجدارة والاستحقاق.

5-تطبيق قانون إجبارية التعليم وحرية التعليم للجزائريين.

6-حرية الصحافة والاجتماع.

7-تطبيق فصل الدين عن الدولة (يقصد من ذلك فصل الشؤون الإسلامية عن تدخل الدولة الفرنسية)

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق** ، ص 364.

[2] نفسه.

[3] Ageron Charles-Robert, op.cit, pp41-42.

[4] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص ص 365-366.

8-إعلان العفو العام.

9-تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية الفرنسية على الجزائريين (يقصد من ذلك المسلمين).

10-الحرية التّامة للعمال الجزائريين في الدخول إلى فرنسا[1].

إن المتأمل لهذه المطالب والمبادئ الأساسية يلاحظ تركيزها على الإصلاح القائم على خلق أجواء تضمن تعايش جزائري فرنسي على قدم المساواة دون تمييز في الحقوق والواجبات كبديل عن الاندماج الكلّي.

منذ بداية شهر (جويلية) وصل الأمير خالد إلى فرنسا الحاضر كمدافع عن قضية الأهالي المسلمين" برنامج مفصل لمطالبها. احتوائها على الفور من قبل الحزب الشيوعي الذي "حاول استخدام اسمه. نشرت الإنسانية (L'Humanité) رسالة برنامجها الموجهة إلى الرئيس هيريوت (Herriot) وصورته، أعدا له جمهورًا من شمال إفريقيا وغيرهم من المستعمرين، من أجل مؤتمر عُقد في 12 و19 جويلية والذي قُدم على أنه "أكثر لائحة اتهام رهيبة تم إصدارها على الإطلاق بشأن الاستعمار". كما قاطع مؤتمر 12 جويلية النائب الشيوعي أندريه بيرثون (André Berthon)، محامي الثعالبي، الذي وعد المساعدين بأن الأممية الشيوعية ستسعى للحصول على تحرير الأهالي الجزائريين وانتهى المؤتمر بنداء من الحاج علي بن عبد القادر عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي"[2].

وعلى الرغم من هذه الرعاية، إلا أن الأمير خالد لم "يلتصق رسميًا بالحزب الشيوعي، مثل ما كتبته نشرة لجنة إفريقيا الفرنسية، ولكن بلا شك في الاتحاد بين المستعمرات. لقد دافع عن نفسه، بصفته "رعية"، من الانتماء إلى حزب سياسي، لكنه أعرب ببساطة عن امتنانه للنواب الاشتراكيون والشيوعيون الذين عملوا كمدافعين طوعيين عن المسلمين". كما كان شكيب أرسلان يحييه ذات يوم على أنه "الملاك الحارس للشعب الجزائري"[3].

أسس الأمير خالد هيئة إغاثة المغاربة كما كان له الفضل في إرساء قواعد العمل المشترك على مستوى شمال إفريقيا، ولعل مؤتمر 7 ديسمبر 1924؛ حيث كان رد المعمرين عليه ساخرا وأطلقوا عليه مؤتمر "بني سيدي". أما الوفود المشاركة بجنود "الجيش الأحمر" وكذا "انكشارية الحزب الشيوعي الفرنسي"[4]. ويعد هذا اللقاء أول مؤتمر موسع ضمّ ممثلين عن 15 ألف عامل بهدف بحث مختلف المصالح الاقتصادية والنقابية للعمال. إن هذا النشاط التوعوي والسياسي الوطني سيثمر لاحقا في تأسيس "نجم شمال إفريقيا". فهذه الأخيرة واعترافا منها بجهود الأمير خالد لتهيئة الأجواء لتأسيسها قد أقرت تنصيب الأمير خالد رئيسا شرفيا لها؛ تكريما لكفاحه ونضاله؛ مع تسمية الإقدام الباريسي والإقدام الشمال الإفريقي بإقدام الأمير خالد مع تقليدا لشعار هذا الأخير في سنتها الأولى.

---

[1] محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص90. أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص 366.

[2] Ageron Charles-Robert, op.cit, p42.

[3] Ibid, p43.

[4] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص ص 341-342.

لقد تعرض الأمير خالد نتيجة مواقفه الوطنية والجريئة إلى محاولات عديدة لتشويه سمعته من طرف المعمرين بالخصوص ومن سار في نهجهم من الأعيان المحافظين الذي كان يسميهم بجماعة "بني وي وي" أو "سمك القرش الأحمر"[1]؛ حيث اتّهموه بالحماقة ووصفوه بالمهدي المنتظر والمرابط الذي يريد أن يقود أتباعه إلى زاوية لينين حسب وصفهم كما اتّهموه كونه كان عميلا للشيوعيين[2].

يصف الشيخ بن باديس سيرة الأمير خالد بقوله: ""الأمير – رحمه الله ورحمه – كان مسلم مخلص ومؤمن بعمق. كانت حياته الخاصة لا تشوبها شائبة؛ كان طيبًا وكريمًا وكان سيدًا عظيمًا وفخورًا. امتيازها كان كاملاً، وكان عنيدًا على المبادئ؛ رفض الانصياع لمقتضيات اللعبة السياسية. كان يعرف كيف يتعامل مع الحشود. لكنه لم يعرف لكنه لم يعرف لم تعمل بشكل جيد مع الأفراد .كل هذا كان سبب له خسارة .تم استغلال عناده وعدم مرونته من قبل المستعمرون الذين نجحوا في أن يشكلوا ضده مجموعة من الرجال من بينه أتباع الديانة الخاصة. كان بليغا. استخدم الفعل جذابة، وتحدث مع أناقة باللغتين العربية والفرنسية .لقد كتب بسهولة كبيرة بكلتا اللغتين .كان لديه قوة كبيرة في الإقناع وكان يعرف كسب تعاطف الجميع"[3].

عانى الأمير خالد من الجزائريين المجنسين الذين اعتزوا بانتسابهم إلى الفرنسيين واعتباره مفخرة وشرف لهم وكذا من كيد المعمرين والنواب الحاقدين الذين كانوا يتحينون المناسبات للنيل منه ومن أفكاره وهويته؛ والتي كان يرد عليها خاصة في جريدة الإقدام[4].

وبحسب مراسل الزمان Le Temps الجزائرية فإن "هذا المحرّض المتقاعد من قبل الحكومة بذل جهدا للهروب من مراقبة القنصل الفرنسي. بعد محاولته الفرار بجواز سفر مزور، تم إلقاء القبض عليه وتقديمه إلى المحكمة القنصلية في الإسكندرية التي حكمت عليه بالسجن 5 أشهر في أغسطس 1925. استأنف الأمير أمام محكمة إيكس (Aix) المختصة بتلقي الاستئناف ضد الأحكام الصادرة عن السلطات القنصلية[5]..

تعرض الأمير خالد إلى العديد من المضايقات من طرف الفرنسيين رغم استقامته من حيث احترامه للقوانين بحكم معرفته الجيدة بالنظام السياسي في فرنسا وتشريعاتها من خلال انتسابه للمؤسسة العسكرية الفرنسية قبل تقاعده؛ حيث حرمه الفرنسيين من مرتب تقاعده حسب شهادته خلال محاكمته في الإسكندرية بمصر من طرف المحكمة القنصلية الفرنسية في 25 أوت 1925 بسبب اتهامه بالهروب من

---

[1] حكيم بن الشيخ، **المرجع السابق**، ص72.

[2] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص 341.

[3]Merad Ali, op.cit, pp34-35.

[4] محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص ص 86-87.

[5] Ageron Charles-Robert, op.cit, p45.

منفاه[1]. وبحسب مراسل صحيفة الزمان (Le Temps) الجزائرية فإن "هذا المحرّض المتقاعد (يقصد من ذلك الأمير خالد) من قبل الحكومة بذل جهدا للهروب من مراقبة القنصل الفرنسي. بعد محاولته الفرار بجواز سفر مزور، تم إلقاء القبض عليه وتقديمه إلى المحكمة القنصلية في الإسكندرية التي حكمت عليه بالسجن 5 أشهر في أوت 1925[2]. لكن من خلال استئناف الحكم في محكمة اكس بروفانس أطلق سراحه لكن لم يسمح له بالدخول إلى الجزائر وقضى بقية حياته في المنفى بدمشق (سوريا) في التاسع من جانفي 1936[3].

في جانفي 1936، أعلنت الصحافة الإسلامية في الجزائر: "الجزائر في حداد. الأمير خالد مات". كتبت جريدة الدفاع: "الجزائر المسلمة تنعي فيه الفارس المجاهد الذي لا يزال الاسم العظيم مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بهذه الحركة الجزائرية الشابة المتحمسة بأنفاسه القوية وتتغذى بكل حماسة إيمانه"[4]. خسرت الجزائر فيه "زعيما محبوبا وزعيما لا مثيل له. لقد فقدت العروبة بطلا فيه .فقد الإسلاموية فيه واحدة من أعظم رجاله"[5].

وقد كتب الشيخ بن باديس في نعي وفاته " بطل الإسلام ، شخصية عربية شهيرة، وأحد الأبناء شعب الجزائر الاستثنائي، الذي كان من ذلك الجنس من الرجال الذين البلدان تنتج مماثلة فقط على فترات عدة عقود .لقد مات، الأمير المبجل، السيد المحترم، الباسل الوطني (..) مات هو الذي كان نجما باهر في سماء الجزائر، والذي كان تأثيره شديدًا في مجالات السياسة المحلية والسياسة الفرنسية .في شمال إفريقيا، في فرنسا، كما في العديد من الدول الأوروبية وفي كل دول الشرق، الصحافة في كل مكان احتفل باسمه وأبلغ عن أفعاله، وكانت مقالات طويلة مكرسة للأمير، أحيانًا لمحاربة أفكاره السياسية، أحيانًا ل صفق لها. مات في أرض أجنبية، رغم أنه كان محاطًا به عائلته وأحبائه. لم تهتز أسلاك التلغراف له؛ ولم ترد وكالات أنباء على أنباء وفاته ومنها وظلت الأخبار مجهولة حتى وصول الصحف السورية باريس (..) هكذا يموت – للأسف – الرجال العظماء في الشرق العربي"[6].

ليضيف لاحقا الشيخ عبد الحميد بن باديس "الشعب الجزائري فقد في نفسه زعيما محبوبا وزعيما مخلصا، تاريخهم لا ينتج عنه إلا القليل. لقد فقدت العروبة بطلا فيه من بين أفضل مما أحصى مؤخرًا العالم. لقد فقد المسلم في نفسه أحد أعظم رجاله (..) دعونا نبكي الشيء الوحيد الذي يمكن أن يعزينا عن خسارته هو أنه إما في سعادة الجنة، وبين المباركين، ومع القاضي مليئة باللطف"[7].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص 368.

[2] Ageron Charles-Robert, op.cit, p45.

[3] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص 368.

[4] Ageron Charles-Robert, op.cit, p45.

[5] Merad Ali, op.cit, p24.

[6] Ibid, p26.

[7] Ibid, p35.

استنتاج:

في الواقع كسبت الجزائر من خلال الأمير خالد شخصية متميزة ومثابرة نجحت في أن تؤثر فيما حولها وتدرج في نشاطه ونضاله من زعيم جزائري إلى زعيم مغاربي بعد نفيه لفرنسا إلى زعيم إسلامي على منوال الزعماء الذين عرفهم العالم الإسلامي أواخر القرن 19 ومطلع القرن 20؛ نجح في بعث العملية السياسية والنضال الوطني في الجزائر وبفرنسا فجني النجم ثمار جهوده التي اعترف له بها.

المحور الثاني: تيارات الحركة الوطنية في الجزائر 1919-1939.

تمهيد

1-تصنيف التشكيلات السياسية في الجزائر 1919-1922.

2-تيارات الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939.

أ)تيار المساواة:

ب)التيار الاندماجي:

ج)التيار الاستقلالي:

د)التيار الإصلاحي:

استنتاج

تمهيد:

كان لانعكاسات الحرب العالمية الأولى الأثر الكبير على الحياة السياسية للجزائر لفترة ما بعد الحرب خاصّة إصلاحات فيفري 1919 فرغم كونها كانت تتّصف بالغموض والشكلية إلا أنها سمحت بانبعاث العمل السياسي في الجزائر وبروز ما يعرف بالحركة الوطنية الجزائرية؛ مع أن العديد من الدارسين لا يعترفون بوجود عمل حزبي سياسي فعلي بالجزائر إلا مع نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات؛ مع ذلك سعى بعض المؤرخين خاصة الأجانب سيتم ذكرهم في العنصر الموالي إلى إبراز ملامح لتوجهات وتشكيلات سياسية في الجزائر منذ نهاية الحرب إلى غاية سنة 1922.

1-تصنيف التشكيلات السياسية في الجزائر 1919-1922.

قسّم المؤرخ أوغستين بيرفار هذه التشكيلات إلى:

***الحزب المحافظ** وتمثله الإقطاعية القديمة.

***الحزب اللّيبيرالي** وتمثله النخبة الاندماجية.

***الحزب الوطني** ويعرفون بنخبة المساواة.

في حين قسّم كاتب فرنسي آخر هذه التشكيلات إلى:

***حزب الفتيان الجزائريين** "جماعة النخبة".

***الحزب الوطني الإسلامي** ويخص جماعة الأمير خالد.

***حزب أصحاب العمائم القديمة** ويعرفون بجماعة "بني وي وي".

أما المؤرخ الانجليزي وورثام فابرز وجود حزبين هما:

***حزب الفتيان الجزائريين المعتدلين** ويقصد من ذلك النخبة الاندماجية.

***الحزب الجديد (الإصلاحي)** والذي برنامجه حسب ما يقول مستمد من القرآن والفكرة الاشتراكية.

2-تيارات الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939.

يرى أبو القاسم سعد الله بأن الجزائر قد عرفت "تجربة الأحزاب والانتخابات مبكرا إذا ما قورنت بالمنطقة العربية، رغم أن ميلاد الأحزاب فيها كان عسيرا وإجراء الانتخابات كان نموذجا للتزوير، فلم تظهر الأحزاب أو بالأحرى التجمعات إلا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، مع ظهور تنظيم (الأخوة الإسلامية) للأمير خالد في الجزائر، ونجم شمال إفريقيا في فرنسا، وكلاهما كان شكلا بدائيا للحزبية، ومثلهما هيئة النواب وتجمع ابن جلول وأحباب البيان في الجزائر، وحزب الشعب في فرنسا، ويمكن القول إن التنظيم الحزبي الحقيقي لم يظهر إلا على يد حزب الشعب والحزب الشيوعي ثم حزب البيان"[1].

لم يكن في الواقع للجزائريين "أي دور في هذه الانتخابات بحيث كان لهم نواب في المجالس المحلية ولكن بالتعيين من قبل الإدارة الفرنسية نفسها بعد أن تتأكد من سيرة كل معين ومن ولائه، وأول انتخابات شارك فيها الجزائريون جرت سنة 1920 وهي التي شارك وفاز فيها الأمير خالد وقائمته من أجل مقاعد

[1] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص11.

في بلدية مدينة الجزائر، فكانت هذه الانتخابات البلدية أول تجربة خاضها الجزائريون، ثم استمرت وتوسعت ولكنها ظلت دائما تجري تحت نظر الإدارة التي تنجح فيها من تشاء وتبعد عنها من تشاء إلى اندلاع الثورة، وتلك الطريقة في التدخل في الرقابة والاختيار هي التى أصبحت معروفة عند الجزائريين بالانتخابات المزورة"[1].

شكلت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى كونها فترة ولادة الحركة الوطنية الجزائرية بالنظر للصراع الذي واجهته المطالب السياسية الوطنية الناشئة من قمع وصدام مع الطرف الاستعماري الفرنسي وهذا ما يفسر انبعاثها انطلاقا من المنفى والمهجر ا نصّ هذا التعبير.

أ)تيار المساواة:

كان يمثل هذا التيار الأمير خالد مع أنّ فكرة المساواة كانت محتواة في معظم برامج الحركة الوطنية وخطاباتها ولم تكن حكرا على حركته فقط. حيث طالب بالمساواة أمام القانون وكذا تحقيق المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين في الألقاب والترقيات والوظائف. وحرص على إحياء شعورهم الوطني للنضال في سبيل حقوقهم المفقودة، كما حرص على إبراز عدالة مطالب الجزائريين لدى الفرنسيين بمختلف فئاتهم ووظائفهم[2].

بدأ تيار المساواة تجربته مع الأمير خالد ورفقائه، وامتدت من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى غاية منتصف العشرينات تقريبا[3].

ب)التيار الاندماجي:

ينقسم هذا التيار فكريا حسب فكرة الاندماج إلى توجهين مختلفين هما الليبراليين والشيوعيين حيث يختلفان من حيث المرجعية الإيديولوجية لكن توحدهما فكرة تأييد الاندماج.

1)الحزب الليبرالي:

ارتبط اسمه في الواقع بجماعة النخبة ويطلق عليه عمليا فيدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين. تأسست في 11 سبتمبر 1927 في مدينة الجزائر العاصمة، خلال الفترة ما بين 1919و1927 لم تكن هناك منظمة رسمية تمثل مصالح هذه الجماعة، فلم تكن سوى كتلة فضفاضة تمثل مصالح الجماعة[4].

في الغالب فان أعضاء هذه الكتلة يتم تزكيتها وترشيحها من طرف الإدارة الفرنسية لتقاطع مصالحها وثقافة هذه النخب المتفرنسة. كانت هذه الفئة ترى في التعاون ع الفرنسيين شرطا أساسيا لحل المشكلة

---

[1] نفسه ، ص11.

[2] لمزيد من التفاصيل بخصوص توجهات هذه الحركة وتيار المساواة **ينظر: مضمون المحاضرة الأولى للمقياس.**

[3] بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص73.

[4] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص 351.

الجزائرية في إطار الدولة الفرنسية وقوانينها. كانت تتسم بالاعتدال في مطالبها وكانت تساند فكرة الإدماج التام رغم تعارضه وهوية الجزائريين[1].

كان لانقسامها بعد الحرب العالمية الأولى وانسحاب الأمير خالد منها دورا مؤثرا في فقدانها الكثير من المكاسب حيث تقزّم دورها وتراجعت شعبيتها؛ بل أصبحت أصلا محل شك الجزائريين مع أن التصاقهم بالإدارة الفرنسية لم يمنحهم الرضا المطلق بل ظلّوا محل شك ولم يعبئوا بحركتهم واعتبرت كجمعية سياسية استمرارها دون تأثير من شانه خدمة مصالح فرنسا من خلال تعزيز فكرة فرنسا الإصلاحية والديمقراطية في الجزائر المستعمرة.

تبنى التيار الاندماجي بزعامة الدكتور ابن جلول والصيدلي فرحات عباس لكنها انتهت بالفشل الذريع لرفض الطرفين الجزائري والأوروبي لفكرة الاندماج بالنظر لتباين توجهات الطرفين[2]. كان الجزائريون ينظرون لفكرة التجنيس والإدماج على أنها تخلي عن هويتهم العربية والإسلامية[3].

يعتبر بن تهامي زعيم هذه الحركة بالإضافة إلى الدكتور بن جلول وفرحات عباس حيث لعبا هاذين الأخيرين دورا بارزا خلال فترة الثلاثينات بالخصوص. عرف الحزب الليبرالي أفضل فتراته عند وصول موريس فيوليت اليساري للحكم في الجزائر سنة 1927؛ حيث اعتبر حسب اعتقادهم موال لسياسة فرنسا الإصلاحية.

عشية الحرب، إذا كان مفهوم القومية الجزائرية في الأجواء، فإنه لا يشكل بعد فكرة أساسية قادرة على تنشيط الجماهير الأصلية "في جريدته الوفاق (L'Entente)، يمكن لفرحات عباس الكتابة في 2 فيفري 1936: لو اكتشفت الأمة الجزائرية، لكنت وطنية ولن أخجل من جريمة. الرجال الذين ماتوا من أجل المثل الأعلى الوطني يتم تكريمهم واحترامهم يوميًا. حياتي ليست أكثر من حياتهم. ومع ذلك لن أموت من أجل الوطن الجزائري لأن هذا الوطن غير موجود"[4].

كان الحزب الليبرالي ممثلا للتيار الإدماجي الذي يرى في التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية بديلا للمساواة الكاملة مع الفرنسيين في الجزائر. نلاحظ ذلك من خلال ما ورد في مقال فرحات عباس " فرنسا هي أنا" سنة 1936 والذي أنكر من خلاله وجود وطن وكيان جزائري ومن العبارات الواردة فيه "لو كنت اكتشفت الأمة الجزائرية لغدوت إنسانا وطنيا(..) لن أموت دفاعا عن الوطن الجزائر لان هذا الوطن غير موجود ولم استطع بعد اكتشافه(..) لا يوجد شيء في القرآن يمنع الجزائري من أن يكون فرنسي الجنسية".

صرح فرحات عباس سنة 1936 بقوله:"أنا فرنسا، لو اكتشفت الأمة الجزائرية لسوف كنت وطنيا. ان الرجال الذين ماتوا في سبيل الفعل الأعلى لحبّ الوطن هم موضوع إكرام واحترام في كلّ يوم؛ فحياتي لا

---

[1] **نفسه**، ص 352.

[2] بوعزيز يحي، **المصدر السابق**، ص73.

[3] نفسه، ص74.

[4] Isnard Hildebert, op.cit, p467.

تساوي أكثر من حياتهم. ومع ذلك لا أموت من أجل الوطن الجزائري لأن هذا الوطن ليس موجود، فلم أكتشفه. ولقد طرحت السؤال على التاريخ كما سألت الأموات والأحياء، وزرت المقابر فلا أحدا حدّثني عنه"[1].

ردّ ابن باديس على مقال فرحات عباس" فرنسا أنا" بهذه الكلمات:"إننا بحثنا في التاريخ، وفي الحاضر فشاهدنا بأنّ الأمة الجزائرية المسلمة قد تحوّلت، ووجدت مثلما تكوّنت كلّ أمم الأرض. إن لهذه الأمة تاريخها الذي رسمته الوقائع السامية كما لها وحدتها الدينية واللغويّة، ولها ثقافتها، وعوائدها، وخاصياتها الجيّدة منها أو السيّئة على غرار كل أمّة على وجه الأرض. ثمّ نقول بأنّ هذه الأمة ليست بفرنسا. ومن المستحيل أن تكون فرنسا"[2].

بضع سنوات ونفس فرحات عباس اكتشف الأمة، الوطن الجزائري، ففي عام 1943 كتب في بيانه للشعب الجزائري (الذي وقع عليه الدكتور بن جلول): "الجنسية والمواطنة الجزائرية تقدم للمسلم الجزائري أكثر من الأمن. وتقدّم حل أوضح وأكثر منطقية لمشكلة تطوّرها وتحرّرها من سياسة الاستيعاب. في الانتخابات، مباشرة بعد الحرب، الغالبية العظمى من الأصوات الأصلية ذهبت إلى المرشحين الوطنيين. كيف نفسر هذا التطور السريع؟. يجب إفساح مجال كبير لفشل مشروع بلوم فيوليت (Blum–Violette)، والذي رسمياً، في عام 1937، تم فيه التخلي عن سياسة الاستيعاب. لقد فصل عنا أكثر الشعوب الأصلية مساندة لقضيتنا"[3].

أما بخصوص مطالب زعماء الإدماج الليبراليين فكانت ترتكز على النقاط التالية:

1–إدماج الجزائريين في الحياة السياسية الفرنسية كمواطنين فرنسيين من حيث الواجبات والحقوق الكاملة دون تمييز.

2–المساواة في التمثيل النيابي والبلدي وكذا في الضرائب والحقوق والواجبات.

3–إلغاء قانون الأهالي العنصري.

4–المساواة في الخدمة العسكرية والتعليم.

2)الحزب الشيوعي الجزائري:

كان الحزب الشيوعي الفرنسي من بين أكثر التيارات السياسية بالمتربول احتكاكا بالوطنيين الجزائريين حيث أسس فيدرالية تابعة له بالجزائر تحولت لاحقا في 1936 إلى الحزب الشيوعي الجزائري[4].

---

[1] محمود عبدون، **المصدر السابق**، ص 27.

[2] محمود عبدون، **المصدر السابق** ص 28.

[3] Isnard Hildebert, op.cit, p468.

[4] مصطفى اوعامري، "الحزب الشيوعي الجزائري والمسالة الوطنية 1920–1954"، **مجلة الحضارة الإسلامية**، العدد 29، جوان 2016، ص ص451–452.

ما يؤخذ على الحزب الشيوعي الجزائري والشيوعيين الجزائريين بشكل عام هو ارتباطهم إيديولوجيا وسياسيا بالشيوعية العالمية والحزب الشيوعي الفرنسي وخضوعه للاملاءات والتوجهات العامة لهذا الأخير.

إن نشاط الشيوعيين بخصوص المسألة الوطنية كان أكثر نجاحا في فرنسا رغم التناقضات التي وقعوا فيها بدليل مساهمتهم في تأسيس النجم. حيث كان هذا التكتيك بغرض جلب العمال المهاجرين والسكان المسلمين إلى كفاح البروليتاريا الفرنسية ضد الرأسمالية الفرنسية[1]. مع ذلك كانت ذروة نجاحهم عندما شاركوا في المؤتمر الإسلامي الأول في جوان 1936 والذي حضرته معظم التشكيلات السياسية في الجزائر ما عدا نجم شمال إفريقيا[2].

تأسس الحزب الشيوعي الجزائري رسميا في أكتوبر 1936 بمبادرة من الحزب الشيوعي الفرنسي حيث صادق في مؤتمره الثامن المنعقد في جانفي 1936 على تحويل الفدرالية الجزائرية إلى حزب شيوعي جزائري تابع مباشرة إلى الأممية الشيوعية[3].

عقد مؤتمره التأسيسي بحي باب الواد في جويلية 1936، مع ذلك ظلّ على صلة بالحزب الشيوعي الفرنسي ورهينة لأطروحاته وأفكاره وتوجهاته.

كان الهدف من هذه التسمية هو إضفاء مسحة وطنية على الحزب كما سعى قادته ان يكونوا وسطاء بين المسلمين الجزائريين وإيصال الدعاية الشيوعية لأبناء وطنهم من خلال مخاطبتهم باللغة التي يفهمونها مع الاهتمام تكتيكيا بالتاريخ الوطني الجزائري حيث اعتبر الشيوعيين الجزائريين كما ورد في بيان المؤتمر التأسيس للحزب أنفسهم جديرين بمواصلة كفاح الأبطال الوطنيين الجزائريين أمثال الأمير عبد القادر والمقراني والأمير خالد. كان غالبية المنظمين له من الموظفين والمدرسين والطلبة المتأثرين بالعقلية والثقافة الغربية حيث كانت لهم نفس التربية والعقلية التي عند الاندماجيين الليبراليين[4].

دخل الحزب الشيوعي الجزائري في صراع مع نجم شمال إفريقيا الذي كان يعتبره منافسا له في استقطاب وتعبئة البروليتاريا (الطبقات الكادحة) الجزائرية خاصة بعد تركيز النجم نشاطه منذ الثلاثينات وبعد المؤتمر الإسلامي 1936 في الجزائر والخطاب المؤثر لمصالي الحاج في 2 أوت 1936[5].

كانت مواقف الحزب الشيوعي الفرنسي رغم تطورها تحمل تناقضات بين مؤثرات موسكو وباريس مما جعله ضبابية تحاول دوما عزل الحالة الجزائرية عن التوجهات العامة للشيوعية العالمية من ذلك خطاب الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي موريس توريز (Maurice Thorez) في العاصمة الجزائرية والذي طرح خلاله نظريته حول حل المسألة الاستعمارية بالجزائر في فيفري 1939 "الجزائر امة في طور

---

[1] نفسه، ص ص 455- 456.

[2] نفسه، ص 458.

[3] نفسه، ص 458.

[4] مصطفى اوعامري، **المرجع السابق**، ص 458.

[5] نفسه، ص 459.

التكوين وهي خليط من عشرين جنس، يمكن تسهيل تطورها ومساعدتها بمجهود الجمهورية الفرنسية". إن هذا الرأي لا يختلف عن مواقف المدرسة الاستعمارية التي تلغي وجود الأمة الجزائرية[1].

في الواقع لم يظهر الحزب الشيوعي الجزائري اهتماما واضحا بقضية الوطنيين ولا بمطالب الاستقلال بل اعتمد خطا سياسيا قائم على المطالب الاجتماعية كتحسين معيشة السكان ورفع الأجور وتحقيق العدالة الاجتماعية والمطالبة بالمساواة بين المسلمين الجزائريين والفرنسيين في إطار الاتحاد الفرنسي حيث كان أيضا من المطالبين بالجنسية المزدوجة واعتبار كل من العربية والفرنسية لغة رسمية في الجزائر مع تشكيل برلمان فرنسي جزائري هذا بالإضافة لنشاطاته النقابية. هذا ما جعلني أصنف الحزب الشيوعي الجزائري ضمن التيار الاندماجي مع انه حمل أيضا فكرة المساواة والإصلاح فالأمر جدّ معقد بحكم أن برنامج الحزب يتضمن الكثير من الأفكار التي يشترك فيها مع بقية تيارات الحركة الوطني فترة ما بين الحربي العالميتين لكن حسب اعتقادي فعمله ضمن فلك الحزب الشيوعي الفرنسي وتأخر استقلاله عنه في 1936 جعل دوره ونشاطه بخصوص القضية الجزائرية يتقزّم وغير واضح المعالم رغم العديد من الأفكار الايجابية التي حملوها وقيمة الأسماء التي تنتمي إلى هذا الحزب.

ج)التيار الاستقلالي:

برز التيار الاستقلالي بعد الحرب العالمية الأولى منتصف العشرينات في إطار نجم شمال إفريقيا بين أوساط العمال المهاجرين المغاربة في فرنسا حيث كان ينادي صراحة باستقلال الجزائر[2].

كان يمثل هذا التيار نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري لاحقا. حيث تأسس النجم في باريس مارس 1926 من طرف ناشطين سياسيين وعمال من المهاجرين المنتمين لشمال إفريقيا في فرنسا؛ مع أن معظمهم كانوا من الجزائريين. استفاد من الدور التوعوي الذي لعبه الأمير خالد بعد نفيه إلى فرنسا. هذا يفسر تنصيبه كرئيس شرفي لنجم شمال إفريقيا[3].

إنهم في باريس يعبرون عن أنفسهم من خلال أصوات عدد قليل من السكان الأصليين المتأثرين عمومًا بالعقيدة الشيوعية والذين تم تجميعهم معًا في جمعية نجم شمال افريقيا (L'Etoile nord-africaine) ، يديرها مصالي؛ تدعي جريدتهم الاقدام ، كتعبير عن مطالب الشعب الجزائري الذي "يتطلع إلى الاستقلال التام". في 7-19، أسس مصالي في نانتير حزب الشعب الجزائري ، الذي تم تجنيد أعضائه من السكان الأصليين الذين يعيشون في ضواحي باريس.[4].

يغطي الإصدار الأخير من مذكرات مصالي الحاج حسب ما يقوله بنجامان ستورا (Stora Benjamin) "الفترة من ولادته إلى سجنه في سجن بربروس بالجزائر العاصمة، بعد وقت قصير من إنشاء حزب الشعب الجزائري (1898-1938). هذا المنشور قد جذب انتباه إن النقاد الأدبيين أو

---

[1] نفسه، ص ص 459-460.

[2] بوعزيز يحي، **المصدر السابق**، ص74.

[3] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص 372.

[4]Isnard Hildebert, op.cit, p466-467.

المؤرخين أو الجيل الشاب من الجزائريين يأخذون في الاعتبار خط سير الشخص الذي تجرأ من أوائل الذين استخدموا شعار حارق استقلال الجزائر"[1].

عقد النجم اجتماعه الأول في 15 ماي 1926 بمقر الكنفدرالية العامة للعمال؛ ليليه اجتماع ثاني في 20 جوان 1926 والذي اقتصر على العناصر البارزة إلى حين انعقاد الاجتماع العام في 2 جويلية 1926.

من ابرز الوجوه التي ترأست النجم الحاج عبد القادر وينحدر من مدينة معسكر الجزائرية. تخلّى هذا الأخير عن الرئاسة سنة 1929 إلى مصالي الحاج والذي سيلتصق اسمه بالنجم وحزب الشعب الجزائري لاحقا إلى غاية اندلاع ثورة التحري والذي سيكون له دورا بارزا في رسم معالم التيار الاستقلالي في الحركة الوطني لعقود.

سبق لمصالي الحاج أن تقلدت الأمانة العامة للنجم كما تولى أيضا الرئاسة السياسية لجريدة الأمة طيلة فترة صدورها. لاحقا مع التحولات العديدة وتسارع الأحداث سيفقد النجم الأعضاء المغاربة والتونسيين ويصبح جزائري خالص؛ حيث كان معظم أعضائه من العمال والجنود السابقين وطلبة شمال إفريقيا المستقرين في فرنسا. تركزت أهدافه في الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لسكان إفريقيا الشمالية وتثقيف أعضائه وتوعيتهم.

لم يكن استقلال الأمة الجزائرية فكرة جديدة. ووجدت أول تعبير سياسي لها في فبراير 1927، خلال مؤتمر عقد في بروكسل بصوت شاب تلمسانى يبلغ من العمر 29 عامًا، رئيس نجم شمال إفريقيا، مصالي الحاج. كشفت مذكراته، التي نُشرت أهم مقتطفات منها اليوم ، عن نشأة الفكرة الوطنية"[2].

كان نجم شمال إفريقيا في تلك الحقبة بمثابة "العدو السياسي من طرف كلّ الأحزاب الفرنسية سواء إلى اليسار أو اليمين. ماعدا "الترتسكيون التابعون للأمميّة الرابعة لوحدهم يساندون كفاحنا" حسب المناضل محمود عبدون[3].

يلاحظ عدم التواصل نسبيا إلى غاية 1930 بين النجم والشعب الجزائري في الوطن الأم[4]. ما يجب الإشارة هنا إلى التواصل الموجود بين إطارات النجم واليسار والحزب الشيوعي الفرنسي. رغم التناقضات الكبيرة بسبب تأثير المصالح القومية على احترام القيم والمبادئ خاصة ما يتعلق بالشيوعيين الفرنسيين.

انتقل إلى الجزائر مطلع الثلاثينات ونشط من خلال تسميتين هما نجم شمال إفريقيا ولاحقا حزب الشعب الجزائري، لكن قرار حل هذا الأخير عشية الحرب العالمية الثانية فرض مع نهاية الحرب تأسيس واجهة جديدة للحزب باسم حركة انتصار الحريات والديمقراطية[1].

---

[1] Stora Benjamin, Les Mémoires de Messali Hadj : aspects du manuscrit original, In: **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, n°36, 1983. pp. 75-101,1983.2001, p75.

[2] Stora Benjamin,op.cit, p75.

[3] محمود عبدون، **المصدر السابق**، ص 38.

[4] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص 376.

اعتمد النجم على الصحافة كوسيلة لنشر أفكاره وتوجهاته حيث كانت وسيلة فعّالة داخل فرنسا وبالجزائر. حيث أعاد النجم إحياء صحيفة الإقدام باسم جديد "الإقدام الباريسي" حيث منعت فرنسا صدورها في 1 فيفري 1927. فأسس النجم الإقدام الشمال إفريقي[2]. كما أسس جريدة الأمة في 1929 حيث تضمن عنوانها الفرعي العربي "جريدة وطنية وسياسية للدفاع عن حقوق مسلمي إفريقيا الشمالية"، حيث كانت واجهته الدعائية ومن أهم مصادره المالية[3].

حاول النجم في ظل سياسة الحصار الاستعماري أن يعبر عن اتجاهه الوطني الاستقلالي؛ خاصة من خلال مشاركته في مؤتمر بروكسل "بلجيكا" خلال الفترة ما بين 10-15 فيفري 1927، والذي نظّمته الجمعية المعادية للاضطهاد الاستعماري وحضرته وفود من إفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا. لقد كان المؤتمر يشكل فرصة مواتية للنجم لإعلان مطالب الجزائريين في هذا التجمع العالمي من خلال ممثلة مصالي الحاج. ويمكن حصر هذه المطالب والتي تمثل برنامجه السياسي كما ورد نشرها في جريدة "الراية الحمراء الناطقة بالعربية والتي كانت تصدر عن الحزب الشيوعي الفرنسي.

1-الاستقلال الكامل للجزائر.

2-جلاء الجيش الفرنسي.

3-إنشاء جيش وطني.

4-مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة للمعمرين والشركات الإقطاعية.

5-احترام الممتلكات المتوسطة والصغيرة للفرنسيين.

6-إرجاع الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الجزائر.

7-الإلغاء الفوري لقانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية الأخرى.

8-العفو العام عن الجزائريين الذين كانوا سجناء أو نفوا أو كانوا يعيشون تحت الرقابة الفرنسية.

9-حرية الصحافة والاجتماع والتجمع ومنح الحقوق السياسية والنقابية كتلك التي منحت للفرنسيين في الجزائر.

10-إحلال مجلس وطني جزائري منتخب بطريقة التصويت العام محل المجلس الحالي.

11-إنشاء مجالس بلدية منتخبة بطريقة التصويت العام.

12-حق الجزائريين في التمتع بجميع مستويات التعليم.

13-خلق المدارس العربية.

14-تطبيق جميع القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائر.

---

[1] بوعزيز يحي، **المصدر السابق**، ص74.

[2] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص 373.

[3] نفسه، ص 374.

15-زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الجزائريين الصغار[1].

نظرا لمواقف النجم الجريئة كان يتعرض للقمع والتضييق والمضايقات من طرف الفرنسيين خاصة صحفه؛ واتهام زعمائه بشتى التهم؛ حيث كتبت ضمن هذا السياق مجلة إفريقيا الفرنسية سنة 1928 تقول:"إن النجم كان جماعة من الدعاة الثوريين الذين يأخذون تعليماتهم من الحزب الشيوعي الفرنسي"[2].

لقد ضاعف النجم من نشاطه أثناء تحضير الفرنسيين لاحتفالية مئوية احتلال الجزائر في 1930 حيث هاجم الامبريالية الفرنسية والموالين لها من الجزائريين؛ هذا ما أدى إلى إصدار قرار بمحكمة السين يقضي بحل النجم في 20 نوفمبر 1929، وهذا ما ساهم في اضطهاد زعمائه ومنع جريدته من الصدور[3].

إن قرار الحل لم يمنع النجم من النشاط في السرية والظهور بواجهات تمويهية عديدة. من ذلك اعتماده تسمية نجم شمال إفريقيا المجيد[4] بعد مؤتمر الجمعية العامة في 28 ماي 1933 والذي تمّ خلاله تجديد سياسته وإعادة هيكلته مع صياغة برنامجه الجديد؛ ثمّ الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا في 6 فيفري 1935 حيث تم إيداع قانونه الأساسي بتاريخ 27 فيفري 1935 وواصل الحزب العمل بهذه التسمية إلى غاية إطلاق سراح مصالي الحاج في فاتح ماي 1935.

في 14 ماي 1935 حاكمت فرنسا مصالي الحاج ورفاقه بتهمة إنشاء منظمة سرية غير قانونية وحكم عليه بسنة سجن وغرامة مالية وستة أشهر لرفقائه وغرامة مالية،غير انه تمكن من الفرار إلى سويسرا حيث التقى بشخصية شكيب ارسلان هناك بمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي الأوروبي في شهر سبتمبر 1936.

نظرا لوصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا صدر قرار بالعفو عن جميع السياسيين ففتح بذلك الباب من جديد للحزب ؛ في 4 جويلية 1935 أعيد النظر في قرار الحل بإلغائه وسمح للنجم بالنشاط مجددا وبأكثر فاعلية.

كان حزب الترتسكيون التابعون للأمميّة الرابعة لسوء الحظ حسب محمود عبدون "متكوّنا من مناضلين قلائل بحيث فاعليته حينئذ لم يكن لها أيّ تأثير على الأوروبيين. وجريدتهم التي تصدر بصفة عاديّة تمنح مكانا واضحا لدعايتنا. وهناك فوج صغير، الذي يحمل اسم "لجنة اليقظة ضدّ الفاشستية" والذي يسيّره (سوستال وهو الذي فيما بعد يكون الحاكم العام بالجزائر) قد كان يقيم علاقات حسنة مع الحزب.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص ص 378-379.

[2] نفسه، ص ص 378-377.

[3] نفسه، ص ص 381-382.

[4] نفسه، ص 383

وخلافا لذلك كان الحزب الشيوعي الفرنسي يوهم بالفكرة التي تتّهمنا بأنّنا من أنصار (هتلر) الذين يخضعون لأوامر (برلين). أما الحزب الاشتراكي فيما يخصّه فانّه يجهلنا، واليمين يصفنا بالشيوعيّين"[1].

في سنة 1936 سمح لمصالي الحاج بالعودة إلى نشاطه السياسي فدخل الجزائر وكان له مواقف من المؤتمر الإسلامي 1936 الذي شاركت فيه الأحزاب الجزائرية كمعارض لمشروع بلوم فيوليت الإدماجي؛ هذا ما دفع حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية اليسارية وبالتواطؤ مع الحاكم العام في الجزائر إلى إصدار قرارها بحل نجم شمال إفريقيا نهائيا في 26 جانفي 1937.

أسس مصالي في نانتير حزب الشعب الجزائري، الذي تم تجنيد أعضائه من الأهالي المسلمين الذين يعيشون في ضواحي باريس[2]. وهكذا واصل مصالي الحاج نشاطه السياسي من خلال تأسيسه لواجهة سياسية جديدة باسم "حزب الشعب الجزائري" في 11 مارس 1937؛ حيث أن هذا الحزب لم يختلف في أسلوبه ومواقفه وتوجهاته عن النجم؛ حتّى أن مصالي الحاج أقدم في 14 جويلية 1937 على تنظيم مظاهرة شعبية في العاصمة الجزائرية؛ رفع خلالها العلم الوطني.

كما قام مصالي الحاج أيضا بزيارة للغرب الجزائري ألقى خلالها خطابا عنيفا هاجم خلاله الشيوعيين الذين حاولوا إفساد زيارته لتتطور الأحداث لاحقا إلى توقيفه في 27 أوت 1937 بتهمة إعادة منظمة منحلة والمس بأمن الدولة وحكم عليه بسنتين. في هذه الظروف أصدر مساجين حزب الشعب جريدة البرلمان الجزائري والتي كانت تحرر وتسير من داخل سجن الحراش وتطبع وتوزع خارجه[3]، حيث صدر أول عدد منها في 18 ماي 1939 وكانت جريدة نصف شهرية وطنية دافعت عن حقوق الجزائريين. في 27 أوت 1939 خرج مصالي الحاج من السجن مواصلا نشاطه الوطني.

عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى قررت فرنسا حل حزب الشعب الجزائري في 26 سبتمبر 1939 وإلقاء القبض على زعيمه مصالي الحاج ومنع صحيفتيه الأمة والبرلمان الجزائري من الصدور. كما حكم عليه في 28 مارس 1940 بالأشغال الشاقة لمدة 16 سنة؛ لكن في 24 افريل 1940 أطلق سراحه ووضع تحت الإقامة الجبرية والمراقبة بمنطقة قصر البخاري، ولم ترفع عليه الإجراءات العقابية بشكل نهائي سوى بعد نهاية الحرب في سنة 1946.

د)التيار الإصلاحي:

يمثله في الواقع مع بداية العشرينات حركة الأمير خالد التي حملت أفكارا إصلاحية نادت بالمساواة والدفاع عن هوية الجزائريين العربية والمسلمة. ثمّ مشعل الإصلاح فيما بعد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست في نادي الترقي بالجزائر العاصمة في شهر ماي 1931.

---

[1] محمود عبدون، **المصدر السابق**، ص 38.

[2] Isnard Hildebert, op.cit, p467.

[3] محمد الطيب العلوي،**المصدر السابق**، ص ص 184-185.

بدأ التيار الإصلاحي نشاطه في نادي الترقي أواخر العشرينات، ليتوج بتأسيس جمعية العلماء المسلمين بداية الثلاثينات. تركزت مطالبها على إحداث وعي ويقظة لدى الجزائريين ضمن عناصر الهوية العربية المسلمة[1].

ترجع جذور تأسيس جمعية العلماء المسلمين إلى 1924 عندما نوقشت كفكرة من طرف الشيخ بن باديس عند زيارته للبشير الإبراهيمي في مدينة سطيف حيث طرحا الرجلان فكرة تأسيس جمعية باسم "الإخاء العلمي" يكون مركزها العام في قسنطينة. لكن هذا المشروع لم يتحقق لعدم نضج الاستعداد الكافي لها[2].

قام الشيخ عبد الحميد بن باديس بحملة توعية وتهيئة للنفوس في المساجد وعبر الصحافة والنوادي لمدة ستّة سنوات. من خلال أعمدة الصحف كجريدة المنتقد منذ جويلية 1925 قبل منعها من طرف الفرنسيين في نوفمبر 1925. أو من خلال جريدة الشهاب. كما أسس أنصار الإصلاح نادي الترقي بالجزائر العاصمة في 1927؛ كما أسس العلماء جمعيتين في قسنطينة الأولى باسم الجمعية الخيرية الإسلامية والثانية باسم جمعية النيابة العربية.

حسب اسنار الدبير (Isnard Hildebert) "يمكن قول الشيء نفسه عن تأثير العلماء. هؤلاء الأطباء في ما يعتقد اللاهوت الإسلامي أن الأمة المضطهدة ستبعث من الموت إذا حافظت بغيرة على دينها ولغتها. لذلك فانهم شاركوا في تنقية ونشر كليهما. بالقلم والكلمة، سعوا جاهدين للتخلص من سلبية الجماهير وإعادة التثقيف بشكل منهجي (..) الكبرياء الوطني الذي خنقه قرون طويلة من المحو". حركة تاريخية تتطور. في عام 1928 نشر الميلي "تاريخ الجزائر في العصور القديمة واليوم"[3].

ظهر تاريخ الجزائر حتى يومنا هذا من طرف توفيق المدني. يقدم رئيس العلماء الشيخ بن باديس هذا الكتاب الأخير في هذه المصطلحات: "– بإحياء ماضينا وفي. وصف حاضرنا، لقد حددت لشبابنا المبادئ التوجيهية لمستقبله. "في الواقع ، الفكرة الوطنية التي لا يتوقف السيد المدني عن رفع العلم بها موجودة في كل التفاصيل. من هذا الكتاب وموزع على الغلاف، يتلخص في ثلاث مآخذ: "الإسلام ديننا ، الجزائر وطننا، العربية لغتنا". ينظم العلماء منذ عام 1931 كجمعية، ويسعى العلماء جاهدين لنشر هذه القومية بين المؤمنين. الأساس الديني: خلال سنوات قليلة نجحوا في كسب الشباب المثقف للمدن، لكن القرية التي ما زالت خاضعة لسيطرة المرابطين هربت منهم[4].

كان لاحتفالية مئوية احتلال الجزائر دورا في توفير الظروف المواتية لتأسيسها في 1931[5] حيث ترأسها الشيخ بن باديس وجاء في قانونها الأساسي بان القصد من تأسيسها محاربة الآفات الاجتماعية؛

---

[1] بوعزيز يحي، **المصدر السابق**، ص74.

[2] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص 387

[3] Isnard Hildebert, op.cit, p467.

[4] Ibid.

[5] محمد الطيب العلوي، **المصدر السابق**، ص107.

مما يسمح بفتح مجال واسع لعملها من خلال الحرية في تفسير النص وبالتالي توسيع عملها ومراوغة السلطات الاستعمارية. فهي إذا جمعية تربوية تهذيبية اجتماعية بأهداف مبطنة. كما سعت الجمعية من الناحية السياسية إلى توعية المجتمع من مفاسد البدع والخرافات بتعريفه بمبادئ الإسلام الصحيح كما حاربت فكرة الإدماج.

اهتمت بالتعليم ومنحته أولوية ضمن نشاطها وبرامجها فبنت المدارس وأرسلت البعثات للزيتونة. كما حاولت ترسيخ مهمة المسجد، واعتمدت على الصحافة كأداة دعاية وتوعية.

عندما أصبح الخطاب التاريخي الاستعماري يشكّل تهديدا لمكونات الهويّة الوطنية الجزائرية من خلال ترويجه للكثير من المغالطات والتزييف، برزت أولى الكتابات الجزائرية كرد فعل عن المدرسة التاريخية الاستعمارية، وكانت أوائل هذه الأقلام خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ممثّلة أساسا في بعض رجال الحركة الإصلاحية مثل مبارك الميلي (1880-1945) والذي ألّف كتاب "تاريخ الجزائر في القديم والحديث"، حيث يعلّق عليه شيخ الجمعية عبد الحميد بن باديس بقوله أنّه: " أوّل كتاب صوّر الجزائر في لغة الضّاد صورة تامّة سوية "[1].

كما يصف الباحث أحمد عبيد بزوغ هذه الكتابات التاريخية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى بقوله: "وعلى أكتاف رجال الإصلاح من قبيل مبارك الميلي وتوفيق المدني، إذ حاول هؤلاء كتابة تاريخ يشمل كل الحقب من العهد الفينيقي- البربري القديم إلى غاية الفترة المعاصرة، مع تفضيل الارتباط بالشرق الإسلامي والطابع المغربي-الإسلامي للجزائر، ردّا على الإيديولوجية الاستعمارية التي اجتهدت في إيجاد أسباب الوجود الفرنسي، بإبراز الفترة الرومانية مع خصائصها اللاتينية والمسيحية، على حساب الفترات البربرية-العربية والعثمانية "كعهود غابرة" (E.F Gautier) من الفوضى والاستبداد والانحطاط "[2].

كتبت الإعلامية حورية صياد تقريرا عن محاضرة المؤرخ الجزائري محمد حربي، التي نشطها في 19 افريل 2016 بالمركز الثقافي الفرنسي، والتي تحمل عنوان " كتابة التاريخ والذاكرة " ونظرا لأهميته ارتأيت أن أقتطف منه بعض الفقرات حيث أن ممّا قاله فيها "أن نشطاء جمعية العلماء المسلمين أمثال توفيق المدني ومبارك الميلي، من الأوائل الذين ساهموا في الكتابة عن التاريخ الجزائري، عملوا من خلالها على محاولة تجسيد فكرة وجود وطن جزائري وانتمائه إلى الحضارة العربية الإسلامية، وهو ما اتضح في قوله

---

[1] محمد بن ساعو، "مسيرة الكتابة التاريخيّة في الجزائر بين أثقل التقديس ونزعات التسييس وترسبات الكولونيالية"، **ذوات the what**، مجلّة ثقافية الكترونية تصدر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد 36، 2017، الموقع الالكتروني http://thewhatnews.net، ص ص 29-30.

[2] أحمد عبيد، "التأريخ الجزائري: تقييم ونقد – حالة الجزائر العثمانية –"، **إنسانيات**، عدد 47-48، جانفي-جوان 2010، ص 59.

"إن المؤلفات التاريخية التي تمت كتابتها أثناء الحقبة الاستعمارية تبرز انتماء الأمة إلى حضارة وهو ما يؤكد تمسكها بالذاكرة العربية الإسلامية"[1].

وبخصوص نفس هذه الأعمال، قال المؤرخ محمد حربي بأنّ << تلك المقاربة كانت تبحث عن الفعالية السياسية أكثر من المسائل العلمية التي ينبغي أن ترافق كتابة التاريخ، كما أوضح أن بروز هذا التيار من كتابة تاريخ الجزائر كان نتيجة "الرغبة السائدة في الثلاثينيات من القرن الماضي في التقليل من شأن المعمرين وإعادة الاعتبار للجزائريين". وذكر حربي أن هؤلاء المؤرخين حاولوا إبراز روعة الحضارة الإسلامية لمواجهة ترسيخ الحضارة الرومانية التي عمل المستعمر على إبرازها. وأوضح أيضا أنه كان يتم " تبرير الاستعمار على أنه تواصل للحضارة الرومانية لا سيما في رؤية المستعمر الاحتقارية لشعوب شمال إفريقيا لتوضيح لجوئه إلى العنف"[2].

كما قدّم محمد حربي نقدا شقّين سلبي وايجابي لهؤلاء المؤرخين الإصلاحيين عن تاريخ الجزائر كون أن كتابة التاريخ من طرفهم كان سبب في " ضياع جزء من تراثنا "، "ومع ذلك اعتبر حربي أن هؤلاء المؤرخين لم يخف عليهم كشف التلاعبات التاريخية التي نجمت عن المعرفة العرقية والتاريخية التي كرسها المستعمر"[3].

تعرضت جمعية العلماء المسلمين للتضييق والمراقبة مع تعطيل صحفها واعتقال قادتها وفرض الإقامة الإجبارية والبعض منهم. حيث يقول الشيخ بن باديس:"لقد لقيت هذه الجمعية الإصلاحية من الحكومة العنت والبلاء".

استنتاج:

لقد تباينت تيارات الحركة الوطنية بمختلف مشاربها وتوجهاتها الفكرية والسياسية، وكذا الوسائل والأساليب التي انتهجتها بغية تحقيق أهدافها، والتي بدورها اختلفت رغم كونها ارتبطت بمعالجة المشكلة الجزائرية. كما نشطت في ظل وضع استعماري صعب فرض قيودا كثيرة عليها؛ أما علاقاتها فكانت بين التوافق والتنافس وأحيانا المواجهة فيما بينها بتحريض من إدارة الاحتلال التي عرفت كيف تسير العملية السياسية بما لا يضر بمصالح فرنسا في الجزائر.

---

[1] حورية صياد، **حربي يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في الكتابات التاريخية الجزائرية**، الموقع الالكتروني لجريدة الفجر http://www.al-fadjr.com/، الخميس 21 أفريل 2016 .

[2] **نفسه** .

[3] **نفسه** .

المحور الثالث: مظاهر النشاط السياسي للحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939.

تمهيد

1-المشاركة في الانتخابات:

2-المقالات الصحفية:

3-التجمعات والمؤتمرات المحاضرات:

4-المظاهرات:

5-العرائض والرسائل والاتصالات:

استنتاج

تمهيد:

شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين في الجزائر والمهجر (فرنسا) نشاطا سياسيا متنوعا ومكثفا خاصة خلال العقد الثاني منه؛ تنوعت وسائلة وأدواته وكذا مطالبه حسب تباين البرامج السياسية والمرجعيات الفكرية للتيارات السياسية في الحركة الوطنية؛ قابله سياسة فرنسية جمعت بين القمع والتعسف وكذا الدعاية والخداع من خلال الإصلاحات الشكلية التي لم تعالج عمق مشكلة الجزائر المسلمة.

1-المشاركة في الانتخابات:

شكلت المشاركة في الانتخابات للحصول على مقاعد في المجالس المحلية أحد أهم مظاهر النشاط السياسي لتيارات الحركة الوطنية على الرغم أنّ دورهم في هذه المجالس كان شكلي ومحدود العدد بالإضافة إلى أنّ غالبية الانتخابات التي تمّ تنظيمها شملها تعسف وتزوير كبير خاصة بالنسبة للمرشحين المحسوبين على التيار الاستقلالي مثل النجم وحزب الشعب لاحقا.

لقد كانت أحزاب الحركة الوطنية تنظر للمجالس المحلية على أنّها منابر تسمح بإيصال أصواتهم والمشاركة في تسيير شؤونهم على الأقل المحلية وتحسين أوضاعهم مع أنّ التشريعات الاستعمارية وسطوة المعمرين وجشعهم ما كان ليسمح لهم بالتغيير المنشود لقلّ تأثيرهم وتمثيلهم في هذه المجالس.

إن ما يعاب على العملية السياسية في الجزائر أنّها كانت شكلية لتحسين صورة الفرنسيين بأنهم يسمحون بالحريات والديمقراطية في مستعمرتهم؛ يضاف إلى ذلك تحول المشاركة في الانتخابات لدى أحزاب الحركة الوطنية إلى هدف وليست وسيلة تغيير مما جعل أقصى الأماني لدى البعض هو الحصول على مقعد نيابي في المجالس المحلية. يضاف إلى ذلك حجم التنافس والذي تطور لاحقا إلى مشاحنات وانقسامات بين تيارات الحركة الوطنية بغية الحصول على مكاسب ظرفية هزيلة وشكلية على حساب توحيد الجهود نحو القضية الأم وهو مشكلة الاحتلال الفرنسي في الجزائر.

وكأمثلة عن هذه الانتخابات التي نظمت في فترة ما بين الحربين نذكر الانتخابات البلدية في العاصمة سنة 1919؛ حيث كان الزعيمان المتنافسان هما الدكتور ابن التهامي على رأس الاندماجيين والأمير خالد على رأس المنادين بالمساواة في إطار الحفاظ على الأحوال الشخصية للجزائريين.

2-النشاط الصحفي:

شكلت الصحف والجرائد احد أهم المنابر الدعائية والسياسية بالنسبة لتيارات الحركة الوطنية خاصة الاستقلالية والإصلاحية ودعاة المساواة. كانت وسيلة دعاية وتواصل مع الجماهير ومنابر بديلة لشكلية تمثيلهم السياسي وكذا موارد مالية ولو محدودة لدعم النشاط السياسي والدعائي لهذه الأحزاب السياسية وتمويلا لمختلف نشاطاتها وبرامجها.

كانت الصحف والجرائد في الواقع سبّاقة على الأحزاب الوطنية من خلال طرحها أفكار تصب في صالح تحسين صورة الجزائريين والمطالبة بإصلاح أوضاعهم ونيل حقوقهم المسلوبة.

وضمن هذا المسار نجد أنّ المثقفون الجزائريين من خريجي المدرسة الفرنسية، بالإضافة للمثقفين الذين تلقوا تعليمهم في جامع الزيتونة، كان لهم دورا بارزا في تطوير الصحافة الجزائرية، على الرغم من تبان مواقفهما وتوجهاتهما[1].

لم يكن الفن الصحفي بشكل عام بعد الحرب العالمية الأولى على درجة عالية من الضبط اللغوي والأسلوب إن استثنينا صحف جمعية العلماء المسلمين، كما يعيب هذه الصحف في قلة عمرها وعدم انتظامها في الصدور حتى أنّ فترة غيابها أكثر من صدورها، والأمر مرتبط أساسا بتضييق الإدارة الفرنسية على عملها ونشاطها، بالإضافة للمشاكل المادية المتعلّقة بالتمويل، كما أنّ معظمها لم يكن يستند إلى تيار أو حزب سياسي فغالبيتها كانت بأعمال وجهود فردية، ولعلّ هذا ما يفسر أنّ عدد الصحف الجزائرية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين قد وصل إلى 60 صحيفة، 12 صحيفة فقط كان لها تأثير واضح في الحياة الفكرية والسياسية للجزائريين[2].

إن تطور الجزائر بعد 1945 لا يمكن فهمه دون إبراز النشاط المكثّف الصحفي (والسياسي) للمثقّفين الجزائريين مابين الحربين 1919-1939، وقد استعرض الكاتب الجزائري علي مرّاد الصحافة الإسلامية أو الأهلية في مقابل الصحافة الاستعمارية في الجزائر، كرمز لبروز حركة مجتمع مدني، فالجرائد عوّضت جزئيا الأحزاب السياسية التي لم توجد بعد وأمّنت حركة الأفكار في المجتمع المحلّي. إنّ هؤلاء الصحفيون كانوا ينشّطون أيضا دوائر ثقافية والتي تجمع منتخبين ومثقفين مسلمين، كما كانوا يناضلون أيضا في جمعيات مثل رابطة حقوق الإنسان[3].

وضمن هذه النقطة يقول الدكتور عبد الملك مرتاض: "ولم يكن هناك بدّ لكلّ هيئة دينية او إصلاحية أو سياسية أو صوفية، من إصدار جريدتها الخاصّة بها، وأحيانا جرائد متعدّدة في وقت واحد، للتعبير عن آرائها في القضايا التي تعنيها"[4].

وكأمثلة عن ذلك تأسيس الأمير خالد وحركته لصحيفة شديدة اللهجة أسماها "الإقدام"، حيث كانت تصدر باللّغتين العربية والفرنسية. كما يمكن استعراض نماذج من صحف فترة ما بين الحربين فيما يلي:

***التقدم (Progrès)**: كانت تصدر في الجزائر العاصمة خلال فترة 1923-1931، كانت جريدة نصف شهرية تعبّر عن اتحاد الجمهوريين المسلمين الفرنسيين[5].

---

[1] عواطف عبد الرحمان، **الصحافة العربية في الجزائر (دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 33 .

[2] نفسه، ص 33 .

[3] Philipp Zessin, " Presse et journalistes indigènes en Algérie coloniale (années 1890-années 1950)", **La Découverte** "**le mouvement social**", n°236, 2011/3, p 35.

[4] عبد العزيز شرف، **الجغرافيا الصحفية وتاريخ الصحافة العربية**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2004، ص 204.

[5] عواطف عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 34 .

***الدفاع:** كانت تصدر في سان أوجين خلال الفترة 1934-1939 بهدف الدفاع عن مصالح وحقوق الجزائريين المسلمين، حيث كان يرأسها الأمين العمودي سكرتير جمعية العلماء المسلمين، مع أنّها كانت محسوبة على جمعية العلماء كان فرحات عبّاس من أبرز محرّريها.

***العدالة:** نصف شهرية تصدر في سان أوجين خلال فترة 1934-1938، هدفها الدفاع عن حقوق الشعب الجزائري المسلم، تكونت هيئة تحريرها من "محمد بن حورة" و"محمد الشريف جوقلاري"، وهو من أصل فرنسي اعتنق الإسلام.

***صوت الشعب:** صدرت في الجزائر العاصمة خلال فترة 1933-1936، مجلّة أسبوعية للدفاع عن حقوق الجزائريين المسلمين أدبيا وماديا، ترأس تحريرها "محمد الشريف جوجلار".

من أهم الصحف الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى جريدة "الصديق" التي أصدرها عمر بن قدور ومحمد بن بكير في مدينة الجزائر عام 1920، وكذا جريدة "النجاح " في قسنطينة سنة 1920 والتي أسّسها عبد الحفيظ بن الهاشمي. وقد أصدر محمد بن قدور في ذلك العام أيضا مجلّة باسم " الفاروق " لكنّها لم تعش طويلا ثمّ جريدة الإقدام والتي صدرت في العام نفسه لصاحبها الأمير خالد بن عبد القادر الجزائري[1].

هذا بالإضافة لجريدة " لسان الدين " لصاحبها "مصطفى حفيد" سنة 1923. وقد اصدر العلامة الشيخ عبد الحميد بن باديس مجلّة الشهاب سنة 1924[2]، ثمّ جريدة "صدى الصحراء" بمدينة بسكرة ومؤسسها "أحمد بن العابد القصبي" سنة 1925، وكذا جريدة "الحق" لصاحبها "علي موسى العقبي" سنة 1926 [3]. وكذا جريدة " وادي ميزاب " التي صدرت في 1926 "أبو اليقضان ابراهيم بن عيسى"، وكذا جريدة " البلاغ الجزائري " لصاحبها "حدوني محمد محي الدين" وقد تأسست عام 1926. وقد ظلّت الجريدتان الأخيرتان تصدران ردحا من الزمن[4]. كما صدرت أيضا عام 1927 جريدة " الإصلاح " لمؤسسها "الطيّب العقبي"، حيث ظلّت تصدر فترة طويلة إلى أن انتقل صاحبها إلى تونس[5].

منذ سنة 1931 أعضاء جمعية العلماء المسلمين في الجزائر "هم قادة الرأي العام الجزائري بفضل صحف أصدروها لهذا الغرض؛ منها "الثبات" و "الشريعة"، وقد أوقفتها الحكومة إداريا سنة 1933 وسنة 1934 على التوالي. وكان الوطنيون الجزائريون يصدرون أغلب صحفهم باللّغة الفرنسية ليتفادوا قسوة القانون، ذلك أنّ الصحف المحرّرة بالفرنسية كانت تخضع للقانون العام لا للتشريع الخاص بالوطنيين"[6].

---

[1] مروّة أديب، **الصحافة العربيّة نشأتها وتطوّرها**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1960، ص 395.

[2] نفسه، ص 395.

[3] نفسه، ص 396.

[4] نفسه، ص 395.

[5] نفسه، ص 396.

[6] عبد العزيز شرف، **المرجع السابق**، ص 204.

تأسست أيضا سنة 1933 جريدة " البشائر" لجمعية العلماء المسلمين، وكان يشرف عليها رئيس الجمعية "البشير الإبراهيمي"، واستمرت في الصدور إلى غاية إعلان ثورة نوفمبر 1954، عندما توقفت معظم الصحف العربية الحرّة. كما صدرت سنة 1936 مجلّة "المرشد" لصاحبها "الشيخ رشيد محمد الهادي ابن تونس"، واستمرت في الصدور حتى عام 1952 وهو تاريخ وفاته[1]. كما أصدر أيضا حزب الشعب الجزائري سنة 1937 صحيفة "الشعب" بالعربية و"البرلمان الجزائري" بالفرنسية[2].

كانت هذه الجرائد في الواقع ممثّلة لغالبية التيّارات السياسية الجزائرية: إصلاحيين، إدماجيين ووطنيين، اشتراكيين أو شيوعيين[3].

إن أردنا المقارنة بلغة الأرقام أرقام قراء الصحف العربية بين بداية القرن العشرين والفترة الزاهية من ثلاثينيات هذا القرن لوجدنا فارقا كبيرا؛ حيث يقدّم الدكتور عبد العزيز شرف رقما لعدد القراء في 1914 لا يتعدى ثمانية آلاف في الشهر مقارنة بمائة وأربعة وثمانون ألف قبيل الحرب العالمية الثانية. حيث يفسّر هذا الأخير هذا التطور في أعداد القراء إلى تأثير الحركة الصحفية وكانت تنشره من مقالات أدبية وإصلاحية ذات تأثير بعيد[4].

كما اعتمد النجم على الصحافة كوسيلة لنشر أفكاره وتوجهاته حيث كانت وسيلة فعّالة داخل فرنسا وبالجزائر. حيث أعاد النجم إحياء صحيفة الإقدام باسم جديد "الإقدام الباريسي" حيث منعت فرنسا صدورها في 1 فيفري 1927. فأسس النجم الإقدام الشمال إفريقي[5]. كما أسس جريدة الأمة في 1929 حيث تضمن عنوانها الفرعي العربي "جريدة وطنية وسياسية للدفاع عن حقوق مسلمي إفريقيا الشمالية"، حيث كانت واجهته الدعائية ومن أهم مصادره المالية[6].

يعتقد الدكتور زاهر حدادن بأنّ الوطنية كحركة منظمة لم تظهر في الواقع إلا بعد سنة 1930، "وأول جريدة قامت بالتعبير عن هذا المطلب الأساسي هي جريدة الأمّة. أما الجرائد الإسلامية السابقة على هذا التاريخ، فإنّها كانت تتكلّم عن وجود الأمّة الجزائرية غير أنها كانت تمتنع عن الإشارة إلى الوطنية الجزائرية، وعن اعتبار وجود الأمّة الجزائرية مستقلاّ عن الوجود الفرنسي. ولهذا السبب فانه يعسر جدّا وصف هذه الجرائد بأنّها كانت تدعو للوطنية، ولم تبدأ هذه الدعوة إلا بعد سنة 1930 كما أشرنا وبها نشأت الصحافة الوطنية"[7].

---

[1] مروّة أديب، **المصدر السابق**، ص 395.

[2] عبد العزيز شرف، **المرجع السابق**، ص 203.

[3] Philipp Zessin, op.cit, p 35.

[4] عبد العزيز شرف، **المرجع السابق**، ص 206.

[5] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص 373.

[6] نفسه، ص 374.

[7] زاهر حدادن، **الصحافة الإسلامية الجزائرية من بدايتها إلى سنة 1930**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.المرجع السابق، ص12 .

لقد كان الكتاب الاصطلاحيون والوطنيون خلال هذه الفترة، حسب وصف الدكتور عبد العزيز شرف؛ "ملتزمين بالقضايا الوطنية أشدّ الالتزام، بحيث كنت تراهم يتحمّسون لكلّ ما من شأنه أن يكون له صلة بالحياة العامّة على اختلافها، فنجدهم يكتبون عنه ويتحاورون حوله"[1].

3- التجمعات والمؤتمرات وإلقاء الخطب والمحاضرات:

شكلت بدورها وسائل فعّالة للتواصل مع الجماهير وإيصال أصوات الجزائريين في الخارج وكذا في التوعية والتعبئة الجماهيرية خاصة في المواعيد الانتخابية.

وكأمثلة عن ذلك في الداخل ما كان يقوم به الأمير خالد في إلقاء الخطب خاصة خلال الحملات الانتخابية وكذا بالمجالس المنتخبة حيث وظّف مواقعها لإيصال صوته ومطالبه نيابة عن الجزائريين[2].

خلال زيارة الرئيس الفرنسي "ميليران" إلى الجزائر في ربيع 1922 تكلّم الأمير خالد أمامه باسم جميع الجزائريين. بالإضافة إلى اللقاءات واتصالات مع المهاجرين والعمال المغاربة والجزائريين بالخصوص بما في ذلك اليسار الفرنسي والمنفيين السياسيين من المستعمرات[3].

ولعل مؤتمر 7 ديسمبر 1924 الذي عقده الأمير خالد في فرنسا من أهم اللقاءات الفاعلة في تعبئة المهاجرين المغاربة في المهجر تجاه قضاياهم النقابية والوطنية[4].

في الخارج نلاحظ مشاركة النجم مشاركته في مؤتمر بروكسل "بلجيكا" خلال الفترة ما بين 10-15 فيفري 1927، والذي نظّمته الجمعية المعادية للاضطهاد الاستعماري وحضرته وفود من إفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا. لقد كان المؤتمر يشكل فرصة مواتية للنجم لإعلان مطالب الجزائريين في هذا التجمع العالمي من خلال ممثلة مصالي الحاج[5].

أما بخصوص خطب ولقاءاته زعماء جمعية العلماء المسلمين قبل وبعد تاسيسها؛ فهي كثيرة داخل المساجد وبالمدارس ومختلف المناسبات لكونها كانت من أبرز وسائل الاتصال والتوعية والدعاية لدى جمعية العلماء المسلمين.

لقد كان لانتصار الجبهة الشعبية في فرنسا نتائجه في الجزائر "بعقد المؤتمر الإسلامي الأول، وهو حدث كبير فيما يتعلق بالسيولوجية السياسية للجماهير، على الرغم من أنه انتهى بالفشل الذريع"[6].

ولعلّ ابرز مؤتمر في الجزائر والذي شاركت فيه غالبية الحركة الوطنية هو **المؤتمر الإسلامي** الذي انعقد في الجزائر العاصمة 7 جوان 1936. كان هذا المؤتمر رد فعل على مشروع بلوم فيوليت الفرنسي

---

[1] عبد العزيز شرف، **المرجع السابق**، ص 207.

[2] محمد الطيب العلوي، **المصدر السابق**، ص85.

[3] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص 364.

[4] نفسه، ص ص 341-342.

[5] نفسه، ص 378.

[6] Boyer Pierre. Mahfoud Kaddache, La vie politique à Alger de 1919 à 1939. In: **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée,** N°9, 1971. pp. 232-235, p235.

عام 1935. معظم المؤرخين يعتبرون أن فكرة المؤتمر الإسلامي قد ولدت بقسنطينة وانتقلت إلى الجزائر العاصمة، كانت فكرة لدى الدكتور بن جلول بصفته متزعم فيدرالية عمالة قسنطينة فتبناها الشيخ عبد الحميد بن باديس كما شاركهم الحزب الشيوعي الجزائري هذا العمل. كان مقترح توسيع فكرة المؤتمر إلى مختلف عمالات الوطن اقتراح بن باديس كما يرجع له الفضل في تسميته بالإسلامي. حضر اللقاء كتلة النخبة والحزب الشيوعي الجزائري وجمعية العلماء وغيّب عنه النجم بإيعاز من طرف الشيوعيين.

بعد استدعائها "لتطوير برنامج إصلاحات محدودة، شعرت بها الجماهير المسلمة على أنها إيقاظ المستعمر في وجه المستعمر. منظميها (علماء، منتخبون، شيوعيون) سرعان ما طغى عليهم وكان المستفيد الوحيد من المؤتمر هو الحزب الوحيد الذي تم استبعاده، حزب الشعب الجزائري مصالي، حزب بروليتاري لم يعد برجوازيًا، دعا صراحة إلى الاستقلال"[1].

وفق صيرورة الأحداث يبدو أن جمعية العلماء شاركت من باب عدم ترك الساحة فارغة لتمثيل الليبراليين واليسار للشعب الجزائري في هذه المناسبة الهامة، لكنها ستتحمل مسؤولية ما سيتم الخروج به من قرارات خاصة ما يتعلق بتأييد المؤتمر الإسلامي فكرة إدماج الجزائر بفرنسا رغم محاولات زعماء والكتاب المحسوبين عليها بالدفاع عن موقفها بخصوص هذه المسالة وتبرير حضورها من ذلك المؤرخ توفيق المدني. كما أن المؤتمرين كانوا يحسنون الظن بأحزاب الجبهة الشعبية اليسارية لمواقفهم السابقة المعتدلة نسبيا تجاه القضية الجزائرية.

إن المتتبع لمطالب المؤتمر الإسلامي 1936 يلاحظ ايجابية معظم نقطه ما عدا النقطة المتعلقة بإلحاق الجزائر بفرنسا حيث يعتبره أبو القاسم سعد الله "أول تجمع من نوعه في الجزائر، حيث لم تعرف البلاد طيلة أكثر من قرن تجمّعا تشترك فيه كل الاتجاهات وتمثّل فيه مختلف الطبقات وتبرز خلاله وحدة الصف والكلمة على مطالب معينة مثلما حدث في هذا المؤتمر"[2].

لقد اتسمت مطالب المؤتمر بالاعتدال، لهذا استطاع ان يجمع ضمنه أفكارا ومبادئ مختلفة ومتضاربة حسب وصف جاك بيرك (Jacques Berque) في كتابه المعنون بـ"المغرب مابين الحربين".

بعد المؤتمر كون المؤتمرون وفدا يمثلهم للذهاب إلى باريس تصدرهم الدكتور بن جلول، عبد الحميد بن باديس، البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، فرحات عباس؛ لكن الحكومة الفرنسية لم تتجاوب مع مطالبه ولم تقدم المشروع لمناقشته في البرلمان الفرنسي، وبالتالي عاد الوفد خائبا رغم اعتدال المطالب حيث كانوا يرون في الإدماج خطر على مصالحهم ومن ورائهم المعمرين.

---

[1] Boyer Pierre, op.cit, p235.

[2] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص .

وفق شهادة محمود عبدون فان "مفتي الجزائر، كحول، بعث برقية إلى وزير الداخلية الفرنسية حين وصول الوفد إلى باريس فكان يندّد بأعضاء الوفد بأنّهم أشخاص غير مسؤولين، وهم لا يمثلون بتاتا المسلمين الجزائريين"[1].

كان لفشل المشروع انحلال المؤتمر الإسلامي وتفكك أطرافه بل وتصاعد الخلاف بينها بتحريض من الفرنسيين أنفسهم. وفي 2 أوت 1936 سينعقد لقاء تقييمي لهذه الخطوة بحضور بن باديس والذي كان له كلمة أيضا في هذا اللقاء كما خطب أيضا مصالي الحاج وكان خطابه مؤثرا وحماسيا أمام الجموع وبعد رجوع الوفد إلى مدينة الجزائر حيث حضر هذا التجمع الكبير إعداد كبيرة من الجزائريين بلغت 20.000 شخص، وقدم فيه آرائه تجاه تسوية المشكلة الجزائر رافضا فكرة الإدماج. ومن ضمن ما قاله:"إننا نتبرأ من ميثاق المطالب بخصوص إلحاق بلادنا بفرنسا (..) لن نقبل أن تكون بلادنا ملحقة ببلاد أخرى رغم إرادتها (..) إن هذا المستقبل يخص الجيل الصاعد، فهو وحده من يملك الحق في تقرير مصيره وقدره.."[2].

كما كتبت بخصوص هذه النقطة صحيفة الأمة:"انه من المستحيل تغيير الجنسية كما تغير ربطة عنق، جنسيتنا قبل كل شيء هي ماضينا (..) تاريخنا (..) أخلاقنا (..) ذكريات شبابنا (..) عادات تفكيرنا (..) كل ما يدخل في تكوين "أنا" الجماعية، ولا يمكن تفريغ الشخصية من محتواها بمجرد فعل إرادي"[3].

كما خطب مصالي مجددا في السنة الموالية بالغرب الجزائري في ماي 1937.

في 2 أوت 1936 وجهت دعوة لسكان مدينة الجزائر لحضور تجمع بالملعب البلدي من طرف المؤتمر الإسلامي اثر رجوعه من زيارته لباريس. وتقلد الخطابة بداية هو الطيّب العقبي الذي استعرض روايته عن استقبال الوفد من طرف ليون بلوم بحضور وزير الداخلية صالنقرو وكذا وزير الحرب دالادي. ليأخذ الكلمة لاحقا مصالي الحاج غير المدعو الميكرو بالقوّة حسب رواية محمود عبدون ويجيب على الخطيب الأول قائلا: "لماذا تسرد أكاذيب؟ هذا ما قال لكم "دالادي": تحتل فرنسا القطر الجزائري عقب حرب، وسوف لا ترحل إلا بقوّة السلاح، وهذا ما قاله لكم "ليون بلوم": إنّني سعيد كيهودي فرنسي أن أستقبل وفدا مسلما فرنسيّا". وهكذا هتف الجمهور لمصالي الذي يرى لأول مرّة طموحاته العميقة يصرّح بها عاليا وبقوّة. وحمل مصالي على الأكتاف في جوّ الانتصار من طرف الشبّان المتعاطفين مثل محمد مستول، والذين ساروا به حول الملعب. وانتهى المؤتمر فيما بعد دون أحداث"[4].

كما يروي أيضا بأنه عند وصوله "شارع لالير حاليا بوزرينة، عقب مغادرة الملعب علمت باغتيال مفتي الجزائر العاصمة بالسلاح الأبيض، ولنصارحكم فان هذا الفعل كان عند حسن ظنّ كل شبيبة مدينة

---

[1] محمود عبدون، **المصدر السابق**، ص 30.

[2] نفسه، ص179.

[3] محمد الطيب العلوي، **المصدر السابق**، ص184.

[4] محمود عبدون، **المصدر السابق**، ص 29.

الجزائر. وفي الغد ألقي القبض على العقبي وفرحات عبّاس بتهمة متآمرين على الجريمة. وقد أطلق سراحهما مؤقتا بعد خمسة أيّم لاحقة"[1].

بعد التجمع الكبير مكث مصالي الحاج بمدينة الجزائر من أجل حملة تحسيسية، وحاز نجاحا باهرا خاصة في باب الوادي والحراش وبوفاريك والبليدة ودلّس. وقد "أثار حماس الجماهير كلّ من مفدي زكريا بواسطة خطبه المفخّمة بالعربية الفصحى، ولحول حسين من خلال خطبه بالعربية الدارجة والفرنسية. وبمجرّد ما رجع مصالي توقفت حملة التجنيد لأنّه لا يوجد أي عضو من المديرية بمقدرته أن يسيّرها خلا مفدي زكريا ولحول وهما خطيبان ممتازان"[2].

حسب ما يقوله محمود عبدون فان مصالي المشخّص ذاته للوطنيّة قد كان محبوبا إلى حدّ التعبّد من طرف المناضلين وكل الشعب. لكن كان الشيوعيون وأعضاء المؤتمر الإسلامي يوجهون انتقاداتهم له حيث كانوا يرون في مطلب الاستقلال بمثابة حلم[3].

لكن في عام 1937، حسب اسنار الدبير (Isnard Hildebert) "كان لا بد من سحب مشروع (وضعه الحاكم العام السابق فيوليت) يقترح منح الجنسية الكاملة لـ 3000 أهلي، دون الحصول على الجنسية ، وذلك في مواجهة معارضة المسؤولين الأوروبيين المنتخبين"[4].

من الآن فصاعدًا، كان على الحياة السياسية للمسلمين الجزائريين أن يهيمن عليها حزب الشعب الجزائري، أما الحزب الشيوعي الجزائري (P.C.A)، فق لعب دور المناوبة كلما طُلب من الإدارة اتخاذ إجراءات صارمة ضد منافسها الجديد. أما النخب القديمة فكانت مستبعدة بشكل نهائي من المشهد السياسي. سيكون عليهم فقط أن يختفوا. المثقفون في ظل هذه الظروف سيحاولون التجمّع حول فرحات عباس[5].

وهكذا، في عام 1939، رغم اتصالات قرن من الوجود، بين السكان الأصليون والأوروبيون إلا أنهما يشكلان دوما بيئتين بشريتين منفصلتين، "كتلتان بدون روح مشتركة". وسياسة الاستيعاب تؤدي إلى سجل إفلاس. هذا الفشل الكامل بلا شك له أسبابه. من ناحية، صيانة تتطلب السيادة الفرنسية الحصافة والتجريبية أكثر من العقيدة. علاوة على ذلك، كان من الضروري أن نأخذ في الاعتبار المعارضة المنهجية للمستعمرين، أنصار سياسة الهيمنة مثل جميع الأقليات الفاتحة الذين غرقوا في كتلة السكان الخاضعين. من ناحية أخرى، لم يقبل السكان الأصليون الاندماج دون اعتراض: لقد أفرط في تقديرهم لذاتهم، وأشبع ميولهم الفطرية للمساواة، "وأزالهم من قسوة نظام السلطة، لكنه تضمن تهديدات محددة ضد

---

[1] نفسه، ص 30.

[2] نفسه.

[3] محمود عبدون، **المصدر السابق**، ص 36.

[4] Isnard Hildeber, op.cit, p465.

[5] Boyer Pierre, op.cit, p235.

المعتقدات والعادات الذي كانوا وما زالوا مرتبطين بشدة بالاستيعاب، نعم، ولكن فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، ومعقل الإسلام غير القابل للاختزال"[1].

يضع الأوروبيون في الجزائر: الأولوية ضمن دائرة اهتماماتهم "للمشاكل الاقتصادية والمشاحنات الحضرية، وعدم الاهتمام المطلق بمطالب المسلمين، إن لم يكن لمعارضتها بشدة عندما تبدو ملحة للغاية، كما لو أن أدنى هجوم على الوضع الراهن سيؤدي إلى انهيار التوازن الهش. وبشكل دوري تظهر التناقضات الداخلية لأحزاب اليسار في مواجهة مشكلة الأهالي المسلمين بمجرد أن تؤدي إلى الاستقلال"[2].

4-المظاهرات:

شكلت المظاهرات وسيلة ومظهر ارتبط بالحركة الوطنية الجزائرية خلال فترة الثلاثينات بالخصوص خاصة لدى أصحاب التوجه الاستقلالي المحسوبين على نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري. كان ذلك خلال فترات متقطعة خلّفت صدامات مع الاحتلال الفرنسي ومن يوالونه والذي سعى لقمعها.

إن هذه المظاهرات قد عبّرت عن أسلوب جديد يتّضح خلاله نضج فكر المغالبة لدى الجزائريين والحركة الوطني الاستقلالية بالخصوص والتي انتهجت أسلوب المواجهة مع الإدارة الاستعمارية من اجل رفع الظلم المسلّط عليهم. ويمكن استعراض فيما يلي عيّنات من هذه المظاهرات عبر ربوع الوطن.

*مظاهرات 24 فيفري 1933 للسماح بحرية الوعظ وتعليم اللغة العربية عندما أقدم الفرنسيين على منع العلماء من الوعظ في المساجد.

*مظاهرات فيفري 1934 في الجزائر العاصمة حين هاجم المسلمون الجزائريون الدكاكين ورفع خلالها راية خضراء كرمز للراية الوطنية.

*صدامات وحوادث قسنطينة في شهر 4 أوت 1934 وكانت بين اليهود والمسلمين اثر اعتداء احد اليهود يدعى "خليفة الياهو" وقيامه بحادثة مسيئة من خلال "التبوّل" على حائط الجامع الأخضر وإساءته لفظيا إلى المسلمين والدين الإسلامي. رغم محاولات التهدئة من زعماء الحركة الوطنية ممثلين في الشيخ عبد الحميد بن باديس والدكتور بن جلول إلا أن اليهود تمادوا اعتداءاتهم يوم 5 أوت 1934 مما جعل المسلمين الجزائريين يردون عليهم حيث قتل في هذه الحوادث أكثر من 20 يهوديا وأحرقت محلاتهم؛ ويفسر الشيخ بن باديس ذلك بأنه كان دفاعا عن النفس. لتنتقل هذه الحوادث لاحقا إلى مدن جزائرية أخرى مثل عنابة وعزّابة وسكيكدة والخروب عين البيضاء وباتنة وتبسة وسطيف ومستغانم ووهران وسيدي بلعباس. فحسب وصف محفوظ قدّاش فان "حوادث قسنطينة وان كانت محلية محدودة في الزمان، كانت تعكس مشكلا عاما، وهو مشكل الجزائر الإسلامية". كما علّقت صحيفة البرقية الجزائرية بقولها:"لقد كان من شان حوادث 5 أوت أن جعلت فرنسا تهتم بقضايا الجزائر".

---

[1] Isnard Hildebert, op.cit, pp465-466.

[2] Boyer Pierre, op.cit, p234.

* خلال شهري جويلية وأوت 1937 تمّ تنظيم "تجمّعات جماهيرية بمدينة الجزائر وضواحيها إلى غاية اعتقال مصالي وزكريا ولحول وغرافة براهيم وخليفة بن عمر في 22 أوت 1937. وفي اليوم الثالث من اعتقالهم بادروا إلى إضراب عن الطعام الذي دام 10 أيام ليشترطوا النظام السياسي"، وبعدها تمّ الموافقة على طلبهم حيث حوّلوا إلى "المربّع السياسي"، "وهو عبارة عن عمارة صغيرة موجودة بالداخل المحروس في سجن الحرّاش، فالنظام السياسي في الجزائر يعني إمكانية اختيار قائمة الطعام بالمطعم حسب رغبته، مع إمكانية استلام كل الجرائد باللغة الفرنسيّة ماعدا الجرائد باللغة العربيّة التي كانت مستثناة حيث أنّ اللغة العربية كانت تعتبر لغة أجنبية. كما كان لكل سجين الحق في خمسة وثلاثون زائرا، ولكن بصفة حصرية خمسة يوميا، ويستثنى من ذلك أفراد العائلة[1].

*مظاهرات وادي سوف في افريل 1938 والتي تعرف بـ"هدّة عميش الثانية" بقيادة عبد العزيز الشريف زعيم الطريقة القادرية وابن الهاشمي الشريف الذي قام بانتفاضة عميش الأولى في 1918 احتجاجا على تجنيد سكان المنطقة العسكرية بالجنوب في الخدمة العسكرية الإجبارية.

5-العرائض والرسائل والاتصالات:

مع نهاية الحرب العالمية الأولى شكّل الأمير خالد وفدا يتكون من النواب الجزائريين في المجالس البلدية والعمالية حيث توجه الجزائري إلى باريس (فرساي) لعرض القضية الجزائرية على مؤتمر الصلح، بل قام بتحرير عريضة قدّمت إلى الرئيس الأمريكي آنذاك توماس ولسن؛ تضمنت شرحا لأحوال الجزائر مع مطالبة بضرورة إدخال الجزائر تحت رعاية عصبة الأمم. لكن خابت آمالهم مثلما خابت آمال العرب جميعا في مؤتمر الصلح.

اتصال الأمير خالد بمختلف الشخصيات الفرنسية حيث كتب لها عديد الرسائل والعرائض عن أوضاع الجزائريين المتدهورة[2].

استغل الأمير خالد وصول اليسار للحكم في فرنسا برئاسة "هيريو" سنة 1924 للمبادرة إلى إرسال خطاب إليه من منفاه في جوان 1924؛ كما أرفقها برسالة ثانية بعد شهر عن الأولى حيث نشر مضمونها في جريدة لومانيتي المؤرخة في 3 جويلية 1924[3]

ومن العرائض والمطالب ما كتبه المؤتمر الإسلامي في جوان 1936 ممثلا عن جماعة النخبة والحزب الشيوعي الجزائري وجمعية العلماء المسلمين.

بعد سقوط الجبهة الشعبية وتولي دلاديي (Daladier) السلطة قام كل من الشيخ بن باديس وفرحات عباس بزيارته سنة 1938 وأجابهما هذا الأخير بقوله:"أن البرلمان الفرنسي معارض ومعادي لمشروع بلوم فيوليت، ولا يبدو لنا بان المواطنة الفرنسية ستكون متوافقة مع قانون الأحوال الشخصية الإسلامية، وفي

---

[1] محمود عبدون، **المصدر السابق**، ص 36.

[2] محمد الطيب العلوي، **المصدر السابق**، ص85.

[3] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص ص 365-366.

ظل هذه الظروف لا استطيع أن أقول شيئا (..) ولا تجبروني على استخدام القوة التي تملكها فرنسا، لأنّ فرنسا قوية". وهكذا دفنت آخر فصول مشروع بلوم فيوليت والمؤتمر الإسلامي.

وبالتالي، "فإن الاستيعاب المشوه لا يمكن أن يكون سوى صورة كاريكاتورية. لقد مارسنا تحت غطاءه سياسة الانتهازية السهلة: لا أكثر. بدلاً من الاعتراف والإعلان بصراحة أن مثل هذه السياسة ربما كانت قابلة للتطبيق بشكل تدريجي فقط ، انغمسنا في خيال خطير. كيف نتعجب من وحشية الصحوة؟ لفترة طويلة أغرتهم وعود جميلة للغاية، شعر السكان الأصليون بخيبات الأمل والاستياء أمام الواقع: شككوا في صدقنا ، واتهمونا بأننا استوعبوا وهميًا"[1].

استنتاج:

لقد تنوعت نشاطات الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها خاصة الاستقلالية والإصلاحية بين الانتخابات واللقاءات والخط والمؤتمرات وأعمدة الصحافة والتجمعات والمظاهرات؛ غير أن العقد الثاني خلال الثلاثينات كان الأكثر حيوية ونشاطا بحكم عدد الأحزاب وتأثير احتفالية مئوية احتلال الجزائر، أما فترة العشرينات فيمكن اعتبارها فترة انبعاث للحركة الوطنية والنضال السياسي.

[1] Isnard Hildebert, op.cit, p466.

المحـور الرابـع: مواقـف السـلطات الاسـتعمارية مـن النشـاط السياسـي للحركـة الوطنية 1919-1939.

تمهيد

1-النفي والإبعاد

2-السجن وفرض الرقابة والإقامة الإجبارية

3-تشويه سمعة الزعماء السياسيين:

4-التضييق على الصحافة الجزائرية الوطنية

5-المشاريع الدعائية والإصلاحية

6-اعتماد سياسة فرّق تسد:

استنتاج

تمهيد:

قابل النشاط السياسي الفاعل للحركة الوطنية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين؛ سياسة فرنسية جمعت بين القمع والتعسف وكذا الدعاية والخداع من خلال الإصلاحات الشكلية التي لم تعالج عمق مشكلة الجزائر المسلمة.

لقد تنوعت أساليب الإدارة الاستعمارية في التعامل مع نشاط الحركة الوطنية الجزائرية بين القمع تارة والمراوغة ولغة الإصلاحات الدعائية تارة أخرى.

1-النفي والإبعاد:

لم يكن النفي والإبعاد بالسياسة الفرنسية والإجراء العقابي الجديد بل دأبت الإدارة الاستعمارية على استعماله كإجراء عقابي منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر واستمرت في استعماله مع زعماء ونشطاء الحركة الوطنية.

إن انزعاج الفرنسيين من نشاط الأمير خالد ومطالبه السياسية ترجم في الواقع من خلال صدور قرار بنفيه من الجزائر في 1923؛ بتهمة القيام بأعمال معادية لفرنسا[1]. كما تعرض الأمير خالد إلى العديد من المضايقات من طرف الفرنسيين رغم استقامته من حيث احترامه للقوانين بحكم معرفته الجيدة بالنظام السياسي في فرنسا وتشريعاتها من خلال انتسابه للمؤسسة العسكرية الفرنسية قبل تقاعده؛ حيث حرمه الفرنسيين من مرتب تقاعده حسب شهادته خلال محاكمته في الإسكندرية بمصر من طرف المحكمة القنصلية الفرنسية في 25 أوت 1925 بسبب اتهامه بالهروب من منفاه لكن من خلال استئناف الحكم في محكمة اكس بروفانس أطلق سراحه لكن لم يسمح له بالدخول إلى الجزائر وقضى بقية حياته في المنفى بدمشق (سوريا) في التاسع من جانفي 1936[2].

2-السجن وفرض الرقابة والإقامة الإجبارية:

عمدت الإدارة الاستعمارية على استعمال السجن والرقابة والإقامة الجبرية كأداة ووسيلة عقابية وقمعية في وجه زعماء ومناضلي الحركة الوطنية خاصة الاستقلاليين والإصلاحيين للحدّ من خطورتهم.

ففي 14 ماي 1935 حاكمت فرنسا مصالي الحاج ورفاقه بتهمة إنشاء منظمة سرية غير قانونية وحكم عليه بسنة سجن وغرامة مالية وستة أشهر لرفقائه وغرامة مالية،غير انه تمكن من الفرار إلى سويسرا حيث التقى بشخصية شكيب ارسلان هناك بمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي الأوروبي في شهر سبتمبر 1936.

تمّ توقيفه في 27 أوت 1937 بتهمة تأسيس حزب منحل وحكم عليه بسنتين. في هذه الظروف أسس حزب الشعب جريدة البرلمان الجزائري والتي كانت تحرر في سجن الحراش وتطبع وتوزع خارجه حيث

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص 364.

[2] نفسه، ص 368.

صدر أول عدد منها في 18 ماي 1939 وكانت جريدة نصف شهرية وطنية دافعت عن حقوق الجزائريين. في 27 أوت 1939 خرج مصالي الحاج من السجن مواصلا نشاطه الوطني.

عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى قررت فرنسا حل حزب الشعب الجزائري في 26 سبتمبر 1939 وإلقاء القبض على زعيمه مصالي الحاج ومنع صحيفتيه الأمة والبرلمان الجزائري من الصدور. كما حكم عليه في 28 مارس 1940 بالأشغال الشاقة لمدة 16 سنة.

في 24 افريل 1940 أطلق سراح مصالي الحاج لكن الإدارة الفرنسية وضعته تحت الإقامة الجبرية والمراقبة بمنطقة قصر البخاري، ولم ترفع عليه الإجراءات العقابية بشكل نهائي سوى بعد نهاية الحرب في سنة 1946.

3-تشويه سمعة الزعماء السياسيين:

إن فكرة تشويه سمعة الوطنيين الجزائريين لم ترتبط كذلك بالحركة الوطنية بل وظفها الفرنسيين من خلال المدرسة التاريخية الاستعمارية خلال القرن 19 في وصف العنصر الجزائري والعربي في كتاباتهم بأبشع الأوصاف لتبرير الاحتلال وأحقية الغازي في الارتقاء بهم إلى مصاف المدنية والحضارة وهي في حقيقة الأمر نظرة دونية عنصرية.

ضمن هذا الإطار نجد أن الأمير خالد قد عانى من كيد المعمرين والنواب الحاقدين الذين كانوا يتحينون المناسبات للنيل منه ومن أفكاره وهويته؛ والتي كان يرد عليها خاصة في جريدة الإقدام[1].

كان نجم شمال إفريقيا بدوره يتعرض للقمع والتضييق والمضايقات من طرف الفرنسيين خاصة صحفه؛ واتهام زعمائه بشتى التهم؛ حيث كتبت ضمن هذا السياق مجلة إفريقيا الفرنسية سنة 1928 تقول:"إن النجم كان جماعة من الدعاة الثوريين الذين يأخذون تعليماتهم من الحزب الشيوعي الفرنسي"[2].

4-التضييق على الصحافة الجزائرية الوطنية والعمل الحزبي الوطني:

مضايقة النشاط الصحفي لأقلام الحركة الوطنية وأحزابها كانت أيضا محل تضييق ومتابعة وتعسف للتقليل من تأثيرها. من ذلك إصدار قرار بمحكمة السين يقضي بحل النجم في 20 نوفمبر 1929، وهذا ما ساهم في اضطهاد زعمائه ومنع جريدته من الصدور[3]. ثم لاحقا صدور قرار بحل حزب الشعب الجزائري عشية الحرب العالمية الثانية سبتمبر 1939.

كما تعرضت جمعية العلماء المسلمين للتضييق والمراقبة مع تعطيل صحفها واعتقال قادتها وفرض الإقامة الإجبارية والبعض منهم. حيث يقول الشيخ بن باديس:"لقد لقيت هذه الجمعية الإصلاحية من الحكومة العنت والبلاء".

---

[1] محمد الطيب العلوي، **المصدر السابق**، ص ص 86-87.

[2] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص ص 378-377.

[3] نفسه، ص ص 381-382.

5-المشاريع الدعائية والإصلاحية:

1-احتفالية مئوية احتلال الجزائر:

بدأت فصول هذه الاحتفالية منذ 1جانفي إلى 5 جويلية 1930 للاحتفال بمئوية احتلال الجزائر في إجراء استفزازي لمشاعر الجزائريين من خلال تعمد استعراض فرقها العسكرية على نمط فرق جيش الحملة الفرنسية الذي اسقط مدينة الجزائر في 5 جويلية 1830؛ من حيث الملابس والأسلحة والموسيقى ووسائل النقل. بالطبع هذا العمل مقصود ولم يكن بريء لإحداث الصدمة للحركة الوطنية الجزائرية الناشئة من خلال تذكيرهم بهزائمهم أمام الفرنسيين. كما سارت على هذا المنوال الخطابات والتصريحات التي احتفلت حسب زعمها بمائة سنة من الانجازات الحضارية الفرنسية في الجزائر.

إن هذه الاحتفالية التي كان يعتقد منها أن تحدث مفعولا سلبيا؛ قد أنتجت عكس ذلك فربّ ضارة نافعة؛ حيث تحولت هذه المسرحية الهزلية إلى فتيل أوقد وحرّض الجزائريين لضرورة النهوض بأنفسهم لمسح هذا العار لما أحدثته من ردود عديدة من طرف تيارات الحركة الوطنية خاصة الاستقلالية والإصلاحية منها.

ضمن هذه الردود نجد تصريح توفيق المدني الذي قال:"إن احتفال الفرنسيين بمرور قرن على احتلالهم ارض الجزائر قد قدّم القضية الجزائرية عشرين سنة على الأقل". ومثلما يقول الدكتور تركي رابح فان هذه الاحتفالات كانت "نقطة تحوّل في تاريخ الجزائر الحديث لأنّها أيقظت من كان نائما ونبّهت من كان غافلا فأحسّ المفكرون في الجزائر بضرورة التكتل والعمل المثمر"[1].

2-مشروع بلوم فيوليت 1935:

مع تزايد النشاط السياسي للحركة الوطنية الجزائرية بداية الثلاثينات سعت الإدارة الاستعمارية لاحتواء هذه اليقظة ومحاولة كبح جماحها من خلال لعبة الإصلاحات والمناورات السياسية كمسكنات لمعالجة أوضاع فرنسا في الجزائر.

بعد وصول الجبهة الشعبية اليسارية للحكم بقيادة ليون بلوم (Léon Blum)، حاولت التعامل مع مطالب الجزائريين من خلال إعادة بعث مشروع بلوم فيوليت اليساري والذي كان حاكما عاما سابقا للجزائر سنة 1927. حيث طلب منه أن يعيد صياغة مشرعه الإصلاحي الإدماجي تحت اسم جديد مركّب في عملية استنساخ للمشروع القديم تحت اسم "**مشروع بلوم فيوليت**" وتضمن النقاط التالية:

1-إدماج الجزائر في فرنسا كمقاطعة فرنسية.

2-تقسيم الجزائريين إلى فئتين: الأولى فئة تمنح لها الحقوق الفرنسية بما في ذلك الجنسية وهي الفئة المثقفة حيث يسمح لها بالانتخاب في القسم الأول مع الفرنسيين وتختار من بين حاملي الشهادات والموظفين وقدماء الجنود. أمّا الثانية فلا تعطى هذه الحقوق وتمثل غالبية الشعب حيث تنتخب في القسم الثاني.

[1] تركي رابح، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

3-القيام بإصلاح زراعي وتعليمي في الجزائر لصالح الأهالي.

4-إلغاء المحاكم الخاصة وإنشاء مجلس استشاري للجزائريين.

كان الهدف من هذا المشروع هو مساهمة الجزائريين في مجالس النيابة الفرنسية وإمكانية التجنيس للمثقفين غير أن هذا المشروع طلّ حبرا على الورق لكونه قوبل بمعارضة شديدة من طرف المستوطنين الأوروبيين النافذين في السياسة الفرنسية مما أدى إلى رفضه من طرف البرلمان الفرنسي لاعتبارات عنصرية وحضارية واستعمارية ودينية صليبية.

6-اعتماد سياسة فرّق تسد:

هو أسلوب قديم متجدد كانت دوما تنتهجه إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر بضرب تيارات الحركة الوطنية بعضها ببعض خاصة بين التيارين الإدماجي والإصلاحي ومابين الاستقلالي والحزب الشيوعي الجزائري ومابين الإدماجي والاستقلالي؛ لذا نلاحظها تقرّب إليها بمعاملة تفضيلية الاندماجيين وتصفهم بالمعتدلين وتستهدف بالقمع والتعسف الاستقلاليين والإصلاحيين على أنهم متطرفين باستغلال التباينات الموجودة بين تيارات الحركة الوطنية الجزائرية. وتتضح هذه السياسة التمييزية التحريضية أكثر خلال الانتخابات المحلية.

لقد نجح الفرنسيين في تفجير التوافق الذي حصل بين معظم تيارات الحركة الوطنية في المؤتمر الإسلامي 1936؛ بل وربما افتعال حادثة اغتيال المفتي كحول ومحاولة إلصاق التهمة بالطيب العقبي وعباس التركي من جمعية العلماء اللّذين تمّ اعتقالهما في 2 أوت 1936 الذي عقد فيه التجمع الكبير التقييمي الملحق بالمؤتمر الإسلامي ما جعل الدكتور بن جلول ينساق مع الرواية الفرنسية وأدان في تصريحات له جمعية العلماء بمقتل المفتي كحول، بغرض إضعاف التيار العربي الإسلامي حيث تصدت له الجمعية بقوة من خلال صحفها ففقد بذلك التيار الاندماجي الكثير مما كسبه خلال المؤتمر الإسلامي 1936.

استنتاج:

في الواقع كانت السياسة الاستعمارية تعتمد أساليب مختلفة لفرملة النشاط السياسي الجارف للحركة الوطنية بانتهاج أدوات متنوعة تجمع بين القمع والتعسف أحيان والمراوغة والخداع في أحيان أخرى.

المحور الخامس: حصيلة نشاط الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية.

تمهيد

1-موقف فرنسا من الجزائريين.

2-موقف الجزائريين من فرنسا.

3-عوامل تصاعد النشاط السياسي للجزائريين منذ أواخر 1942 وبداية 1943.

4-مظاهر النشاط السياسي للجزائريين خلال الفترة من أواخر 1942 إلى ماي 1945.

5-مواقف الفرنسيين في مواجهة النشاط السياسي للحركة الوطنية خلال الحرب.

استنتاج

تمهيد:

شهدت الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية تطورات سياسية عديدة في مختلف الميادين كانعكاس لتطورات الحرب وتضارب السياسات الفرنسية خلال هذه الفترة، والتحولات السياسية في السلطات الحاكمة في البلاد من الفرنسيين إلى الألمان (حكومة فيشي أو حكومة الماريشال بيتان)، وصولا إلى الحلفاء وحكومة فرنسا الحرة بقيادة ديغول. كما عرفت فترتين متباينتين من النشاط السياسي المرحلة الأولى من بداية الحر العالمية الثانية إلى غاية 8 نوفمبر 1942 حيث امتازت بجمود رهيب للحركة الوطنية بالنظر لسياسات القمع الفرنسية؛ في حين ستعرف منذ نزول الحلفاء في شمال إفريقيا تصاعدا لوتيرة العمل السياسي الوطني والذي سيبلغ أقصاه مع نهاية الحرب.

1-موقف فرنسا من الجزائريين:

في الواقع تعاملت فرنسا مع الجزائريين بموقفين مختلفين هما:

الأول: موقف عداء وتعسف وقوة خاصة مع بداية الحرب حفاظا على مصالحها في الجزائر أثناء انشغالها بالحرب. من ظاهره فرض حالة الطوارئ في 29 سبتمبر 1939 في البلاد وتجميد العمل السياسي وحل حزب الشعب في 26 سبتمبر 1939 وسجن الزعماء السياسيين وتضييق الخناق على الصحافة مع فرض قانون التجنيد الإجباري.

الثاني: موقف لين وإغراء ومخادعة: ويتمثل في محاولات فرنسا طرح وعودها المعسولة من خلال استدراج الجزائريين للمشاركة معها في الحرب خاصة من طرف حكومة فرنسا الحرة التي وعدت الجزائريين بالاستقلال مقابل المشاركة مع فرنسا في الحرب، أو من خلال سماحها لمن وصفتهم بالمعتدلين بالنشاط منذ نهاية 1942 مثل جماعة النخبة والحزب الشيوعي الجزائري بضغط من الاتحاد السوفييتي الذي أصبح شريكا للحلفاء في الحرب ضدّ ألمانيا.

2-موقف الجزائريين من فرنسا:

في الحقيقة لم يكن هناك ولاء حقيقيا للجزائريين من فرنسا إثناء الحرب حتّى أن الرأي العام الجزائري كان يميل لدعم ونصرة الألمان على الفرنسيين على أساس القاعدة المعروفة "عدو عدوي صديقي"[1]. مع ذلك وبحكم سياسة الاحتلال التي فرضت التجنيد الإجباري للجزائريين خلال الحرب؛ شارك الجزائريون إلى جانبها مرغمين في غالبيتهم. إما عن مواقف الحركة الوطنية من مسألة المشاركة من عدمها فيمكن استعراض مواقف كل طرف على حدا.

أولا:المؤيدون لمشاركة فرنسا الحرب.

يشمل ذلك في الواقع الموظفين في الإدارة الاستعمارية والنواب المسلمين في المجالس الفرنسية والذي يترأسهم جماعة النخبة أو يطلق عليهم بدعاة الإدماج. حيث تطوعت هذه الفئة بحماسة في الحرب للدفاع على ما أسمته بالوطن والأمة الفرنسية؛ واندفعوا مؤيدين لها دون قيد أو شرط تجاوبا مع خطاب رئيس

[1] عبد الرحمان إبراهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي**،، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 231.

الجمهورية الفرنسية ونداء الوالي العام في الجزائر؛ من ذلك فرحات عباس الذي تطوع كصيدلي في الحرب. كما أيد بدورهم رجال الدين الرسميين مشاركة فرنسا الحرب بحكم وظائفهم بل ودعموا ذلك بفتوى شرعية[1].

ثانيا:المعارضون لمشاركة فرنسا الحرب.

كان يمثل هذا الموقف بالأساس جمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب الجزائري.

جمعية العلماء:

رفضت المشاركة في الحرب بل وتعمدت توقيف جريدتها الشهاب خوفا من إجبار الفرنسيين الجمعية لنشر أفكار تخدم الدعاية للحرب وفق مصالحها في الوقت التي فضّل فيه الطيب العقبي إصدار جريدته الإصلاح من جديد وقد يكون ذلك يعبّر عن موقف خاص أو لاستقالته من المكتب الإداري للجمعية. كما اعتقلت الإدارة الاستعمارية الشيخ البشير الإبراهيمي نائب الرئيس.

حزب الشعب الجزائري:

كان موقف الحزب مطابقا لنهجه المعادي للاستعمار رغم كونه كان غامضا وغير معلن مع بداية الحرب بحكم أن قادته كانوا يكملون سنتي حكمهم في السجن اثر الأحكام الصادرة في حقّهم سنة 1937؛ وعندما خرجوا من الاعتقال سرعان ما تمّ اعتقالهم مجددا وإيقاف جريدتيه الأمة والبرلمان؛ وهذا ما يفسر قرار الحزب للجوء إلى العمل في السرية لتجنب القمع الفرنسي .

حاولت حكومة فيشي استمالة حزب الشعب المنحل إلى صفّه بدليل العرض الذي قدّمه لمصالي الحاج لكي يصرّح بالولاء لحكومته فرفض ذلك مما أدى بجرّ أعضاء الحزب للمحاكمة وحكمت عليهم المحكمة العسكرية بـ 16 سنة سجنا مع الأشغال الشاقة وجرّدوا من حقوقهم المدنية. ضمن هذه النقطة يشير الدكتور أبو القاسم سعد الله بأنّ الاتصالات مع مصالي الحاج كانت مرّتين الأولى في شهر نوفمبر 1940 والثانية في شهر مارس 1941.

مع ذلك حاولت بعض العناصر المنتمية للحزب القيام بتصرف فردي من خلال الاتصال بالألمان ولو بشكل غير رسمي؛ رغبة منهم في الحصول على دعم عسكري لتدريب بعض الأفراد للقيام بثورة في الجزائر ضد الفرنسيين. غير أن هذه الخطوة باءت بالفشل بسبب اختلاف نظرة وأهداف الطرفين من الصراع القائم وكذا بسبب رفض مصالي الحاج هذه الفكرة بعد عرضه عليه في سجنه بالحراش من طرف معروف بومدين رئيس فدرالية الحزب بوهران بناء على أن الشعب الجزائري لم يتهيّأ بعد للكفاح المسلح وأنّ ألمانيا النازية معادية للعنصر العربي الإسلامي[2]. مع ذلك أصرّ بعض المتحمسين على مواصلة هذا الطرح فاعتبر ذلك تمردا حيث سبقه استقالتهم من الحزب.

---

[1] عبد الرحمان إبراهيم العقون، **المصدر السابق**، ص 224.

[2] بوعزيز يحي، **المصدر السابق**، ص16.

3-عوامل تصاعد النشاط السياسي للجزائريين منذ أواخر 1942 وبداية 1943:

من جانبها، يرى اسنار الديبير (Isnard Hildebert) بأنّ هزيمة عام 1940 قد حطّمت "هيبة فرنسا في عيون المستعمرين ومهدت الطريق لدعاية العدو التي حرضت عليهم. إلى التمرد المفتوح، ضاعف راديو-برلين وراديو باري بثهما المناهض للفرنسية باللغتين القبايلية والعربية. ومع ذلك، لم يتزحزح السكان الأصليون: لقد كان الهبوط الأنجلو أمريكي في 8 نوفمبر 1942 هو الذي شكل الحقيقة الحاسمة. كرّس التفوق العسكري اللامع للحلفاء دونية بلدنا بشكل لا يمكن إصلاحه؛ المفاوضات الغامضة التي تلت ذلك يمكن أن تقود المرء إلى الاعتقاد باستقالة فرنسا في الجزائر. خوفا من أن مصيرهم سيتحدد بدونهم ، فإن رأى قادة السكان الأصليين أنه من المناسب تولي زمام المبادرة وإيصال أصواتهم 3. في هذا الجو الغامض ، تم وضع الميثاق الأول للقومية الجزائرية: بيان الشعب الجزائري (10 فبراير 1943)، المكمل بمشروع الإصلاح (26 مايو 1943): وثيقتان وقعتهما الغالبية العظمى من الشعب الجزائري. ممثلي السكان الأصليين المنتخبين"[1].

منذ النزول الأنجلو أمريكي في نوفمبر 1942، "وما تلاه من انهيار لسلطات فيشي، وخلافات فرق الإدارة الجديدة وقبل كل شيء التأكيد قوة أمريكية مذهلة، كل ما يمكن أن يبقى من هيبة القوة الاستعمارية قد اختفى. كانت فرنسا دولة مهزومة، والجزائر دولة حررها الأمريكيون. بحسب أيت أحمد، "موجة مد وطنية حقيقية" اجتاحت البلاد. منذ ذلك الحين، انتظر الجزائريون بعثتهم الوطنية في وقت مبكر. يبدو أنه تم استجواب أعيان الجزائر على الفور لتشكيل حكومة جزائرية .. لكن هل ستمنح قوى الحلفاء الاستقلال في منتصف الحرب؟ لمعرفة ذلك، كتب فرحات عباس، بالإضافة إلى الرسالة الأولى في 20 ديسمبر 1942 ، نداء إلى الرئيس روزفلت (Roosevelt). وعن هذه الرسالة التي لم تنشر بعد ، قال عباس إنه مثل "المسودة الأولى للبيان". فوق الكل، اتصل فرحات عباس بالسفير الأمريكي روبرت مورفي(Robert Murphy) الذي زعم أنه قدم البيان[2].

لذا يمكن تلخيص عوامل تصاعد النشاط السياسي للجزائريين منذ أواخر 1942 وبداية 1943 فيما يلي:

*مبدأ حق تقرير المصير الذي اقرّه مؤتمر الأطلسي أوت 1941.

*تواجد الحلفاء في شمال إفريقيا منذ 8 نوفمبر 1942 وبروز رغبة لد الجزائريين لاستقلالهم من اجل الضغط على فرنسا.

*رجوع جماعة النخبة من الحرب وتغيير مواقفهم بعد مشاركتهم في الحرب نتيجة المعاملة التمييزية التي عايشوها في الحرب من طرف الفرنسيين.

---

[1] Isnard Hildebert, op.cit, p468.

[2]Ageron Charles-Robert. Les troubles du nord-constantinois en mai 1945. In: **Vingtième Siècle**, revue d'histoire, n°4, octobre 1984. pp. 23-38, pp 24-25.

*سياسة حكومة فرنسا الحرّة بعد نزول الحلفاء بالسّماح لمن وصفتهم بالمعتدلين بالنشاط كالنخبة والحزب الشيوعي الجزائري بضغط من الاتحاد السوفييتي.

*نمو الوعي السياسي لدى الجزائريين.

*نضج الفكر الاستقلالي لدى الحركة الوطنية.

*تدهور أوضاع الجزائريين في مختلف المجالات.

*عدم استجابة فرنسا لمطالب الجزائريين.

علاوة على ذلك، يرى اسنار الديبير (Isnard Hildebert) بأنّ الأهالي المسلمون قد وجدوا "التشجيع في الدعاية والإعلانات الرسمية للقوى الديمقراطية في محاربة الشمولية: الميثاق الأطلسي، وانتشرت خطابات رجال الدولة في جميع أنحاء الجزائر. أعطت الأحداث في الشرق الأوسط أيضًا للأهالي المسلمون أسبابًا أخرى للأمل: في عام 1945، أطلقت جامعة الدول العربية في القاهرة شعاراتها في جميع أنحاء شمال إفريقيا؛ نمت هيبته عندما أدت جهوده لتحرير الشعوب العربية إلى طردنا من سوريا. لقد ولدت دولة مسلمة جديدة عند الاستقلال: فلماذا لا تحقق الجزائر نفس النتيجة؟ وهكذا، ولدت من عجز سياستنا عن توجيه تطلعات المواطنين، فإن القومية الجزائرية تقوم على واحد. مجموعة من المشاعر الجماعية التي زادت وتعالى بالظروف اكتسبت قوة المثل العليا المشتركة"[1].

4-مظاهر النشاط السياسي للجزائريين خلال الفترة من أواخر 1942 إلى ماي 1945.:

أ)مذكرة فرحات عباس للحلفاء 20 ديسمبر 1942:

كانت هذه المذكرة[2] نتيجة واقعية لإفساح المجال لجماعة النخبة والنواب بقيادة فرحات عباس لملء الفراغ السياسي الذي حصل اثر إبعاد قادة حزب الشعب وجمعية العلماء والتضييق عليهم اعتقالا أو من خلال الإقامة الجبرية، في الوقت الذي سمح فيه أيضا للشيوعيين بالعودة إلى نشاطهم.

اشترطت مذكرة فرحات عباس مقابل مشاركتهم في الحرب إلى جانب الحلفاء في الحرب السماح لهم بعقد مؤتمر يتولّد عنه دستور سياسي واقتصادي واجتماعي جديد غير أن الحلفاء رفضوا هذه الخطوة بحجة أنها تخص الفرنسيين حيث اعتبرت الأمر شأنا داخليا.

ب)الإعلان عن البيان الجزائري 3-10 فيفري 1943:

جذور صدور هذا البيان كان من خلال لقاء تنسيقي أواخر ديسمبر 1942 جمع ممثلي الأحزاب والجمعيات الجزائرية من بينهم الأمين دبّاغين وعسلة حسين عن حزب الشعب المنحل؛ الشيخين العربي التبسّي وخير الدين وتوفيق المدني عن جمعية العلماء المسلمين؛ وكذا بن جلول وفرحات عبّاس عن النواب المسلمين وجماعة النخبة. انبثق عن هذا اللقاء الاتفاق على مواقف مبدئية قائمة على إصدار وثيقة جديدة باسم الجزائريين سيسند تحريرها إلى فرحات عباس والذي عبّر عنها ببيان الشعب الجزائري.

---

[1] Isnard Hildebert, op.cit, p469.

[2] للاطلاع عن مطالب المسلمين الجزائريين في هذه المذكرة ينظر الملحق 1 ص .

تلا ذلك لقاءات تنسيقية لتقييم ما سيكتبه فرحات عباس والاتفاق عليه كان آخرها في اجتماع مضيّق حضره 30 شخصا أوائل شهر فيفري 1943.

يرى شارل روبير اجيرون بان "بيان المنتخبين، الذي أصبح بعد فترة وجيزة بيان الشعب الجزائري، كما نعلم، دون صعوبة من قبل العلماء.(دكاترة الشريعة الإسلامية) و "اللجنة العليا" لـ PPA السرية. ومع ذلك، كان يعتقد أنه يجب انتزاع الاستقلال من فرنسا بالقوة وكان يعمل في نفس الوقت نشر فكرة التمرد"[1].

لقد انبثق عن البيان العديد من النقاط الهامة التي حملت فكر استقلالي وإصلاحي لأوضاع الجزائريين من خلالها إدانتها للاستعمار وضمها الشعوب بالقوّة؛كما استجابت لمعظم مطالبه التي كانت جريئة اختفى خلالها التيار الإدماجي؛ ويمكن ملاحظة هذا الأمر من خلال تصريح فرحات عباس التي يبرز خلالها استحالة امتزاج شعبين في شعب واحد بقوله:"إن هوية شعب واحد تحت حكومة واحدة أبوية أظهرت فشلها (..) فالكتلة الأوروبية والكتلة المسلمة تبقى متباينة الواحدة مع الأخرى بدون روح مشتركة، من الآن فصاعدا، المسلم الجزائري لا يطالب إلا شيئا واحدا هو أن يكون جزائريا مسلما".

لقد شمل البيان أيضا ملحقا تضمن بعض الملاحظات والشروط التي تقدّم بها حزب الشعب الجزائري. سلمت نسخ عن البيان الجزائري في 31 مارس 1943 إلى الوالي العام الفرنسي "بيروتون" وممثلي الحلفاء (الو.م.أ، الاتحاد السوفييتي، انجلترا)، كما سلمت أيضا نسخة إلى الجنرال ديغول زعيم حكومة فرنسا الحرة وكذا الحكومة المصرية[2].

أعلن رسميا، في عام 1943، بيان الشعب الجزائري: "إن سياسة الاستيعاب، المطبقة تلقائيًا على البعض ورفضت على البعض الآخر، حوّلت المجتمع الإسلامي إلى أشمل عبودية كاملة. اليوم، الاستيعاب نفسه هو الذي يرفضونه بالإجماع إلى حد ما: "نحن نرفض بشدة"، كما كتب فرحات عباس في كتابه المساواة في 6 فيفري 1948، أي نوع من الاستيعاب"[3].

ج)تأسيس جبهة أحباب البيان والحرية:

في مواجهة هذا الوضع، "أظهرت سياسة لجنة التحرير الوطني الفرنسية C.F.L.N (حكومة مؤقتة لفرنسا الحرة شكلها الجنرالان الفرنسيان هنري جيرو وشارل ديغول لتوفير قيادة موحدة وتنظيم وتنسيق حملة تحرير فرنسا من ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية. تم تشكيل اللجنة في 3 جوان 1943 حزمًا كبيرة ورغبة حقيقية في الإصلاح. بعد خطاب الجنرال ديجول (de Gaulle)، الذي ألقاه في قسنطينة في 12 ديسمبر 1943، أدت السياسة الإصلاحية أخيرًا لمرسوم 7 مارس 1944. نظم هذا وضع "المسلمين الفرنسيين في الجزائر" الذين "يتمتعون لجميع الحقوق ويخضعون لجميع واجبات

[1] Ageron Charles-Robert, Les troubles du nord-constantinois en mai 1945, op.cit, p25.

[2] محمد الطيب العلوي، **المصدر السابق**، ص208.

[3] Isnard Hildebert, op.cit, p466.

الفرنسيين غير المسلمين". تم استدعاؤهم جميعًا للحصول على الجنسية الفرنسية مع الحفاظ على أحوالهم الشخصية. لممارسة الحقوق سياسيًا"[1].

في الواقع إن "هذا المرسوم الثوري، الذي أضاف إلى الشعب الفرنسي سبعة ملايين مواطن مسلم، أخاف معظم الفرنسيين في الجزائر، الذين طالبوا على الفور بمراجعته. رأى الليبراليون الفرنسيون فيها انتصار المنطق الاستيعابي والاستجابة في الوقت المناسب للمطالب التقليدية للنخب الجزائرية. وفي نظر الوطنيين الجزائريين بدا الأمر على العكس من ذلك استجابة لمطالب الانفصاليين، حتى كمحاولة لمحو الشخصية العربية والإسلامية للجزائر[2].

بالنسبة للعلماء، فإن أولئك الذين أعلنوا تأييدهم لمرسوم 7 مارس كانوا خونة لقضية الإسلام ويجب أن تعامل على هذا النحو. خلال اجتماع نُظم بمبادرة من جمعية العلماء، أن "أولئك الذين يلتفون على المرسوم سيعتبرون كفارًا ومرتدين"[3].

شكلت جبهة أحباب البيان والحرية ردّا مباشرا من أحزاب الحركة الوطنية من قرارات 7 مارس 1944؛ كان تأسيسها في 14 مارس 1944؛ ضمن إطار تصعيد مواقف قادة البيان الجزائري في مواجهة الردود السلبية الفرنسي. تكونت هذه الجبهة من جمعية العلماء وجماعة النخبة وحزب الشعب الجزائري. كانت تطالب ببرلمان وحكومة مستقلة ذات سيادة. بالنظر لأفكارها الاستقلالية كان لها قاعدة شعبية واسعة. ارتكزت أهدافها على مكافحة النظام الاستعماري وتأسيس جمهورية مستقلة ذاتيا.

يحاول شارل روبير آجرون التعليق على انتشار جبهة أحباب البيان والحرية معتبرا أن الأرقام المصرح بها فيها نوع من المبالغة ففي ديسمبر 1944، "ادعى أصدقاء البيان والحرية بأن لهم 165 شعبة محلية (80 في ولاية قسنطينة، 60 في الجزائر و25 في وهران). في أفريل 1945، هذه الأخيرة أصبحت 257 (على التوالي 115 لقسطنطينية، و86 للجزائر، و56 في وهران). كل واحد منها شوهدت أنّها تضع أعلام خضراء وبيضاء عليها النجمة والهلال الإسلامي"[4].

وقد حاول آجيرون التبرير لهذا الانتشار الكبير لجبهة أحباب البيان والحرية بسبب الحملة الدعائية الشرسة التي قامت بها جمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب الجزائري المنحل من خلال قوله: "لكن هذا النجاح يمكن تفسيره أيضًا وربما قبل كل شيء من خلال الجدل الديني الذي استند إليه العلماء وحزب الشعب الجزائري (P.P.A). "العضوية التي نطلبها منك، أوضح المناضلين، النشرة التي تشتركون بها مخصصة للدفاع عن الدين الاسلامي. ستأتي وتجمع بطاقتك المسلمة منا. حملة متشدّدة دعت جميع المسلمين إلى ممارسة أكثر صرامة لدينهم. أصدقاء البيان والحرية وضع قوة شرطة موازية، مؤلفة من "إصلاحيين" (أي أنصار العلماء) في مقاطعة قسنطينة، وفي أماكن أخرى نشطاء من وحزب الشعب

---

[1] Ageron Charles-Robert, Les troubles du nord-constantinois en mai 1945, op.cit, p25.

[2]Ageron Charles-Robert, Les troubles du nord-constantinois en mai 1945, op.cit, p25.

[3]Ibid, p26.

[4]Ibid, p27.

الجزائري (P.P.A) أو الكشافة المسلمة (S.M.A). كان هذا مسؤولاً عن معاقبة من يشربون الكحول وتثبيط النساء اللائي يرغبن في مواصلة العمل مع الفرنسيين. هنا وهناك، تم حظر التردّد على المتاجر الأوروبية. امتدت المقاطعة إلى المحاكم الفرنسية، مثال في الميليّة، حيث تم إنشاء مجالس تحكيم لتسوية الخلافات بين المسلمين. دعا العلماء إلى خروج المسلمين من جميع الأحزاب السياسية الفرنسية. في بداية عام 1945، سعى الوطنيون إلى منعهم بكل الوسائل أتباعهم من التسجيل في القوائم الانتخابية للمواطنين الفرنسيين"[1].

عبّرت جبهة أحباب البيان والحرية على أفكارها من خلال جريدتها "المساواة" التي تأسست في 15 سبتمبر 1944؛ حيث ساهمت كثيرا في تثقيف وتوعية المناضلين سياسيا. اعتمدت أسلوب الدعاية من خلال رفع معلقات في العديد من المدن الجزائرية، كتب عليها العديد من الشعارات مثل "لا للجنسية الفرنسية، نعم للجنسية الجزائرية، تسقط الجنسية الفرنسية وتعيش الجنسية الجزائرية للجميع".

ففي ديسمبر 1944، "ضاعفت طبعة المساواة بالفعل عدد النسخ المرخصة: 15000؛ عشرات الآلاف المشتركون (نتحدث عن 100.000) سمحوا باقتناء ورق من السوق السوداء وشراء مكتب رئيسي رائع. في بداية عام 1945"[2].

قرر حزب الشعب الجزائري (p.p.a) بعد لقاء عباس مع مصالي في 23 ديسمبر 1944 في ريبل (Reibell) توليها. كان على حزب الشعب الجزائري، وهو حزب منحل، أن يستخدم التسامح الإداري المخصص لأصدقاء البيان والحرية، وهي منظمة لم يتم الإعلان عنها بانتظام. صحيح أنه بمجرد صدور جريدة المساواة (Egalité) في 15 سبتمبر 1944، والإذن الممنوح لصفوف لأصدقاء البيان والحرية (A.M.L) بطباعة استمارات عضوية لحركتهم، شعر الجزائريون[3] بأن السلطات الفرنسية تقبل ليس فقط حزب أصدقاء البيان والحرية بل مبدأ البيان، اشتراكات وعضويات مكثّفة في أصدقاء البيان والحرية (A.M.L) يمكن تفسيرها جزئيا بهذه السياسة[4].

وهكذا أصبحت القومية الجزائرية بأشكالها المختلفة واقع. "إنها تستجيب للشعور الوهمي إلى حد ما بأن الأهالي المسلمين يشكلون مجتمعًا بخصائص تمنحه شخصية اجتماعية. لكن هذا الشعور بالذات هو قوة ، حقيقة نفسية. لم يعد هناك أي سؤال حول دمج السكان الأصليين في المجتمع الأوروبي على حساب سياسة استيعاب واسعة. رفض جميع زعماء السكان الأصليين مرسوم 7 مارس 1944 الذي ينص على إعادة توسيع مشروع بلوم –فيوليت"[5].

---

[1] Ageron Charles-Robert, Les troubles du nord-constantinois en mai 1945, op.cit, p27.

[2] Ibid.

[3] Ibid, p26.

[4] Ibid, p27.

[5] Isnard Hildebert, op.cit, p472.

كما أجبرت المبادرة الفرنسية القوميين على التوحد. مصالي نفسه وافق على دعم حركة أصدقاء البيان والحرية، التي أنشأها عباس في سطيف يوم 14 مارس 1944. مع ذلك، نصت قوانين أصدقاء البيان والحرية (A.M.L) في مادتها "جمهورية جزائرية مستقلة متحدة مع الجمهورية الفرنسية المجددة، مناهضة للاستعمار ومعادية للإمبريالية". مصالي أوضح لعباس أنه لا يثق بفرنسا على كل ذلك: "إنها لن تستسلم إلا للقوة وتعطي فقط ما ينتزع منها". تم استبعاد الشيوعيين الجزائريين فقط من هذا الإجماع ، الذين حاولوا دون جدوى، إطلاق حركة تحمل عنوانًا مشابهًا لعنوان أصدقاء البيان والحرية (A.M.L): أصدقاء الديمقراطية[1].

عارضت هذه الجبهة الانتخابات في تصعيد لمطالبها ودعمت المواقف الموحدة الجزائريين من القضايا القائمة والمصيرية. رغم الاختلاف والتباين في اتجاهات أعضائها شكّلت الجبهة نوعا من التوافق حول مبادئ أساسية، غير أنها ظلت مجرد حركة أو تجمعا سياسيا لم يرتقي إلى مستوى تأسيس حزب موحد لهذه الاتجاهات؛ ولعلّ هذا ما عبّرت عنه جريدة المساواة الناطقة باسمها من خلال قولها:"إن أحباب الحرية والبيان ليسوا حزبا سياسيا، وإنما تجمّع يضم أشخاصا من مختلف الاتجاهات، وينتمون لأحزاب سياسية، ولكنّهم في نظرتهم للمشكل الاستعماري وفي نوع الحلّ لهذا المشكل متّفقون، كما أنّهم يؤمنون بأنّه يجب تطوير المستعمرات والشعوب المستعمرة نحو شخصيتهم".

ذكر فرحات عباس في كتابه "ليل الاستعمار" أهداف جبهة أحباب البيان والحرية والتي انحصرت في:

*الدفاع عن البيان الجزائري كمهمّة عاجلة وأكيدة.

*نشر الأفكار الجديدة التي هي روح الحركة.

* استنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية وجبروتها.

*إسعاف كل ضحايا القوانين الاستثنائية وضحايا القمع والاضطهاد.

*إقناع الجماهير بمشروعية الحركة وخلق تيار مواز للبيان الجزائري[2].

بخصوص استراتيجية حزب الشعب الجزائري في احتواء جبهة أحباب البيان والحرية واستغلال واجهتها السياسية كغطاء لنشاط ادارته السرية وفرض توجهاته يعلّق شارل روبير آجيرون بقوله: "بمجرد تسلّلهم إلى أصدقاء البيان والحرية وإعادة تشكيل نفسها خلف هذه الواجهة، أظهر حزب الشعب الجزائري معارضته بوضوح لفكرة جمهورية جزائرية فيدرالية مع الجمهورية الفرنسية. في العدد 7 بتاريخ 18-19 سبتمبر 1944، أعلنت صحيفة العمل الجزائرية (l'Action algérienne) في مقال رائد: "الجزائر العربية في الفدرالية الفرنسية: لا! في الاتحاد العربي: نعم". في الوقت نفسه، كانت كلمة السر الوحيدة التي قدمها حزب الشعب الجزائري هي تلك "الأمة الجزائرية في مسيرة تحريرها واستقلالها". لكن الوطنيين من حزب الشعب الجزائري ظلّوا كتكتيك مؤيدين للجبهة المشتركة، والتي تم إجراؤها أخيرًا في الجزائر العاصمة في

---

[1] Ageron Charles-Robert, Les troubles du nord-constantinois en mai 1945, op.cit, p26.

[2] عباس فرحات، **ليل الاستعمار**، ص 181. نقلا عن محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص 212.

فيفري 1945 في شكل لجنة تنسيق من ستة أعضاء: عضوان من العلماء، واثنان من حزب الشعب الجزائري، واثنان من أصدقاء البيان والحرية"[1].

إن توافق التيارات المتنوعة لم يدم حسب محمود عبدون سوى شهرا واحدا ونصف؛ من خلال انشغال حزب الشعب الجزائري "بتنظيم مظاهرات أول ماي 1945 التي وقعت في مختلف المدن ..غير أنّ المظاهرة الأكبر كانت بالعاصمة أين عدّدنا قتيلين وقرابة العشرات من الجرحى، العديد من الاعتقالات، والمناضلان اللّذان لقيا حتفهما في هذا اليوم بالذّات هما: حفّاف الغزالي، وعبد القادر زيار"[2].

لقد علّق اسنار الديبير (Isnard Hildebert) على دور السياسة الفرنسية الخاطئة في توحيد مواقف الجزائريين بقوله: "ساهمنا بشكل كبير في تشكيل هذه الوحدة. في عام 1830، عند وصولنا، تم تقسيم السكان الجزائريين إلى مجتمعات متميزة حسب الأصل والعادات واللغة والمؤسسات ونوع الحياة وحتى المفاهيم الدينية. لم تمارس السلطة التركية بنفس الدرجة على كل هذه الجماعات. لكننا، مع استثناءات قليلة (اليهود، المزابيين حصلوا على مكانة خاصة)، أخضعناهم جميعًا لنفس النظام. الأفضل، من أجل التبسيط، فرضنا، في صياغة الإجراءات الإدارية والقضائية، استخدام اللغة العربية على الأشخاص الذين لم يتكلموا أبدًا بخلاف اللغة البربرية؛ إلى العادات القديمة للجماعات القبائلية، استبدلنا الشريعة الإسلامية للقضاة. نحن الذين استكملنا اعتناق البلاد للإسلام، من خلال انحراف غير واعٍ،عززنا ووسعنا الشعور الوحيد بالتضامن الذي يمكن أن يوحد رعايانا ضدنا؛ لأنه بلا شك الدين هو الذي غذى عداء المهزومين للمنتصرين. منع الاستيعاب التلقائي. علاوة على ذلك، إلى أي مدى اليوم ليس هو أساس القومية الجزائرية؟"[3].

ليضيف لاحقا بقوله "يشكل الأهالي المسلمون اليوم مجموعة من سبعة ملايين فرد يغلبون على ملايين الأوروبيين الذين استقروا بشكل مؤلم في مائة عام، يستمدون من هذا التفوق الديموغرافي شعورًا مبهجًا بالقوة. ومع ذلك، فإن الأقلية الأوروبية، القوية في امتيازاتها وموقعها الاجتماعي، تهيمن وتحكم الأغلبية الأصلية التي تشكل بروليتاريا (طبقة كادحة) هائلة. هذا الضم وهذا الاستغلال لشعب ما من قبل شعب آخر، قد صاغ تضامن الشعب المظلوم. هذا المفهوم هو الذي عّبر عنه بيان الشعب الجزائري. هل من الضروري القول أنه يشهد على التأثير الذي تمارسه الماركسية في تشكيل القومية الجزائرية؟"[4].

لقد لعبت بدورها "القومية الدينية للعلماء الأقدم، والأكثر انسجاما مع روح الشرق التي تخلط بين السياسة والدين. واقتناعا منه بأن الإسلام نظام اجتماعي يستجيب للجميع احتياجات الحياة، في جميع البلدان وفي جميع الأوقات، يقترح تحرير المجتمع المسلم من وصاية الغرب المسيحي ووضعه تحت الحماية الوحيدة للقوانين القرآنية. عندئذٍ ستكون الجزائر الحرة قادرة على الاندماج في الأسرة الكبيرة من الدول الإسلامية.

---

[1] Ageron Charles-Robert, Les troubles du nord-constantinois en mai 1945, op.cit, p27.

[2] محمود عبدون، **المصدر السابق**، ص 77.

[3] Isnard Hildebert, op.cit, p469.

[4] Ibid, p470.

لا هوادة فيها في مبادئهم، العلماء يرفضون أي تعاون شخصي مع النظام الذي يدينونه؛ لقد أثروا بشعاراتهم على تصويت كثير من الناخبين، في المدن على وجه الخصوص"[1].

د)مظاهرات 8 ماي 1945:

شكلت مظاهرات 8 ماي 1945 تصعيدا للنشاط السياسي للجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية ونضجا للفكر الاستقلالي على الرغم من التضارب والاختلاف عن الأطراف الجزائرية الداعية لهذه الانتفاضة السلمية ويبدو أن الشحن السياسي لحركة أحباب البيان والحرية وتحركات وتوجيه الإدارة السرية لحزب الشعب المنحل قد لعبتا دورا في هذه المظاهرات؛ والتي وقعت بالخصوص في الشرق الجزائري حاملة شعارات تنادي بالاستقلال وتقرير المصير وإطلاق سراح مصالي الحاج وبجامعة الدول العربية؛ غير أنّ الفرنسيين حوّلوها إلى صدامات وحمام دم لتتحول من انتفاضة إلى مجازر دامية راح ضحيتها آلاف الجزائريين. كما كان لها انعكاسات عديدة على الجزائريين والحركة الوطنية سواء سلبية أو ايجابية؛ وسوف يتم تناولها بالتفصيل في المحاضرة السادسة.

5-مواقف الحلفاء والفرنسيين من النشاط السياسي للحركة الوطنية خلال الحرب.

أ)مواقف الحلفاء:

رفض الحلفاء التفاعل مع مطالب الحركة الوطنية في البيان الجزائري 10 فيفري 1943، واعتبروا القضية داخلية وان قدومهم للجزائر جاء لمحاربة دول المحور. إن هذا الحياد المصطنع في الواقع يغطّي رغبة موجودة لدى دول الحلفاء قائمة على عدم إحراج الطرف الفرنسي مع تطور أوضاع الحرب؛ كما وضعوا نصب أعينهم عندما قدموا إلى الجزائر أهداف مغايرة تتمثل في ما يلي:

*تحقيق الاستقرار في المنطقة وتصفية التواجد الألماني وللمحور بشكل عام.

*إرجاع الحالة الاقتصادية لحالتها العادية.

*إعادة إحياء مرسوم كريميو 1870 الذي يمنح اليهود الجزائريين صفة المواطنة الفرنسية.

ب)مواقف الفرنسيين:

*رفض الفرنسيين مذكرة الجزائريين المسلمين (فرحات عباس) الصادرة في 20 ديسمبر 1942 من خلال تصريح الجنرال هنري جيرو(Henri Géraud) للوفد الجزائري مطلع سنة 1943 بقوله:"أنّه يحارب ولا يشتغل بالسياسة، وأنّه يهتم بالتجنيد أكثر من اهتمامه بالإصلاحات".

*كان الموقف الفرنسي من البيان الجزائري سلبي حيث لم يتجاوبوا مع فحواه؛ محاولين تمييع مطالب الجزائريين وإفراغها من جوهرها الحقيقي حتّى أن الوفد الجزائري استقبل من طرف الوالي العام الفرنسي استقبالا حسنا وصرح بأنّه: "يستقبل هذه الوثيقة مبدئيا كقانون أساسي لمستقبل الجزائر، على أنّه سيؤسس لجنة لتحرير برنامج (المطالب المستعجلة) الفورية والممكنة التحقيق".

[1] Ibid.

*إصدار الوالي العام أمرا بتأسيس لجنة تحت اسم "اللجنة الإسلامية لبحث المطالب الاقتصادية والاجتماعية"، والتي تظاهرت بفتح حوار مع الشخصيات الحزبية والسياسية بشكل عام في الجزائر بما في ذلك مصالي الحاج المسجون في عين صالح. سلّم تقرير أعمال اللجنة إلى الوالي العام الفرنسي "كاترو" بتاريخ 11 جوان 1943 موقع من طرف 21 شخصية. بما ان الفرنسيين ان يريدون ربح الوقت لا غير وامتصاص حماسة الجزائريين لم يعبئوا بهذه المطالب التي لخّصتها اللجنة، واكتفى "كاترو" باستصدار قانون كوّن من خلاله منصب نائب رئيس بلدية مسلم، كما قرّر تعديل قانون جمعيات التحفظ الأهلية وهي منظمة لمساعدة الفلاحين الأهالي.

*تصريح الوالي العام كاترو ردا على مطالب البيان الجزائري سنة 1943 بقوله: "إن كل المحاولات التي لا ترمي إلى الإبقاء على الوحدة الكاملة بين الجزائر وفرنسا سيكون مآلها الرفض". استفزاز كاترو ممثلي البيان من خلال اعتقالهم مثل عبد القادر السائح، فرحات عباس، الأمين دبّاغين، مزغنّة، يوسف بن خدّة. كما خضعوا للإقامة الإجبارية؛ غير ان قيام مظاهرات غاضبة من طرف الجزائريين أجبرت كاترو على إطلاق سراحهم في 2 ديسمبر 1943.

*تصريح ديغول من برازافيل بقوله: "إن فرنسا تؤمن بفكرة أن تحكم الشعوب نفسها بنفسها؛ باستثناء الجزائر".

*زيارة ديغول إلى قسنطينة في 12 ديسمبر 1843 حيث ألقى بها خطاب أعلن خلاله عن جملة إصلاحات تنوي لجنة فرنسا الحرّة تطبيقها في الجزائر؛ والتي عرفت بقرارات أو إصلاحات أو أمرية 7 مارس 1944.

*إعلان الفرنسيين عن قرارات 7 مارس 1944 والتي يمكن اعتبارها مشروع بلوم فيوليت مستنسخ وطرح أفكار تجاوزها الزمن، كمسألة الجنسية الفرنسية لفئة من الجزائريين. ومن أ]رز نقاطها:

–توسيع تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية والجمعية العامة.

–السماح لفئة من الجزائريين بالحصول على الجنسية الفرنسية.

–إلغاء القوانين الاستثنائية والسماح للمسلمين في المحاكمة طبقا للشريعة الإسلامية.

–المساواة بين الفرنسيين والجزائريين في الحقوق.

*اللجوء إلى القتل والتعسف والقمع الشديد لمظاهرات الجزائريين في 8 ماي 1945 رغبة منهم في إحباط النشاط السياسي للجزائريين المتصاعد خلال الحرب العالمية الثانية.

استنتاج:

رغم الضرر الذي لحق الجزائريين من فصول الحرب العالمية الثانية باستغلال قدراتها البشرية والمادية لتغذية المجهود الحربي الفرنسي في الحرب؛ إلا أنها كانت فرصة سانحة لتصعيد المطالب الوطنية الاستقلالية، وتوحيد مواقف معظم تيارات الحركة الوطنية في مواجهة الاحتلال الفرنسي؛ مع أنّها جوبهت بسياسة فرنسية ماكرة جمعت بين المراوغة والقمع الشديد لتبلغ أقصاها في مجازر 8 ماي 1945.

المحور السادس: مجازر 8 ماي 1945 وتداعياتها.

تمهيد

1-أساب وظروف انتفاضه 8 ماي 1945.

2-أسباب هذه المجازر.

3-مراحل هذه الانتفاضة.

4-**مبررات ما جرى في 8 ماي 45.**

5-الانعكاسات المختلفة لمظاهرات 8 ماي 1945 على الشعب الجزائري والحركة الوطنية.

استنتاج

تمهيد:

شكلت انتفاضة الثامن ماي 1945 تطورا للنشاط السياسي في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية حيث عبرت عن النمو الوعي السياسي في الجزائر الفكر الاستقلالي.

1-أسباب وظروف انتفاضه 8 ماي 1945:

وفق ما يطرحه شارل روبير آجيرون وفي نظر غالبية السكان المسلمون، تضافرت مجموعة عوامل ساهمت في الوصول لانتفاضة 8 ماي 1945 من ذلك "هزيمة فرنسا عام 1940 ووجود جيش أمريكي في شمال إفريقيا يعني نهاية الحكم الاستعماري. بيان الشعب الجزائري وتشكيل تجمع كبير أصدقاء البيان والحرية (A.M.L)"، مما أظهر قوة التطلعات الانفصاليون. مع ظروف اقتصادية راديكالية اجتماعية في انتظار ثورة[1].

دون التطرق إلى تاريخ الأحداث التي أدت إلى "اضطرابات ماي 1945"، "من الضروري أن نتذكر، ولو بعبارات قليلة، الوضع السياسي في الجزائر، الحالة الذهنية للشعب الجزائري وموقف السلطات الفرنسية"[2].

-نمو الوعي السياسي لدى الجزائريين.

-نضج الفكر الاستقلالي لدى الحركة الوطني.

-تدهور أوضاع الجزائريين.

-عدم استجابة فرنسا لمطالب الجزائريين الاحتفال بنهاية الحرب محاوله التذكير فرنسا بوعودها في منح الاستقلال.

-مبدأ حق تقرير المصير الذي اقره مؤتمر الأطلسي 1941.

2-أسباب هذه المجازر:

-المطالب الاستقلالية التي رفعها الجزائريون في انتفاضه 8 ماي 45.

-إصرار فرنسا للحفاظ على مستعمراتها كمظهر من مظاهر القوه والتسلط.

-استخدام فرنسا أسلوب القمع والتقتيل بإضعاف الحركة الوطنية وإرهابها حيث يقول القائد العام العسكري في عماله فسنطينه "لقد أمنت لكم الوضع في الجزائر لخمس سنوات

-التظاهر بالقوة العسكرية لكي لا يتجرا الشعب الجزائري على مواجهتها عسكريا مستقبلا.

-محاوله فرنسا إرهاب بقيه المستعمرات الفرنسية كي لا تتجرا على المطالبة بالاستقلال.

-التظاهر بالقوة العسكرية وتسجيل انتصارات وهمية على حساب المدنيين العزل للتخلص من عقده الإحساس بمرارة الهزيمة أثناء الحرب.

---

[1] Ageron Charles-Robert. Mai 1945 en Algérie. Enjeu de mémoire et histoire. In: **Matériaux pour l'histoire de notre temps**, n°39-40, 1995. Lendemains de libération Lendemains de guerre. pp. 52-56, p52.

[2] Ageron Charles-Robert, Enquête sur les origines du nationalisme algérien. L'émir Khaled, petit-fils d'Abd El-Kader, fut-il le premier nationaliste algérien ?.,op.cit, p24.

-محاوله فرنسا استعاده مكانتها الدولية بعد إذلالها أثناء الحرب.

3-مراحل هذه الانتفاضة:

أ)مظاهرات فاتح ماي 1945:

كان الاحتفال بيوم عيد العمال العالمي فرصه لكي يعبر الشعب الجزائري عن رغباته حيث أصدرت جبهة أحباب البيان والحرية أمرا بمشاركه الفرنسيين في تظاهراتهم مع رفع لافتات تحمل مقررات الميثاق الأطلسي 1941، لكن حزب الشعب وضمن نشاط إدارته السرية اغتنم الفرصة ونظم مسيرات في العديد من المدن الجزائرية؛ حيث سار المتظاهرون في العاصمة في شارع باب عزون منادين بإطلاق سراح مصالي الحاج كما حمل المتظاهرون لافتات تندد بالاستعمار والمستعمرون وتنادي بحريه واستقلاله وبسقوط قرارات 7 مارس 1940 وإطلاق سراح المساجين الجزائريين كما نادوا بحياة جامعه الدول العرب.

أحداث ماي 1945 بدأت في 1ماي ثم في 8 من نفس الشهر "قد تكون حركة تمرد محلية اندلعت في سطيف وقالمة وانتشرت في موجات متحدة المركز حول هذه مركزين لمدة أربعة أيام ، بينما القمع الفوري وسحق التمرد بالعنف ورفع دعوى قضائية ضد بعض مناطق اللجوء حتى نهاية الشهر"[1].

وقعت مظاهرات 1 ماي في "ثمانية عشر مدينة جزائرية مهمة كانت مظاهرات الشوارع أحيانًا عنيف جدًا في وهران (وفاة واحدة)، في تبسة وسطيف والجزائر (قتيلان و 13الجرحى). ادعى الجميع الإفراج عن مصالي الحاج وترحيله إلى جنوب الجزائر يوم 21 أبريل، ولكن أيضا الاعتراف بالجنسية الجزائرية، حتى الاستقلال"[2].

قمعت الشرطة الفرنسية. هذه المظاهرات حيث تدخلت بقوه لنزع اللافتات من أيدي المتظاهرين العزل مما أدى إلى وقوع صدامات بين الطرفين فقتل عدد من المتظاهرين الجزائريين وبنفس هذه الصورة واجهت فرنسا مظاهرات الجزائريين في المدن الأخرى حيث يصرح الشاذلي مكي واصفا ما حدث "وقد أسفر هذا اليوم الذي شارك فيه الشعب الجزائري من أقصى الوطن إلى أدناه بمسيراته التي انتظمت النساء والرجال سبعه قتلى ونيف وخمسين جريحا وعن اعتقال بضع عشرات من المواطنين".

ب)مظاهرات 8 ماي 45:

انتعشت الأحداث في يوم النصر، الثامن ماي، وأخذت منعطفا دراماتيكيا؛ حسب شارل روبير آجيرون "ففي سطيف من 6000 إلى 7000 متظاهر منهم بعض المسلحين اشتبكوا مع الخدمة النظام المدني التي تلقت التعليمات لتمزيق اللافتات "تحيا جزائر حرة ومستقلة!" والعلم جزائري الجنسية. مفتش الشرطة أطلق النار على حامل اللواء، أعقب ذلك تبادل لإطلاق النار. انسحب حشد من المتظاهرين في واجه الأوروبيون مذبحة 21 قتلوا، بينما سقط 20 أو 40 مسلمًا من الشرطة أو الدرك حسب (تقرير توبرت)"

[1] Ageron Charles-Robert, Mai 1945 en Algérie. Enjeu de mémoire et histoire, op.cit,p52.

[2] Ibid.

[1]. الذي يستند للرواية الفرنسية. وتحول المشهد إلى صدامات بين المسلمين والأوروبيين توسع نطاقها إلى شمال قسنطينة مما استدعى تدخل الجيش الفرنسي الذي قمع بشدة انتفاضة أو تمرد وعصيان الجزائريين حسب تقارير الجيش الفرنسي.

في الواقع هناك خلاف بين السياسيين حول من دعا إلى هذه المظاهرات هل هو حزب الشعب أم جبهة أحباب البيان والحرية. ضمن هذا المجال يذكر شوقي مصطفاي عضو إدارة حزب الشعب بأنه هو الذي "حرّر أمر الدعوة لتنظيم المظاهرات". كما يضيف السعيد عمراني "أنّ الحزب أعطى الأمر للمناضلين أن يحملوا العلم الوطني، وكل أعلام دول الحلفاء التي شاركت وانتصرت في الحرب ومنها العلم الفرنسي". لكن الأمين دباغين وفرحات عباس ومحمد عبدون واحمد بودة يرجعون الطرف المحرّض عليها إلى جبهة أحباب البيان والحرية[2].

أمرت جبهة أحباب البيان والحرية على الأقل ضمن اغلب أجنحتها مناضلي الحركة للقيام بمظاهرات أخرى في 8 ماي 45 احتفالا بانتصار الحلفاء على النازية واستسلام الألمان مع تأكيد على المناضلين بان تتم المظاهرات بشكل سلمي وفي الإطار القانوني المسموح به[3].

وهكذا خرج الجموع الجزائريين متظاهرين في مختلف المدن والقرى الجزائرية خاصة في مدن سطيف وخراطه وقالمه ووادي الزناتي وتبسه وهم ينشدون أغاني الحرية ويرتلون أناشيد الاستقلال لكن بعد ساعات قليلة على خروجهم تبدلت الأحوال من مظاهرات سلميه إلى معارك دامية في مختلف مناطق الجزائر حيث خلفت حوالي 45 ألف شهيد وفق روايات الحركة الوطنية وآلاف السجناء والمعتقلين[4].

كان الحدث الأبرز ما وقع في مدينه سطيف حيث يصفه فرحات عباس بقوله:"كان يوم ثلاثاء وهو يوم السوق الأسبوعية حيث يغمر مدينه سطيف من خمسه إلى 15,000 من الفلاحين والتجار الواردين من مختلف النواحي البعيدة فاصله واثنا ليله الثامن ماي أشيع أن رخصه أعطيت للمسلمين ليقوموا بمظاهره لقد كان الجو معبأ بالأعاصير ولكن الأوساط الاستعمارية كانت دائما تتكلم عن مظاهره هامه يوم 8 ماي 1945 وكانت هذه المظاهرة هي الفخ".

يذكر هنا فرحات عباس بان عامل العمالة قد استأذن وكان بقسنطينه فوافق على المظاهرة ولكنه أعطى أمرا بإطلاق النار على المتظاهرين إذا رفع العلم الوطني الجزائري.

أقيمت هذه المسيرة بساحة محطة القطار قرب المسجد الجديد ثم اندفع نحو مركز المدينة محاطة برجال الشرطة و بعد أن سارت نحو 1000 متر ورفع العلم الجزائري لكن الشرطة لم تتدخل وعندما أصبحت المظاهرة في قلب المدينة أمام مقهى فرنسا ظهر محافظ الشرطة مندفعا نحو حامل الراية

---

[1] Ibid.

[2] بوعزيز يحي، **المصدر السابق**، ص ص 19-20.

[3] نفسه، ص 113.

[4] محمد الطيب العلوي، **المصدر السابق**، ص ص 218-219.

الجزائرية لينتزع من يده فتمنع هذا المناضل الذي يدعى بوزيد سعّال فأطلق الشرطي النار عليه فوقع قتيلا على الأرض؛ كما جرح البعض الآخر وتطور مسلسل التقتيل والاصطدام مع مطارده المتظاهرين الجزائريين للعناصر الأوروبية أما الشرطة التي تمّ تعزيزها من طرف قوات الجيش الفرنسي فضاعفت من قمعها واستهدافها وإطلاقها النار على المتظاهرين الجزائريين.

توسعت لاحقا الردود العنيفة الاستعمارية في مختلف المناطق وبمشاركه العديد من الأطراف معمرين يساريين، فرنسيين، شرطة، درك، جيش، مرتزقة سنغاليين كما وصل الأمر بهم إلى قنبلة القرى بالطائرات الثقيلة الأمريكية والبريطانية التي كانت تحت قياده الوزير الفرنسي الشيوعي شارل تيون (Charles Tillon) وقد نشر هذا الخبر في مجلة الجيش الأمريكي. وهكذا ضاعفت فرنسا من قمعها باستعمال التقتيل الجماعي دون تمييز بين الأطفال والنساء والرجال والشيوخ في مثلث قالمة، خراطه، سطيف ووادي الزناتي.

صاحبت هذه الأعمال الوحشية اعتقالات لقاده الحركة الوطنية المنتمية لجبهة أحباب البيان والحرية كما تقرر حلّها واعتقال العديد من أعضائها وتنفيذ أحكام إعدام جماعية في حقهم دون محاكمة[1] كما أعلنت حاله الطوارئ وضيقت فرنسا على نشاط مناضلي حزب الشعب وجمعية العلماء بما في ذلك قدماء المحاربين الذين كانوا في الصفوف الفرنسية وابعد مصالي الحاج إلى إفريقيا الوسطى.

حسب روبير آجيرون كان عدد الضحايا الأوروبيين الوحيد الراسخ، 86 قتيلاً مدنياً أوروبياً، و110 جرحى. لكن على الجانب الآخر من المسلمين الجزائريين قتلت من قبل الشرطة والمليشيات المدنية 1165شخص حسب تقرير الجنرال دوفال بتاريخ 9 أوت 1945 و1340 شخص وفقًا لـ الحاكم العام شاتانيو (Chataigneau)، بينما كان الوزير الاشتراكي أدريان تيكسير (Tixier Adrien) يشعر أن المجموع لا يمكن أن يكون أكثر من 1500. وفقا له كثير المسلمون في عداد المفقودين، كما سوف نلاحظ وفق آجيرون أنه تبين أن العديد من الوفيات لم تعلن من قبل العائلات وأن العديد من الجثث كانت أحرقت. ملاحظة أخرى في محله الرقم الرسمي للضحايا خلال خمسة عشر يومًا من العمل العسكري (8-22 مايو) يبدو ضعيفًا، إذا قارناه بذلك يوم عصيان آخر في نفس المنطقة يوم 20 أوت 1955.[2]

وفق تصريحات الحاكم العام في الجزائر "قتل 1273 متمردا ردا على 71 الأوروبيين ضحايا المتمردين الفلاحين. فعلا من الممكن أن يكون هذا اليوم أكثر من ضحايا الأسبوعين العمليات العسكرية في مايو 1945 حيث تدخل حوالي 10.000 من جنود المشاة، بما في ذلك السنغاليون الذين قتلوا وطردوا حتى في المناطق التي لم تسفر عن أي حوادث، حيث نفذت 28 طائرة 20 عملاً قمعيًا أكثر أو أقل دقة بسبب تورط العناصر المتمردة والسكان المخلصون، حيث استهدف طلقات المدفعية البحرية "بؤر

[1] محمد الطيب العلوي، **المصدر السابق**، ص ص 221.

[2] Ageron Charles-Robert. Mai 1945 en Algérie. Enjeu de mémoire et histoire,op.cit, p53.

المنشقين القريبين من الساحل؟" لذلك من المحتمل جدًا أن يكون عدد كان الضحايا أكبر من أولئك الذين التقديرات العسكرية الرسمية أو المدنيين. للأسف، الأرقام المقترحة من الشهود الفرنسيين أيضا غير موثوق بها وتتنوع من 5.000 إلى 20.000"[1].

4-مبررات ما جرى في 8 ماي 45:

اختلفت الآراء حول تفسير ما وقع في انتفاضه 8 ماي 1945 بين من يرجع إقرارها إلى حزب الشعب أو حركة أحباب البيان والحرية كما اتهم البعض حزب الشعب بمحاولته تفجير ثورة مسلحة غير أن محمد بوضياف يرد عن ذلك بقوله:"ومن الخطأ الاعتقاد أو الادعاء بان هؤلاء الوطنيين يريدون في هذه المناسبة تنظيم ثورة، وإنما كل ما حدث إنما هو نتيجة الاستفزاز البوليسي..".

يروي محمود عبدون بأنّه "أُناء تلك الأيام الأولى من شهر ماي فان الرأي الوطني والدولي لم يكن له اهتمام إلا باستسلام ألمانيا، الذي وقع يوم 7 ماي وأعلن عليه يوم 8 ماي. إن فرحات عبّاس الذي كان ينتظر الخبر بفارغ الصبر، أرسل برقية لكلّ فروع (أ.ب.ح) للتظاهر بناسبة انتصار الحلفاء ولم تسلّم هذه الفروع البرقية إلا بصفة متفاوتة، غير أنّ فرع سطيف المكوّن بنسبة 80% من أنصار عبّاس كان الأنشط. وقد انتقل عبّاس وسعدان يوم 8 ماي إلى مقرّ الحكومة العامّة ليشكر الحاكم العام على النصر، وعند دخولهما ألقي القبض عليهما"[2].

في الساعة الخامسة بعد الزوال "أخبرني شرشالي بأنّ لمين دبّاغين يريد لقائي، وكنّا نجهل الحوادث وعلم لمين الخبر حديثا من خلال الراديو. وفي أخبار المساء علمنا بأنّ وزير الحرب أعطى الأمر للقوات الجويّة والبحريّة بقنبلة الشرق الجزائري، فهذه الوقائع تشير بديهيا[3] أنّ مظاهرات يوم 8 ماي لم تكن وليدة قرار حزب الشعب الجزائري. وأمام الحركة الثورية التي تمتدّ فان المديرية من حقّها اتّخاذ موقف، فاجتمعت في 12 ماي 1945، وقرّرت انتفاضة بمنطقة القبائل، والجنوب الجزائري، والمدية وبوغاري لتخفيف المعركة على شرق البلاد. وعيّنت الانتفاضة يوم 22 ماي على الساعة (12) ليلا"[4].

في الواقع المتتبع لحقيقة ما جرى في 8 ماي 1945 يمكن أن يلاحظ ملامح المؤامرة الاستعمارية على الجزائريين باستغلال هذه المسيرات السلمية وقدر لها أن تنجح بقوة في مناطق من الوطن حيث يوجد رؤوس الاستعمار العنصريين الحاقدين خاصّة بمدن الشرق ومدينة سطيف بشكل خاص لكونها المنطقة الأكثر فعالية أثناء الحرب بدليل إقدام فرحات عباس على كتابة بيان فيفري 1943 وتأسيس حركة أحباب البيان والحرية انطلاقا منها مما جعلها تضم قاعدة واسعة من نشاط الحركة.

يمكن الاستدلال على ملامح هذه المؤامرة المذكورة من خلال بثّ الإشاعات بين الجزائريين لتشجيعهم على حمل السلاح بالقول "أنّ الجهاد قد أعلن وهذا يرويه فرحات عباس في وادي الزناتي نقلا عن رواية

---

[1] Ibid.

[2] محمود عبدون، **المصدر السابق**، ص 78.

[3] نفسه.

[4] نفسه، ص 79.

النائب الدكتور سعدان في شهر افريل بان ليستراد كاربونال (Lestrade Carbonal) والذي رقي إلى عامل العمالة بمعنى والي قد أسرّ إلى الدكتور سعدان وكان نائبا عماليا؛ "بأنّ حوادث ستقع وان حزبا كبيرا سيحل". كما كان النائب أبو Abbo المعروف بتطرفه طالما ردّد أمام الناس "بان تشويشات ستنفجر ويتحتم على الجنرال ديغول التراجع عن قرار السابع مارس 1944". وبالفعل كانت مدينة سطيف بعد أسبوعين من هذه الاعترافات ربّما غير المقصودة مسرحا لحوادث خطيرة.

على الجانب الجزائري، يرى شارل روبير آجيرون "بأن الأطروحة هي أطروحة استفزاز استعماري تلته إبادة جماعية. لكن المؤرخ محمد حربي يستحضر خطط تمرد حزب الشعب الجزائري في ماي 1945. محفوظ قداش، مؤرخ القومية الجزائرية الأكثر دقة، يخول دراسته: "مظاهرات ماي 1945"، لكن ترجمات المقدمة: "مناخ الانتفاضة" ثم تحليل "الانتفاضة". وأخيراً يتساءل عيناد رضوان ثابت: "8 ماي 1945: ثورة فلاحين أو مطالب زراعية"[1].

وهكذا، وفق ما يطرحه آجيرون "فإن تنوع التفسيرات التي قدمها المعاصرون لا يزال قائما، في حين تم الكشف عن العديد من الوثائق الجديدة، والعديد من الشهادات المتأخرة إلى حد ما. على الجانب الفرنسي، من الممكن الآن التشاور، بالإضافة إلى تقرير توبرت (Tubert) الطويل شبه السري، تقارير الجنود في العملية ودراسة ضخمة مجهولة المصدر أجراها طاقم الفيلق التاسع عشر: "مشاكل ماي 1945 في الجزائر". نشرات المعلومات المدنيين والجنود، يقدم تقرير الأمين العام للحكومة العامة معلومات إضافية"[2].

5-الانعكاسات المختلفة لمظاهرات 8 ماي 1945 على الشعب الجزائري والحركة الوطنية:

إن حوادث 8 ماي 1945 قد عدلت الكثير من المفاهيم والاتجاهات وكانت نواة لتعبئة ثورية اندلعت سنة 1954 حسب محمد الطيب العلوي[3]. بناء عليه يمكن حصر بعض انعكاسات هذه الحوادث في ما يلي:

أ)السلبية:

*استشهاد حوالي 45 ألف جزائري حسب روايات الحركة الوطنية ولو أن هذا الرقم يحتاج الى تدقيق.

*سجن واعتقال آلاف الجزائريين.

*تكثيف إجراءات القمع والتعسف الفرنسية بحق الجزائريين.

*حل حركة جبهة أحباب البيان والحرية.

*تفكك تيارات الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية.

---

[1] Ageron Charles-Robert, Enquête sur les origines du nationalisme algérien. L'émir Khaled, petit-fils d'Abd El-Kader, fut-il le premier nationaliste algérien ?,op.cit, p24.

[2] Ibid.

[3] محمد الطيب العلوي، **المصدر السابق**، ص 222.

*جمود العمل السياسي للجزائريين إلى غاية صيف 1946 بسبب اعتقال الزعماء السياسيين والقمع المسلط على الحركة الوطنية.

ب)الايجابية:

*نمو الوعي السياسي لدى الجزائريين.

*نضج الفكر الاستقلالي لدى الحركة الوطنية الجزائرية.

*بروز التيار الثوري المسلح في الحركة الوطنية من خلال تأسيس المنظمة الخاصة في 15 فيفري 1947؛ بعد إيمان فئة من الجزائريين رغم قلّتها؛ بأن ما أخذ بالقوة لن يستردّ إلا بالقوّة.

استنتاج:

شكلت انتفاضة ومجازر 8 ماي 1945 نقطة تحول بارزة في تاريخ الحركة الوطنية لما حملته من انعكاسات مختلفة إن في شقّها السلبي أو الايجابي؛ من خلال مساهمتها في نضج وتطور الفكر الاستقلالي والثوري المسلح في الحركة الوطنية رغم الآلام التي صاحبتها.

المحور السابع: إعادة بناء الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية.

تمهيد

1-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

2-حزب الشعب الجزائري:

3-جمعية العلماء المسلمين:

استنتاج

تمهيد:

شهد العمل السياسي في الجزائر جمودا رهيبا منذ حوادث 8 ماي 1945 إلى غاية منتصف 1946 تقريبا؛ بحكم سياسة القمع والسجن والتضييق الذي تعرضت له فئات مختلفة من الحركة الوطنية الجزائرية ما عدا الحزب الشيوعي الجزائري. ولم يتجدد نبض العمل السياسي إلا منذ منتصف 1946 والذي كانت نتيجة تأثير صدور قانون العفو العام عن الجزائريين في 9 مارس 1946؛ حيث أطلقت فرنسا سراح العديد من الزعماء السياسيين رغبة منها في تهدئة الأوضاع وامتصاص غضب الجزائريين خاصة الحركة الوطنية اثر مجازر 8 ماي 1954. وهذا ما سمح للحركة الوطنية بإعادة بناء هياكلها وتجديد اتجاه مطالبها مجددا.

"في أوت 1946، قرّرت الحكومة الفرنسية إطلاق سراح مصالي الذي كان معتقلا بمدينة (برازافيل) منذ 1945. وحيّت ساكنة مدينة الجزائر بحماس وصول رئيس حزب الشعب الجزائري ورافقته من دار البيضاء إلى بوزريعة، مقرّ إقامته الجديدة التي عيّنته له الحكومة. وقبل التحاقه بمدينة الجزائر، ذهب مصالي إلى باريس أين استقبل وفد الحزب الاشتراكي، وممثل الرابطة العربية. وبعد أسبوع من وصوله إلى مدينة الجزائر، استدعى اجتماع المكتب السياسي إلى محلّ سكناه"[1].

1-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

رغم التحولات التي شهدها التيار الإدماجي أثناء الحرب العالمية الثانية خاصّة فرحات عباس؛ إلا أنّه ظلّ محافظا على توجهاته العامة الكلاسيكية المعتدلة فهو لا يؤمن بالعنف ويؤيد فكرة الثورة بالقانون ويعتبر مجرد المطالبة بالاستقلال تطرّفا بل "نوعا من التهوّر".

تطور التيار الاندماجي بعد الحرب العالمية الثانية في إطار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من خلال مطالبته بإقامة جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا مع عدم إيمانه بالعنف كوسيلة تغيير لأوضاع الجزائريين[2].

بين هذين الموقفين، للتيارين الاستقلالي والإصلاحي كانت القومية الجزائرية الفيدرالية، التي تهيمن عليها الشخصية القوية لفرحات عباس، تعبّر عن "النوع المثالي من الأهالي المسلمين الذين استوعبوا ثقافتنا. يشكل بيان الشعب الجزائري، المكمّل حيث يتحدث عن مشروع إصلاح، يشكل ميثاقه الأساسي"[3].

لقد اعتبر مع أنصاره حوادث 8 ماي 1945 مغامرة قامت بها عناصر حزب الشعب المنحل واتّخذتها الإدارة الفرنسية ذريعة لضرب واستهداف الحركة الوطنية، وذلك من خلال قرار حل جبهة أحباب البيان والحرية. لذا كان لزما حسب فرحات عباس القطيعة مع حزب الشعب حيث رفض عرض هذا الأخير

---

[1] محمود عبدون، **المصدر السابق**، ص 87.

[2] بوعزيز يحي، **المصدر السابق**، ص74.

[3] Isnard Hildebert, op.cit, p471.

للاتحاد الديمقراطي بعد خروجه من السجن حيث صرّح فرحات عبّاس قائلا:"إذا اتّحدت معه فان المدفع سيعود من جديد إلى الدقّ والضرب"[1].

استخلص فرحات عباس من تجربته أنّ التطرف لا يجدي نفعا ولا يساعد الجزائريين في الحصول على حقوقهم وأن الحل الأنسب لهم هو اعتماد المجالس الشرعية الفرنسية كأداة تغيير؛ فهي الوسيلة الأفضل حسب هذا الأخير لعرض القضية الجزائرية والدفاع عنها. لذلك قرّر هذا الأخير منذ خروجه من السجن تأسيس واجهة جديدة أطلق عليها "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري". تمّ ذلك خلال إعلان ضمن نداء فاتح ماي 1946؛ والذي وجّه في أكثريته إلى الشبيبة الجزائرية الفرنسية والإسلامية؛ حيث سطّر خلاله خطّا سياسيا شبيها تماما بمحتوى البيان الجزائري[2]، وشارك من خلال هذه الواجهة الجديدة في انتخابات 2 جوان 1946 لاختيار نواب المجلس التأسيسي الفرنسي الثاني حيث حصل على 11 مقعدا من أصل 13 مقعدا كانت معروضة في الغرفة الانتخابية الثانية أو يحلوا تسميتها بـ"غرفة الأهالي"[3].

قدم فرحات عباس من خلال الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مشروع إصلاحات للجزائر في 9 أوت 1946 يتضمن: تأسيس جمهورية جزائرية مستقلة، وكذا مشاركة هذه الأخيرة ضمن الاتحاد الفرنسي؛ مع تميزها ببرلمانها وحكومتها وسيادتها الخاصة؛ ما عدا ما يتعلق بقضايا الدفاع والدبلوماسية. تكون خلالها المواطنة مزدوجة لفرنسيي الجزائر وجزائري فرنسا؛ غير أن البرلمان الفرنسي رفض هذا المشروع بضغط من كتلة المستوطنين الأوروبيين بالجزائر[4].

طالب فرحات عباس أيضا بالحل الفيدرالي من خلال المقال الذي نشره في جريدة لوكومبا، ولقد نشر هذا البرنامج الأول للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في جريدة "المساواة" يوم 28 أوت 1946.

ضمن حديثه عن توجهات حزب فرحات عباس بعد الحرب العالمية الثانية يرى اسنار الدبير (Isnard Hildebert)"بأنهم لا ينوون إنكار أي شيء من الثقافة الفرنسية والغربية التي تلقوها والتي لا تزال عزيزة عليهم. على العكس من ذلك، من خلال الاعتماد على الثروات الأخلاقية والروحية لفرنسا وتقاليد الحرية للشعب الفرنسي، يجدون القوة والمبررات لعملهم الحالي. "بينما يعترفون بالفوائد المادية التي جلبتها فرنسا، فإنهم يدينون النظام الاستعماري الذي انتهى عصره،بعد الاحتلال العلماني، يبدو أن الإبقاء على شعب بأكمله في حالة القنانة الاقتصادية والقهر السياسي هو عكس مبادئ عام 1789 التي رفعت من عظمة الشعب الفرنسي. في مقابلة مع جريدة المعركة (Combat) 26 جوان 1946، نفى فرحات عباس رغبته في إقامة دولة إسلامية"، من خلال قوله: "نحن مستمرون في إنشاء دولة جزائرية، بدبلجة حقوق مدنية

---

[1] بوعزيز يحي، **المصدر السابق**، ص 27.

[2] محمد الطيب العلوي، **المصدر السابق**، ص 230.

[3] بوعزيز يحي، المصدر السابق، ص 27.

[4] نفسه.

متساوية للجميع، بغض النظر عن الدين أو العرق". حيث "يُصاغ دستور هذه الدولة في مجلس ينتخب بالاقتراع العام من قبل جميع سكان الجزائر"[1].

ضمن هذا الإطار "سيشرع البرلمان في القضايا المحلية (..) لكنه سيبقى لضمان الدفاع الخارجي للمجتمع الفرنسي بأسره، ومواءمة مؤسساته المختلفة، وتنسيق مصالحها الاقتصادية الرئيسية. ستكون هذه مسؤولية البرلمان الفدرالي الذي ستمثل فيه فرنسا والجزائر والأقاليم الأخرى فيما وراء البحار بنفس الطريقة". لذا لا تنفصلوا نهائيا عن فرنسا: "الجزائر له ستبقى مرتبطة "بسياسة الارتباط القائمة على احترام شخصية الإنسان والمساواة بين الشعوب". أوضح فرحات عباس وجهة نظره في جريدته "المساواة" في 2 جانفي 1948: "الفيدرالية تجعل الشعوب المتساوية تتعاون فيما بينها، متحدًا بالرابطة الفيدرالية، لكل منها قوانينها الخاصة، وبرلمانها السيادي وحكومتها الوطنية"[2].

في 9 أوت 1946، قدم ممثلو البيان إلى الجمعية التأسيسية مشروع قانون"يهدف إلى إرساء دستور الجمهورية الجزائرية، كدولة اتحادية، عضو في الاتحاد الفرنسي"[3]. وعقد الاتحاد الديمقراطي مؤتمره التأسيسي يومي 13 و14 أكتوبر 1946؛ مع ذلك طرح مقترحات ضعيفة لا ترقى إلى مستوى طموحات الجزائريين المتصاعدة خاصة أثنا الحرب العالمية الثانية وبعدها؛ مما جعل هذا الأخير يظهر كأنه حزب إطارات بلا سند وتأييد شعبي بعيد عن طموحات الشعب الجزائري.

كما برزت مواقف الاتحاد الديمقراطي أكثر في الوثيقة المنبثقة عن المؤتمر الوطني الأول لهذا الحزب الذي انعقد في المجلس البلدي لمدينة سطيف أيام 25-26 و27 سبتمبر 1948 والذي حمل شعار "نظرات في حاضر الجزائر ومستقبله" حيث يتكون هذا التقرير من 32 صفحة ومما ورد فيه من أفكار "الثورة بالقانون (..) التعاون اللاّمحدود مع الديمقراطيين الفرنسيين والديمقراطية الفرنسية (..) جمهورية فرنسية مجدّدة مضادة للاستعمار. أن لا تكون هذه الدولة المنتظرة سلطة إسلامية (..) أن تكون هذه الدولة جمهورية ديمقراطية اجتماعية على أساس اتّحاد أخوي بين جميع الجزائريين مهما كانت جنسياتهم وديانتهم (..) نعارض استعمال العنف ضدّ فرنسا (..) فاجتنبوا إذن كلّ سلوك غير معقول ضدّ الشعب الفرنسي (..) نعم نحن ما وعدنا بانسحاب فرنسا والفرنسيين غدا أو بعد غد (..) وما قسّمنا الشعب الجزائري إلى كتلتين دينيتين متخاصمتين راجعين بهم إلى العصر الوسيط عصر الحروب الصليبية (..) فالأوّلون أصدقاؤنا ولو كانوا مسيحيين والآخرون أعداؤنا ولو كانوا مسلمين (..) إننا ضد المغامرة والمغامرين الذين عرفت إفريقيا الشمالية منهم أمثالا كثيرة في تاريخها. فماذا خلّف ورائهم أمثال أولئك (..) بعد أن خرّبوا الوطن وجلبوا البؤس والشقاء (..) إننا لا ندعو إلى الجهاد فليس ذلك من دأبنا .." [4].

---

[1] Isnard Hildebert, op.cit, p471.

[2] Isnard Hildebert, op.cit, pp471-472.

[3] Ibid, p472.

[4] بوعزيز يحي، **المصدر السابق**، ص 27.

حسب فلسفة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري "سيتحقق الهدف في اليوم الذي يصبح فيه فلاحونا بالبابور مواطنين الواعي والمنظم، سيفرض الاحترام على جاره الأوروبي وحيث يتآخي الجانبان في حب نفس الأرض وعبادة نفس الحريات. لكن الرغبة في التحرك بسرعة كبيرة هي المخاطرة بفتح أبواب بلدنا مرة أخرى أمام إمبرياليات أخرى، أي لتجارب أخرى، لمغامرات جديدة ، دون التأكد من تحقيق تحررنا الوطني، وهو الهدف الوحيد من نشاطنا"[1].

هذه القومية الجزائرية الأصلية، والديمقراطية، والعلمانية، والفيدرالية، والتي تمنح نفسها عن طيب خاطر للابن الروحي لفرنسا الجمهورية، تنشط مجموعة سياسية: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A)، الذي يتم تجنيده قبل كل شيء من البرجوازية المتأثرة بشكل أو بآخر بثقافتنا؛ نجاحها الانتخابي يفسر بدعم السياسيين المؤثرين. ولكن إلى أي مدى يمكن الوصول إليها من قبل الأهالي المسلمين؟ يُخشى أنه من أجل التغلب عليها، سيضطر يومًا ما إلى الاقتراب من عناد المصاليين"[2].

2-حزب الشعب الجزائري:

كان لقرار العفو الشامل في مارس 1946 دورا في إطلاق سراح مصالي الحاج والذي كان منفيا في برازافيل حيث عاد في أكتوبر إلى بوزريعة عبر فرنسا[3]. يبدو أن هذا الأخير من خلال حزب الشعب المنحل استعجل المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي المنظمة في شهر نوفمبر 1946. لكن السلطات الفرنسية رفضت قائمته التي تقدّم بها بحجّة أن هذا الحزب منحل قانونيا عام 1939[4]. هذا ما يفسّر إقدام مصالي الحاج على تأسيس واجهة سياسية جديدة لحزبه في أكتوبر 1946؛ أطلق عليها "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" (M.T.L.D).

حققت الحركة نجاحا في هذه الانتخابات من خلال حصولها على 5 نواب برلمانيين من أصل 15 مقعدا كانت محل التنافس في هذه الانتخابات وهم الآتية أسمائهم: محمد خيضر، أحمد مزغنة ممثلين عن الجزائر العاصمة. الأمين دبّاغين، بوقادوم، دردور عن قسنطينة.

كانت قومية مصالي الحاج حسب اسنار الدبير (Isnard Hildebert) "تمثل التيار المتطرف: الحج مصالي يريد أيضا استقلال الجزائر بالاستقالة الكاملة لفرنسا[5]. انطلق في المعركة، على رأس حزب سياسي، حزب التحرير الشعبي، الذي تم حلّه، لكنه لا يزال منظمًا في خلايا مرتبة في سلسلة تحت اسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية(M.T.L.D). إن دعايتها تنمي عنف وتعصب البروليتاريا الحضرية والريفية. في اجتماع شمال إفريقيا في Salle Wagram ، في باريس، في أوت 1946 ، أعلن مصالي الحاج الحاجة إلى عمل مشترك مع الطبقة العاملة الفرنسية. لكن من شبه المؤكد أنه تخلّى عن كل شيء

---

[1] Isnard Hildebert, op.cit, p472.

[2]Isnard Hildebert, op.cit, p472.

[3] بوعزيز يحي، **المصدر السابق**، ص 27.

[4] محمد الطيب العلوي، **المصدر السابق** ص 239.

[5] Isnard Hildebert, op.cit, p470.

في ماضيه كمناضل شيوعي لكي يكون فقط زعيم حركة قومية إسلامية عدوانية، مشتبهًا في أنه لجأ إلى العمل المباشر. تتمتع بهيبة الشيف (..) وقضى سنوات عديدة في السجن وفي المنفى يتمتع الحزب المصالي بشعبية كبيرة بين العمال الشباب"[1].

لقد شهد حزب الشعب المنحل أزمة حقيقية بعد مجازر 8 ماي 1945 وكذا منذ إعلان مصالي الحاج على الواجهة الجديدة "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" (M.T.L.D) دون استشارة واسعة داخل الإدارة السرية للحزب. حيث كان هذا الأخير تتجاذبه ثلاثة تيارات سياسية متباينة فيما بينها هم: دعاة الإبقاء على الإدارة السرية لحزب الشعب المنحل الذي يرغبون في العمل بعيدا عن مضايقات الإدارة الاستعمارية، دعاة تأسيس واجهة سياسية الراغبين في المشاركة في الفعاليات والانتخابات كأداة تعبير وتواصل مع الجماهير، دعاة نبذ العمل السياسي والإصرار على ضرورة تحضير الكفاح السياسي[2].

كان على مصالي الحاج مواجهة هذه الأزمة الناشئة في الحزب مما اضطرّه للدعوة إلى عقد المؤتمر الأول لحزب الشعب المنحل بعد الحرب العالمية الثانية، كان ذلك في السرية خلال يومي 15و16 فيفري 1947 في الجزائر العاصمة؛ حيث انعقد اليوم الأول في منزل المناضل مهدي عمراني ببوزريعة أما اليوم الثاني في ورشة صناعة وتعبئة المشروبات الغازية للمناضل مولود مليان بحي الحامّة[3]. حيث شهد هذا اللقاء نقاشا حادّا انتهى بقرارات ركّزت على الإبقاء على عمل الإدارة السرية والموافقة على تأسيس الواجهة السياسية سابقة الذكر. وكذا قرار إنشاء منظمة خاصّة عسكرية سرية (O.S)؛ حيث عهد لها أمر التحضير للكفاح المسلّح[4].

كما تقرّر إنشاء لجنة خماسية لقيادة الحزب مكونة من السادة مصالي الحاج رئيسا. حسين لحول مسئولا للدعاية والصحافة. الأمين دبّاغين مسئولا للشؤون الخارجية. أحمد بودة رئيسا للمنظمة السياسية. بوقادوم مسئولا عن نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

كما تمّ تعيين محمد بلوزداد لقيادة أركان المنظمة الخاصّة كرئيس، أما حسين آيت أحمد نائبا له في منطقة القبائل ومحمد بوضياف كمسؤولا عن عمالة قسنطينة.

3-جمعية العلماء المسلمين:

استعادت جمعية العلماء المسلمين نشاطها برئاسة جديدة تولاّها الشيخ البشير الإبراهيمي؛ حيث عقدت مؤتمرها التاسع والأول بعد الحرب العالمية الثانية في 21 جويلية 1946ح حيث صادقت خلاله على قانون أساسي جديد ولائحة تتعلّق بالحالة التربوية الثقافية والدينية.

لقد ركّزت الجمعية نشاطها على تأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرّة في المدن والقرى والمداشر وكذا على دعم بناء المساجد الحرّة، كما توّجت نشاطها الثقافي والديني من خلال تأسي معهد عبد الحميد

---

[1] Ibid, p471.

[2] عبد الرحمان بن العقون، **المصدر السابق**، ص13.

[3] نفسه، ص14.

[4] محمد الطيب العلوي، **المصدر السابق**، ص 240.

بن باديس بقسنطينة؛ حيث قدّم البديل للطلبة الجزائريين الذين كانوا يذهبون الى جامع الزيتونة لمواصلة تعليمهم[1].

سياسيا؛ ناصرت جمعية العلماء المسلمين خلال هذه الفترة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في انتخابات 2 جوان 1946 لاختيار نواب المجلس التأسيس الفرنسي؛ وكان مبرر الجمعية في ذلك أنّ رجال الاتحاد أفضل من مرشّحي الإدارة الفرنسية من جماعة (بني وي وي). يبدو أن هذه الأخيرة قد اختارت بين السيئ والأسوأ في ظل الفراغ الموجود في تمثيل الجزائريين. هذا ما يطرح تساؤل على استمرار التصاق جمعية العلماء المسلمين بجماعة النواب ودعاة الإدماج سابقا أم أنّ هذا التوجه المعتدل الذي يقبل بأبسط المكاسب حفاظا على مؤسسات الجمعية واستمرار نشاطها.

استنتاج:

إذا ما كانت الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية قد عرفت تطورا في مطالبها وتوجهها الوحدوي نحو العمل السياسي الموحد في الكثير من المحطات السياسية إلا أن نهاية الحرب بزلزال 8 ماي 1945 قد أدى إلى تفككها ورجوعها إلى خلافاتها السابقة بشكل أكثر حدّة خاصة بين الاتحاد الديمقراطي الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية. كما انه رغم بروز محاولة للتقريب في ما بينها من خلال الدعوة إلى تأسيس جبهة الدفاع عن الحرية في 1951 إلا أنها لم تعمّر طويلا وسرعان ما تفككت بسرعة من خلال انسحاب فرحات عباس منها في ماي 1952 وتبعه مصالي الحاج أيضا في نوفمبر 1952. مما يعطي انطباع بأنها قد ولدت ميتة وهذا ما يفسّر تفككها السريع.

[1] نفسه، ص 231.

المحور الثامن: قانون 20 سبتمبر 1947 وموقف الجزائريين منه.

تمهيد

1-ظروف ودوافع صدوره.

2-أهم بنوده.

3-المواقف المختلفة منه.

أ)موقف المعمرين.

ب)موقف الحركة الوطنية الجزائرية.

4-مصيره ومآله من التطبيق (انتخابات المجلس الجزائري 1948).

استنتاج

تمهيد:

منذ مطلع 1946 سعت إدارة الاحتلال الفرنسي للتخفيف من حدّة مواقفها نسبيا من الحركة الوطنية بدليل إصدار العفو الشامل على السياسيين المعتقلين في أفريل 1946؛ اثر حوادث 8 ماي 1945؛ كان ذلك محاولة لامتصاص غضب الحركة الوطنية الجزائرية حيث تتّضح هذه السياسة الفرنسية الجديدة من خلال طرح ما يعرف بإصلاحات أو القانون الخاص للجزائر 20 سبتمبر 1947.

1-ظروف ودوافع صدوره.

بعد الحرب العالمية الثانية وقع خلاف حاد في فرنسا حول السياسة التي يجب إتباعها تجاه الجزائر بعد أن نصّ دستور الجمهورية الرابعة أكتوبر 1946؛ على أن العمالات الجزائرية الثلاثة فرنسية مع ترك حرية التصرف للبرلمان الفرنسي بشأن وضع التنظيم الإداري الخاص بها[1].

من هذا المنطلق عملت الحكومة الفرنسية على وضع قانون خاص بالجزائر صدر في 20 سبتمبر 1947؛ بعد مصادقة البرلمان الفرنسي بأغلبية 322 صوتا ضد أصوات النواب الجزائريين الذين قاطعوا الجلسة وكذا معارضة الشيوعيين[2].

*تدهور أوضاع الجزائريين.

تصاعد مطالب الحركة الوطنية الجزائرية.

*رغبة الفرنسيين في تهدئة وامتصاص غضب الحركة الوطنية والجزائريين من جرّاء ما سلّط عليهم من قمع اثر انتفاضة 8 ماي 1945.

*ضغط المعمرون في الجزائر للحصول على قانون خاص يضمن لهم نوعا من الاستقلالية التي يمكن أن تمهد للحصول على حكم ذاتي في المستقبل واستقلال عن المتربول لاحقا على نمط ما وقع في الو.م.أ عندما استقلت عن التاج البريطاني.

2-أهم بنوده.

اشتمل هذا القانون الخاص على العديد من البنود أبرزها المادة الأولى التي تعتبر الجزائر قطعة فرنسية تنقسم إلى ثلاثة عمالات. أو النقطة المتعلقة بتحقيق المساواة بين الفرنسيين والجزائريين، وكذا إقرار فصل الدين الإسلامي عن الدولة، بالإضافة لإقرار تأسيس مجلس جزائري منتخب من 120 عضو مناصفة بين المسلمين والفرنسيين؛ هذا المجلس بإمكانه مناقشة المشاريع والميزانية لكن قراراته تكون غير تنفيذية إلا بعد موافقة الجمعية الوطنية في فرنسا.

وقع رئيس الجمهورية الفرنسية "فانسان أوريول" وكذا رئيس الحكومة الفرنسية "بول رمادي" على القانون الخاص للجزائر.

---

[1] يحي بوعزيز، **المصدر السابق**، ص 68.

[2] نفسه، ص 69.

3-المواقف المختلفة منه.

أ)موقف المعمرين:

رغم تحفظ المعمّرون في البداية على بنود هذا القانون الخاص بسبب النقاط الايجابية التي تخدم المسلمين الجزائريين إلا أنهم وافقوا عليه لاحقا لإدراكهم عدم جدّية فرنسا في تطبيقها، وكذا للمزايا التي يقدّمها لهم هذا القانون خاصّة فيما يتعلّق بالاستقلالية.

يجب القول هنا بخصوص رأي المعمرين في مخاطر هذا القانون الخاص على نفوذهم؛ أنّ المعمرون من خلال نواب القطر الجزائري في المجمّع ألأول (الفرنسيين)؛ قد اعترضوا على تسمية "ايدمون ناجلان" كوال عام في الجزائر "إلا بعد أن التزم لهم بتحريم المجلس عن الوطنيين والتقدميين أو أي رجل تحرّري".

ب)موقف الحركة الوطنية الجزائرية.

لا يوجد حل آخر غير حل دولة متميزة عن الدولة الفرنسية: ومن هنا رفض السياسيون الأهالي للقانون الأساسي الصادر في 2 سبتمبر 1947، والذي لا يعترف باستقلالية الجزائر[1]. ومع ذلك، فإن القوميين لا يتفقون على ذلك بعد نقطتان: هل يقبل الأوروبيون بالجنسية الجزائرية أم لا؟ هل ستكون الدولة الجزائرية مستقلة تماما أم فيدرالية مع الاتحاد الفرنسي؟ بما يتجاوز المستوى السياسي، يتم طرحهم من منظور الحضارة: في الواقع، هل ستشكل الجزائر، أم لا، دولة إسلامية جديدة؟ لا أحد يستطيع أن يقول حتى الآن ما هو الحل الذي ستدعمه الكتلة المحلية يومًا ما"[2].

عارضت الحركة الوطنية الجزائرية هذا القانون الخاص لعدّة اعتبارات منها أنّه حضّر من طرف واحد ولم تستشر في إعداده، كما أنّه كرّس مسألة الجزائر المحتلة من خلال مادّته الأولى، بالإضافة لعدم العدالة في توزيع مقاعد المجلس الجزائري، فكيف لـ 800 ألف فرنسي يمثلهم 60 نائبا، في حين أنّ 10 ملايين جزائري يمثلهم كذلك 60 نائبا مما يعد عدم عدالة في توزيع مقاعد المجلس الجزائري وفق التوزيع الديمغرافي للمجموعات السكانية في الجزائر.

كان هذا الدستور في الواقع يتضمن استثناءات واحترازات ومواد محتملة التفاسير، فالجمعية الجزائرية كجمعية تأسيسية كانت طبعا تحت رحمة الوالي العام والحكومة الفرنسية. فقراراتها تعتبر في حقيقة الأمر وبهذه الكيفية ذات صبغة استشارية وللجهاز الاستعماري الحقّ في قبولها أو رفضها وردّها للجمعية التأسيسية.

كانت مواد هذا القانون الخاص قد وضعت بشكل يسمح لاحقا للمادة الموالية لانتزاع ما أثبتته المادة السابقة أو لتفسيرها بطريقة تسمح بإفراغها من الايجابيات ووضع قيود لها؛ إن هذا السلوك من المشرّع الفرنسي لم يكن عفويا بل مقصودا من أجل الحفاظ على مصالح المتربول في الجزائر وعدم منح الجزائريين نوعا من السلطة التي من شأنها الحد من سلطة المستعمرين.

---

[1] Isnard Hildebert, op.cit, p472.

[2] Ibid, p473.

كان هذا الدستور الذي أقام الفرنسيون حوله ضجة؛ "لا يحمل إلا خيالا بسيطا وخادعا من رغبات الجزائريين، والذي يسلب باليد اليمنى ما يعطيه باليد اليسرى". كما صرح الكاتبين كوليت وفرانسيس جونسون بشأنه قائلين:"لم يكن هذا الدستور ليخشى خطره في يوم ما على السيادة الفرنسية"[1].

4-مصيره ومآله من التطبيق (انتخابات المجلس الجزائري 1948).

لم تطبق فرنسا في الواقع مواد القانون الخاص للجزائر 1947 إلا النقاط التي تخدم الطرف الفرنسي أو المعمرين في الجزائر وتغاضت عن المواد التي تخدم الطرف المسلم والجزائري مما يبرز مكر إدارة الاحتلال وعدم جدّيتها في القيام بإصلاحات جدّية تسمح بحل المشكلة الجزائرية بدليل إقدامها على تزوير انتخابات أول مجلس جزائري منتخب في 1948؛ حيث أقدمت الإدارة الاستعمارية بداية على اعتقال مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية مع التضييق على الوطنيين الجزائريين[2]؛ تمهيدا للتلاعب بنتائج هذه الانتخابات هذا ما يفسر أن نتائجها كانت محسومة مسبقا حيث قسمت الستون مقعدا المخصّصة للمسلمين الجزائريين في هذا المجلس وفق ما يلي: 9 مقاعد لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، 8 مقاعد للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، 2 مقاعد أحرار، 41 مقعد للموظفين الجزائريين في الإدارة الاستعمارية أو يصطلح على تشبيههم بجماعة "بني وي وي".

لقد علّق اسنار الدبير (Isnard Hildebert) على تداعيات الانتخابات المزورة على أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية بقوله: "من الداخل، تتطور المسألة الجزائرية أيضًا. حقيقة مهمة: كانت الانتخابات الجزائرية الأخيرة بمثابة الانهيار الوحشي غير المتوقع للأحزاب الوطنية الجزائرية: فقد حصلوا في المجمع الثاني للجمعية على 17 صوتًا فقط. الشيوعيون، بعد أن جمعوا عددا ضئيلا، ليس لديهم ممثلون أصليون؛ وذهب 43 مقعدًا من أصل 60 إلى المستقلين، وتم انتخاب العديد منهم، في أوراني على وجه الخصوص، كأعضاء مستقلين في الاتحاد الفرنسي الإسلامي. لا شك أن القوميين يتهمون الإدارة الجزائرية بالتدخل العاجل لجلب الناخبين الأصليين بسهولة شديد التأثر، للتحدث لصالح المرشحين الذين يختارونهم. (التفسير مناسب، لكن هل هو صحيح تمامًا؟ إن لعبة القوميين، في الكتلة الصامتة الهائلة للسكان الأصليين، هي لعبة الأقليات النشطة، ولكن الأقليات. ومثيرة للجدل. تتهم حركة انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) الاتحاد الديمقراطي المسيحي بأنه حزب المثقفين. البرجوازية، التي لا تهتم بمصير الشعب. الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A) يدين ديماغوجية حركة انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) التي يمكن للحكومة العامة أن تستغل تجاوزاتها وخرقها وحتى تهاونها (..) في كل مرة يحاول فيها الفرنسيون والمسلمون في الجزائر تحقيق التقارب لصالح الجميع"[3].

---

[1] عبد الرحمان بن العقون، **المصدر السابق**، ص39.

[2] محمد الطيب العلوي، **المصدر السابق**، ص 236.

[3]Isnard Hildebert, op.cit, pp473-474.

كانت في الواقع انتخابات المجلس الجزائري 1948 آخر صفعة لمن لازال يؤمن بالعملية السياسية السلمية مع فرنسا لتسوية المشكلة الجزائرية ونيل الحقوق المسلوبة.

استنتاج

أثبت تجربة الإصلاحات الفرنسية من خلال القانون الخاص للجزائر 1947 عدم جدّية الفرنسيين في التعامل مع المشكلة الجزائرية بما يسمح إلى تحقيق المساواة والعدالة بين المجموعات السكانية في الجزائر مما يدفع الجزائريين إلى اختيار وسائل بديلة لتحقيق مقاصدهم في التحرر والاستقلال وهذا من شأنه دعم التيار الثوري والمسلح في المستقبل مقارنة بدعاة العمل السياسي السلمي أو الثورة بالقانون.

المحور التاسع: المنظمة الخاصة ونشاطها.

تمهيد

1-تأسيسها وهيكلتها.

2-أعمالها ونشاطها.

4-عراقيلها واكتشافها وعلاقتها بحركة انتصار الحريات الديمقراطية.

استنتاج

تمهيد:

كانت ظروف تأسيس المنظمة الخاصة ترتبط في الواقع بتداعيات حوادث 8 ماي 1945 التي دعمت مسعى دعاة الحل الثوري المسلح مقابل الحل السلمي والسياسي والذي عانى الجفاء والرفض والقمع من إدارة الاحتلال الفرنسي، ولعل ذلك ظهر بوضوح في القمع التعسفي الذي واجهت به فرنسا المظاهرات السلمية للجزائريين. كما كان أيضا استجابة لنضج الفكر الاستقلالي للحركة الوطنية.

1-تأسيسها وهيكلتها.

انبثقت في الواقع اثر اجتماع حزب الشعب المنحل يومي 15و16 فيفري 1947 في الجزائر العاصمة؛ حيث تقرّر إنشاء منظمة خاصّة عسكرية سرية (O.S)؛ عهد لها أمر التحضير للكفاح المسلّح[1]. كما تمّ تعيين محمد بلوزداد لقيادة أركان المنظمة الخاصّة كرئيس، أما حسين آيت أحمد نائبا له في منطقة القبائل ومحمد بوضياف كمسؤولا عن عمالة قسنطينة[2].

في سنة 1948 أصيب محمد بلوزداد بمرض عضال فخلفه على رأس المنظمة الخاصة حسين آيت احمد حيث تشكلت قيادة أركانها من:

*حسين آيت احمد رئيسا.

*عبد القادر بلحاج مدرب ومفتش عام.

*محمد بوضياف مسؤولا عن عمالة قسنطينة.

*جيلالي رجّيمي مسؤولا عن عمالة الجزائر رقم 1.

*محمد مبارك مسؤولا عن عمالة الجزائر رقم 2.

* احمد بن بلّة مسؤولا عن عمالة وهران.

*محمد يوسفي مكلّفا بالاتصالات والاستعلامات[3].

بعد وقوع الأزمة البربرية داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية والتي كان حسين آيت أحمد من المتهمين فيها حسب التحقيق الذي أجرته إدارة الحركة؛ أقيل تأديبيا من رآسة المنظمة الخاصة وعيّن بدلا عنه أحمد بن بلّة كرئيس لها حيث كانت قيادتها وفق ما يلي:

*أحمد بن بلّة رئيسا.

* عبد القادر (جيلالي) بلحاج مدرب ومفتش عام ومنسق مع المصالح العامة.

* محمد يوسفي مكلّفا بالاستعلامات والتكوين العسكري.

* محمد بوضياف مسؤولا عن عمالة قسنطينة ونائبه العربي بن مهيدي.

* جيلالي رجّيمي مسؤولا عن عمالة الجزائر رقم 1.

---

[1] بوعزيز يحي، **المصدر السابق**، ص 33.

[2] نفسه، ص 34.

[3] نفسه، ص 35.

* احمد محساس مسؤولا عن عمالة الجزائر رقم 2.

*عبد الرحمان سعيد مسؤولا عن عمالة وهران ونائبه حمّو بوتليليس[1].

كانت المنظمة الخاصة تمتاز بقانون داخلي صارم يتضمن اصدار عقوبات صغيرة، متوسطة وكبيرة تصل الى الاعدام. كما وضعت شروط صارمة للمناضلين الراغبين في الانتماء اليها لكونها تعتمد على السرية التامة في عملها؛ من ذلك الايمان بالقضية والأمانة والثقة والشجاعة...الخ. كما انه كان من الصعب الخروج من المنظمة في حالة الانظمام اليها.

2-أعمالها ونشاطها.

عملت المنظمة الخاصة للتحضير إلى الكفاح المسلح وفق مخطط عمل ونشاطات يمكن حصرها فيما يلي:

* اختيار منذ البداية العناصر الشجاعة والمخلصة من داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وفصلها عن الحياة الحزبية السياسية للتفرغ إلى العمل الثوري والمسلح.

*تأسيس خلايا تدريب للمناضلين في المنظمة الخاصة في مختلف المناطق خاصة بالشرق والوسط والجنوب الشرقي من خلال تكوينهم عسكريا وسياسيا؛ من خلال تزويدهم بمعلومات عسكرية نظرية وتطبيقية خاصة بأسلوب حرب العصابات وكذا تدريبهم على استعمال السلاح وتفكيكه وصيانته وصنع القنابل. وقد وصفهم احد قادتها بقوله أنّ :"معنويات المناضلين مرتفعة جدّا وهم متحمّسون وفخورون لانتائهم الى نخبة اختيرت بدقّة وهم يبذلون كلّ جهدهم لاستيعاب ما يتلقّونه برغبة نابعة من قلوبهم لأنّهم اكتشفوا ميادين وآفاق جديدة".

*محاولة الحصول على السلاح بجميع الوسائل؛ حيث شرعت المنظمة في جمع السلاح وشرائه وكانت ليبيا وتونس مناطق حيوية لشراء السلاح وتهريبه عبر منطقة وادي سوف بالخصوص والتي زارها محمد بلوزداد شخصيا وأسس أول خلية بها للمنظمة الخاصة برئاسة احمد ميلودي الذي تكفل بنقل شحنة السلاح الأولى من ليبيا نحو الاوراس باستعمال القوافل وحافلات النقل.

لقد عبّرت المنظمة الخاصة منذ البداية على مشكلة نقس السلاح ومخاطرها في مواجهة قوة عظمى عضو في الحلف الأطلسي؛ وضمن هذا الإطار يقول حسين آيت أحمد:"..هنا تبرز نقاط الضعف للمنظمة، الضعف القاتل للثورة، نحن ينقصنا السلاح والمال، ليس لدينا لا السلاح ولا المال، مقارنة مع قوة عسكرية لديها أحدث تسلح في القوات البرية والجوية والبحرية، جيش كلاسيكي مع قوة تقاليده وخبرته، والمنظمة الخاصة، لا تملك حتّى الأسلحة الكافية لتكوين عناصرها"[2].

حاولت المنظمة الخاصة من تأسيسها بذل جهود كبيرة من أجل الحصول على السلاح والذخيرة، وهذا ما أدى بهم للاهتمام بالجبهة الجنوبية الشرقية كمنطقة مفضلة لجلب السلاح، لما عرفت به من شهرة في

---

[1] بوعزيز يحي، **المصدر السابق**، ص 39.

[2] سعيدي وهيبة، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)**، دار المعرفة،الجزائر، 2009، ص18.

تجارة السلاح وسهولة الحصول عليه عبر المنافذ الصحراوية في تونس وليبيا عبر منطقة وادي سوف؛ وانتقل محمد بالوزداد نفسه لهذه الغاية، ونشط ضمن هذه المهمة كل من إبراهيم عصامي المنحدر من وادي سوف والقاطن في بسكرة وأحمد ميلودي مسؤول قسمة وادي سوف[1].

وهكذا تمت هذه العملية الأولى للمنظمة الخاصة لجلب السلاح في 1947 حيث تمّ تسليم 300 ألف فرنك قديم من طرف أحمد محساس إلى محمد عصامي والذي بدوره منحه الى احمد ميلودي حيث كلّ هذا الأخير ميهي بشير المدعو محمد بلحاج بالذهاب إلى ليبيا لشراء الأسلحة رفقة بشير بن موسى وعبد القادر العمودي وبالقاسم عدوكة. وكانت الكمية المقتناة تتمثل في 33 بندقية فردية نصف آلية من نوع ستاتي ايطالية الصنع. نقلت لاحقا من الوادي إلى بسكرة على متن حافلة دقليون Deglione وكانت ملك لمعمر ايطالي؛ ولفّت البنادق بالحصير لكي لا يتم اكتشافها، ووضعت بقية الأسلحة في صناديق وسلمت إلى الحافلة، على أساس أنّها طرود عادية[2].

وقد وصلت هذه الشحنة إلى بسكرة؛ حيث كان في استلامها مجموعة مناضلين منهم العربي بن مهيدي كمال زراري، الهاشمي طرودي. تمّ نقل هذه الشحنة إلى قسنطينة من طرف عبد الحفيظ بلبكري واستلمها عن المنظمة الخاصة بقسنطينة المناضل عبد الرحمان قيراس برفقة المناضلين مشاطي محمد وحباشي عبد السلام وخبئوها في محل المناضل العربي بن كينيدة. ووفقا لرواية يوسف بن خدة فان هذه الشحنة قد تمّ توزيعها فيما بعد على هياكل المنظمة الخاصة في كل من سكيكدة وعنابة وزيغود يوسف(سمندو) وسطيف وقسنطينة لاستعمالها في تدريب مناضلي المنظمة الخاصة[3].

*إعداد المخابئ في مختلف المناطق خاصة بالأوراس والقبائل وبالمدن الكبرى. وإنشاء شبكات خاصة باختيار الملاجئ السرية لإخفاء المناضلين والأسلحة والذخيرة بالإضافة إلى أجهزة الاتصالات.

*السعي إلى غرس روح النظام والانضباط لدى المناضلين المنتمين لها.

*تقسيم البلاد جغرافيا واستراتيجيا إلى مناطق ونواحي ثم لاحقا تفويج المناضلين إلى خلايا وفرق باعتماد السرية التامة في ذلك والصرامة حتّى أن التدريبات كان يشرف عليها مدرّبون مقنّعون، ولا يعرفون بأسمائهم الحقيقية بل أسماء بديلة للتمويه والسرية. كما كان القادة المكلّفون بمراقبة التدريبات يتنقلون ويؤدون مهامهم السرية الموكلة لهم مستعملين الأقنعة في ذلك[4].

*القيام بإنشاء جهازا خاصّا مهمته القيام بمتابعة ومراقبة تحركات الأجهزة العسكرية الفرنسية بمختلف أنواعها وكذا تعقب العناصر المتعاونة مع الإدارة الاستعمارية والتي كان الفرنسيين يستعملونهم للتجسس على الوطنيين.

---

[1] الطاهر جبلي، **الإمداد بالسلاح أثناء الثورة التحريرية 1954-1962**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015،ص51.

[2] نفسه، ص51.

[3] نفسه، ص52.

[4] محمد الطيب العلوي، **المصدر السابق**، ص ص 241-242.

*قيام المنظمة ببعض العمليات خلال عامي 1948و1950 التي تستهدف الحصول على الأموال والسلاح والمتفجرات من المؤسسات الاستعمارية لحاجتها المادية لتموين نشاطات المنظمة خاصة مسألة التسليح؛ من ذلك الهجوم على بريد وهران في منتصف ليل 6 افريل 1949 والاستحواذ على ثلاثة ملايين فرنك فرنسي قديم[1] في عملية جريئة للغاية واحترافية تعبّر عن التكوين المتميز لعناصر المنظمة الخاصة. وكذا اقتحام مخزن للمتفجرات بنواحي العاصمة، وكذا عملية منجم الوانزة في تبسة[2] .

3-عراقيلها واكتشافها وعلاقتها بحركة انتصار الحريات الديمقراطية.

واجهت المنظمة الخاصة العديد من العراقيل والتحديات في سبيل نجاح مهمتها في التحضير للكفاح المسلح يمكن تحديدها فيما يلي:

*الصعوبات المالية الضرورية للحصول على السلاح مما فرض عليها اللجوء إلى تنفيذ هجوم على بريد وهران في 6 افريل 1949[3].

*نقص الاعتمادات المالية التي تقدمها حركة انتصار الحريات الديمقراطية لتمويل نشاط المنظمة الخاصة حيث يتم منح النشاطات السياسية والانتخابية الأولوية في ذلك؛ ولعلّ ذلك ظهر بوضوح منذ 1951 بسبب موضوع التدريب العسكري لبعض المناضلين في المدرسة العسكرية بالقاهرة وهو ما لم تهتم به اللجنة المركزية للحركة.

*صعوبات الحصول على السلاح ونقله بشكل آمن من متابعة الفرنسيين.

*الرقابة المستمرة الفرنسية خاصة بعد الشكوك التي طرحتها مصالح مخابراتها واستعلاماتها اثر تنفيذ عمليتي بريد وهران والهجوم على مخزن المتفجرات قرب العاصمة.

*تأثر المنظمة بأزمات الحركة خاصة مشكلتي الأمين دباغين مع مصالي الحاج وإقالته من الحزب، أو الأزمة البربرية 1949 وكذا الصراع بين المركزيين والمصاليين الذي سيؤثر كثيرا في تأخير عملية الإعداد لتفجير ثورة التحرير.

*اكتشاف المنظمة الخاصة في 18 مارس 1950 اثر أحداث تبسة الشهيرة والمرتبطة بتداعيات مشكلة الأمين دبّاغين؛ والتي ضربت جهاز المنظمة الخاصة في مقتل حيث اعتقل أزيد من 200 عضو منها بما في ذلك الرئيس احمد بن بلة وقدموا إلى المحاكمات العسكرية[4]. مما فرض على بقايا أعضاء المنظمة الخاصة التي لم تعتقل أن تتنقل بأسماء مستعارة والاختباء في الجبال والبوادي إلى غاية انحصار إعصار الاعتقالات والمحاكمات الجارف. كان من شأن هذه الأزمة التأثير في أعضائها المسجونين وغير

---

[1] بوعزيز يحي، **المصدر السابق**، ص 42.

[2] محمد الطيب العلوي، **المصدر السابق**، ص 247.

[3] بوعزيز يحي، **المصدر السابق**، ص41.

[4] نفسه، ص ص 51-52.

المسجونين حيث اتهموا إدارة الحزب بالتخلي عنهم[1]. أن أبطأت نشاط المنظمة وأخرت عملية تفجير الثورة المسلحة واهتزاز علاقتها مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

*تدهور العلاقات بين المنظمة الخاصة وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وإدارة الحزب التي أنكرت انتماء المنظمة الخاصة إليها؛ واعتبرت ما حدث مؤامرة استهدفتها؛ لذا قرّرت حل المنظمة الخاصة فرض أعضائها الانسياق مع قرار الحزب مما سيؤدي إلى توتر العلاقة بينهما وهذا ما جعل مصالي الحاج يعتبر من تبقى من المنظمة الخاصة في حالة نشاط خارج إطار الحزب "متمردون". من شأن هذه المسألة التأثير في موقف مصالي الحاج من ثورة التحرير مستقبلا.

استنتاج

شكل تأسيس المنظمة الخاصة تطورا نوعيا في مواجهة الجزائريين للاحتلال خاصة خلال القرن العشرين الذي خفتت فيه المقاومة الشعبية تاركة المجال للعمل السياسي؛ حيث أعاد هذا المولود الجديد بعث فكرة الخيار الثوري المسلح كحتمية في مواجهة الغطرسة والتعنّت الاستعماري في الاستجابة لمطالب الجزائريين.

[1] محمد الطيب العلوي، **المصدر السابق**، ص 247.

المحـور العاشـر: أزمــة حركــة انتصــار الحريــات الديمقراطيــة وتأســيس اللّجنــة الثورية للوحدة والعمل.

تمهيد

1- أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

2- وتأسيس اللّجنة الثورية للوحدة والعمل.

3-تأثير الوضع السياسي في التحضير لاندلاع ثورة التحرير.

استنتاج

تمهيد

لقد شكلت السنتين اللّتان سبقتا عملية تفجير ثورة التحرير الوطني أكبر تحدي لمفجري ثورة التحرير خاصة بسبب حالة الخصام والتصادم بين طرفي النزاع في حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين المصاليين والمركزيين.

1- أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

كان مصالي الحاج زعيما شعبيا لحزب الشعب، "هذا الحزب الذي تأسس سنة 1937 ظل هو العمود الفقري في سياسة المطالبة باستقلال الجزائر والعمل على تحقيق ذلك بكافة الوسائل ومنها السلاح، وفي مرحلة قريبة من بداية الثورة جرى داخل الحزب بعض الخلاف حول الطرق المؤدية للاستقلال: هل هي مقاطعة العمل السياسي داخل النظام أو التعامل مع النظام بوجهين: وجه ظاهري تمثله المشاركة في الانتخابات ووجه باطني أو سري وهو الإعداد لثورة مسلحة، وقد استقر الرأي على ذلك المنهج فأصبحت (حركة الأنصار) هي الوجه السياسي الظاهري و (المنظمة الخاصة) هي النواة لتحضير الثورة في السرية، بينما بقي حزب الشعب الذي حلته السلطة الفرنسية واعتبرته خطرا على أمن الدولة ومصير الجزائر الفرنسية، هو التنظيم الذي يغطي الاثنين وهو المرجع في السياسة وفي العمل المسلح"[1].

أصيبت حركة انتصار للحريات الديمقراطية في مقتل نتيجة الأزمات المتعددة التي عرفتها بداية من أزمة لمين دباغين 1948 وصولا إلى الأزمة البربرية 1949 إلى أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة مارس 1950 وصولا إلى أخطر أزمة شطرت الحزب إلى غير عودة بين جناحين متخاصمين متنافسين هما أنصار مصالي الحاج (المصاليون) وأنصار اللجنة المركزية (المركزيون).

ومن العوامل المساهمة في ظهور وتجدد الصراع بين مصالي الحاج واللجنة المركزية للحزب:

*مضاعفات المشاركة في الانتخابات وما خلفته من استياء داخل الحركة والمنظمة الخاصة.

*تباين التيارات المتصارعة في الحركة والحزب بعد مجازر 8 ماي 1945 واعادة ظهورها للعلن من جديد (ادارة سرية، حزب شرعي، تيار مسلح).

*مشكلة لمين دباغين مع الحركة عام 1949 وما خلفته من تفاعلات وأضرار لما يمثله من مكانة في الحركة.

*اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950 وما ترتب عن ذلك من آثار مسّت المنظمة والحركة معا.

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي (1954-1962)**، ج10، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص18.

*بروز خلافات داخل الحركة حول موضوع التدريب العسكري لبعض مناضلي في المدرسة العسكرية بالقاهرة وهو ما لم تهتم به اللجنة المركزية للحزب.

*تزايد نفوذ اللجنة المركزية وتبنيها اجراءات انفرادية أساءت لرئيس حركتها مصالي الحاج والتي أشعرته باهتزاز مكانته.

*غياب مصالي الحاج عن الجزائر ووجوده في الإقامة الجبرية بمدينة نيّورث (Niorth) مما منح اللجنة المركزية نوعا من حرية التصرف تطورت لاحقا للمطالبة بصلاحيات واسعة.

* اتّصاف شخصية مصالي الحاج بنوع من التشدد والتسلط والانفرادية في سياسته أو اتخاذه بعض القرارات مما أغضب العديد من الأطراف، خاصة مع تأكيده على منحه السلطة المطلقة لتسيير الحزب.

*الصراع على زعامة الحزب والحركة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية.

وهكذا وبحلول سنة 1951 بدأت المشاحنات تدب داخل الحركة خاصة مع طرح موضوع التدريب العسكري لبعض مناضلي الحزب في المدرسة العسكرية بالقاهرة، وهو ما لم تهتم به اللجنة المركزية، ليختلفوا لاحقا في أفريل 1953 علانية حين انعقد المؤتمر الثاني للحركة وكان علنيا توّج بقرارات أهمها إقرار مبدأ الجماعية في القرار والتسيير، وسيادة رأي الأغلبية على الأقلية مهما كان مركزها أو ماضيها.

في هذه الأثناء أحسّ رئيس الحزب مصالي الحاج وهو في الإقامة الجبرية بمدينة نيّورث (Niorth) بتحرك غير عادي فسّره بأنّها عملية تستهدفه شخصيا[1]، ونتج عن هذه الأزمة ثلاثة تيارات.

أ)تيار مصالي:

ويمثله الرئيس ومناصروه وكذا عنصرين من اللجنة المركزية هما أحمد مزغنة، مولاي مرباح، ويطلق عليهم المصاليين حيث يرفضون مبدأ القيادة الجماعية ويكرّسون الزعامة الفردية لمصالي مدى الحياة.

ب)تيار مركزي:

يضم معظم أعضاء اللجنة المركزية حوالي 27 عضو، وعرفوا بالمركزيين أو الإصلاحيين، حيث كانوا يصرّون على مبدأ القيادة الجماعية، مع تكريس رأي وقرار الأغلبية.

ج)تيار ثالث:

كان يمثل التوجه الثوري، والذي أصبح متضايقا من مختلف الممارسات السياسية العقيمة للحزب؛ كما كان يرفض التنازع الثنائي.

---

[1] الطاهر آيت حمو، **رجال صنعوا التاريخ (لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدّة)**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص ص 49-50.

يصرح يوسف بن خدّة بقوله "مع الأسف لم يبق الصراع في دائرة الحزب فقط بل خرج وانتشر في الشارع، وهو الذي أدى بالحزب إلى التفتت والانقسام إلى الكتلتين المذكورتين"[1].

تطور الصراع لاحقا إلى أن كل طرف من الطرفين اللذان يتنازعان السلطة في الحركة يقدم على عقد اجتماعات مستقلة ومنفصلة على الطرف آخر لعل أبرزها؛ اجتماع المصاليين في أورني ببلجيكا جويلية 1953، حيث أفضى المؤتمر إلى تأكيد الولاء المطلق لمصالي الحاج، والتنديد بالخروج عن قوانين وسياسة الحزب في إشارة إلى اللجنة المركزية والتي أقدم في هذا اللقاء على حلّها، مع دعوة الحضور للتمسك بالمبادئ الثورية.

جاء الرد من المركزيين من خلال اجتماعهم في العاصمة الجزائرية في أوت 1953؛ حيث خرجوا بقرارات أكدت على رفض التهم الموجهة إليهم من طرف المصاليين، مؤكدين نبذهم لعبادة الأشخاص وحجب الثقة على مصالي الحاج، مع التأكيد على مبدأ القيادة الجماعية، والتأكيد على المبادئ الثورية.

تصاعدت لاحقا الأزمة بتبادل الاتهامات مع فشل محاولات رأب الصدع رغم المحاولة الفاشلة التي قامت بها اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي تأسست في 23 مارس 1954؛ حيث لم يلتحق بها سوى بقايا مناضلي المنظمة الخاصة وكذا أنصار اللجنة المركزية.

2-تأسيس اللّجنة الثورية للوحدة والعمل:

أمام هذا الوضع المتأزم يقول يوسف بن خدة " قامت جماعة من المناضلين تدعوا إلى وحدة الصف وتنادي بإقامة مؤتمر وحدوي، يجمع بين الكتلتين المتصارعتين، فكونت لجنة اجتمعت في شهر مارس 1954"[2].

تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954 بمدرسة الرّشاد التابعة للحزب في حي القصبة. أعضاؤها المؤسسون أربعة؛ ثلاثة منهم ينتمون إلى اللجنة المركزية وواحد إلى المنظمة الخاصة وهو محمد بوضياف، أما الآخرين حسين لحول، سيد علي عبد الحميد، محمد دخلي. حيث ضمت أعضاء من المنظمة الخاصة والمركزيين وامتنع المصاليين عن الانضمام إليها بحجة كونها مؤامرة من المركزيين تستهدفهم.

أسّسوا جريدة الوطني (le patriote) لتكون لسان حال هذه اللجنة، وصدر منها ستّة أعداد بالتقريب. انتقل محمد بوضياف الى باريس حيث أقنع ديدوش مراد وزيغود يوسف بأفكاره وكذا على الدخول إلى الجزائر، كما واصل اتصالاته بقيادة المنظمة الخاصة في مختلف المناطق مثل رابح بيطاط، عبد الحفيظ بوصوف، العربي بن مهيدي، رمضان عبد المالك، لخضر بن طوبال، بن مصطفى بن عودة، مصطفى

---

[1] نفسه، ص 61.

[2] الطاهر آيت حمو، **المصدر السابق**، ص 62.

بن بولعيد وغيرهم في الخارج مثل أحمد بن بلّة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، وتلى هذا العمل تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة في 5 أفريل 1954 والتي أعطت دفعا قويا لحركتهم الناشئة.

كما يصرح يوسف بن خدّة بخصوص تداعيات هذه اللجنة بقوله "نظرا للنشاط الكثيف الذي قام به بوضياف تحولت فكرة إقامة المؤتمر الوحدوي إلى فكرة القيام بالثورة المسلحة فورا"[1].

مع تقديري لما ورد كلام يوسف بن خدّة إلا أنّ محاولة ربط تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل باجتماع لجنة 22 وتفجير الثورة قد جانبه الصواب ويبدو كمحاولة فاشلة من المركزيين لإظهار دورهم في عملية تفجير ثورة التحرير. يضاف إلى ذلك أنّ هؤلاء كانوا دوما يصرون على فكرة الإجماع في تفجير الثورة يضاف إلى ذلك عدم وجود أعضاء من المركزيين في اجتماع 22 مع تخلفه عن تأييد ثورة التحرير منذ البداية إلى غاية ربيع 1955.

إن كلامي هذا لا يقلل من قيمة اللجنة الثورية للوحدة والعمل في هذه الفترة؛ يكفي أنها وفرت مناخ اتصال لأعضاء المنظمة الخاصة حيث بتقاربهم مجددا بعد أزمة اكتشافها في 1950 وتداعياتها، مما سهل عملية التحضير لتفجير ثورة التحرير بين قادتها.

3-تأثير الوضع السياسي في التحضير لاندلاع ثورة التحرير:

في الواقع الأوضاع التي سبقت تفجير ثورة التحرير الجزائرية، يمكن القول أنّها كانت جدّ عصيبة ومتدهورة في الكثير من جوانبها إن كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية؛ لكننا مع ذلك كنا نلمس تزايد للوعي السياسي خاصة بفكرة الاستقلال مع تصاعد المطالب الوطنية رغم الإخفاقات المتتالية في تحقيق الوثبة المنشودة ولو مؤقتا وهو الاستقلال وطرد الدخيل الأجنبي.

قبل اندلاع الثورة الجزائرية "كان الاستعمار قد انتهى تقريباً من مهمته الأساسية، الخاصة بالمسخ والتشويه والتجهيل. قبل اندلاع ثورة نوفمبر إلى أن حوالي 19% فقط، من الجزائريين متعلمون، يدخل في هذه النسبة المئوية من يحسن القراءة والكتابة سواء بالعربية أو بالفرنسية، وكانت جامعة الجزائر التي تعد، نظرياً، من أكبر جامعات فرنسا تجمع في مدرجاتها حوالي ستة آلاف طالب، لا يزيد عدد الجزائريين منهم عن خمسمائة طالب، معظمهم من أبناء الطبقات التي صنعها الاستعمار لخدمة مصالحه"[2].

شكلت أزمة الحزب بين المصاليين والمركزيين أكبر تحد لمفجري ثورة التحرير مما فرض عليهم ضرورة التعجيل بالعملية الثورة خوفا في تورط مناضلي المنظمة الخاصة في دوامة وتعقيدات هذا الانقسام. يضاف إلى ذلك صعوبات الحصول على غطاء سياسي له علاقة بالحزب من أجل تفجير ثورة التحرير الوطني.

في هذه الظروف ولدت مجموعة 22 والتي اجتمعت في ضاحية صالمبي (المدنية) بالجزائر العاصمة في شهر جوان 1954 ببيت المناضل الياس درّيش. مع ان الاجتماع لم يشترك به فعليا سوى 21 عضوا

---

[1] نفسه.

[2] العربي الزبيري، **المصدر السابق**، ص ص 20-21.

ترأس الاجتماع بحكم السن المناضل الشهيد مصطفى بن بولعيد. طرح في جدول أعماله ثلاث نقاط تتعلق بتحضيرات المنظمة الخاصة وأزمة الحزب وقرار تفجير الثورة من عدمه.

كانت التقرير يتحدث عن صعوبات مادية جمّة لكن حماسة الحاضرين أرادت تجاوز هذا العائق عندما قال المناضل الشهيد ديدوش مراد " يكفي أن يكون لديك رصاصتين لتستولي على سلاح عدوك". كما أريد تجاوز مسألة الخوف من قبول الشعب للثورة؛ مرددا هذا الأخير مجددا مقولة مشهورة جاء فيها:" أيها الإخوة إن الشعب الجزائري أشبه بالعصف اليابس لا ينتظر سوى عود الثقاب لكي يشتعل فارموا أيها الإخوة عود الثقاب".

كما كان النقاش بخصوص أزمة الحزب يؤكد على صعوبة المشكلة وأن المجموع قدمت جهودها في ذلك مع الحياد وعدم التورط في صراع الطرفين المتنازعين[1]. لنصل لاحقا إلى النقطة الأساس وهي قرار تفجير الثورة المسلحة من عدمها حيث دار حولها نقاشا ساخنا أفضى في الأخير إلى إقرار تفجير الثورة التحريرية وتكليف المناضل محمد بوضياف بالقيام بالتنسيق الضروري لتنفيذ هذا القرار.

لقد اندلعت ثورة التحرير الجزائرية في ظل ظروف دولية متميزة عرفت تصاعد المدّ التحرري في العالم، مع أن الوضع الداخلي كان جدّ متدهور إن استثنينا نمو الوعي السياسي الاستقلالي ونضجها لدى الجزائريين ورغبتهم في تغيير أوضاعهم المزرية. كان تفجير ثورة نوفمبر 1954 حتمية وليست خيارا بالنظر لتعسف إدارة المحتل الفرنسي وعدم تجاوبها مع محاولات الجزائريين السلمية لتحسين أوضاعهم والاستجابة لمطالبهم.

استنتاج:

قبيل ثورة التحرير كانت الحركة الوطنية الجزائرية في أصعب أوقاتها نتيجة تباين المواقف وتوالي الإخفاقات من إحجام الفرنسيين على التجاوب مع مطالبها ناهيك عن الانقسام داخل صفوفها مما جعل في وضع ضعيف أمام مواجهة مؤامرات وقمع السلطات الفرنسية مع ذلك فتحت الباب أمام بروز خيار جديد سيستفيد من هذه الوضعية لصنع التغيير المنشود باستغلال تنامي الفكر الاستقلالي لدى الجزائريين ورغبتهم في إحداث التغيير المنشود وفي هذه الظروف العصيبة ولدت جبهة التحرير الجزائرية وثورتها المسلحة التحريرية في فاتح نوفمبر 1954.

[1] محمد الطيب العلوي، **المصدر السابق**، ص248.

خاتمة

خاتمة:

من خلال البحث في تاريخ الحركة الوطنية في الجزائر يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات فيما يلي:

*في الواقع كسبت الجزائر من خلال الأمير خالد شخصية متميزة ومثابرة نجحت في أن تؤثر فيما حولها وتدرج في نشاطه ونضاله من زعيم جزائري إلى زعيم مغاربي بعد نفيه لفرنسا إلى زعيم إسلامي على منوال الزعماء الذين عرفهم العالم الإسلامي أواخر القرن 19 ومطلع القرن 20؛ نجح في بعث العملية السياسية والنضال الوطني في الجزائر وبفرنسا فجني النجم ثمار جهوده التي اعترف له بها.

* لقد تباينت تيارات الحركة الوطنية بمختلف مشاربها وتوجهاتها الفكرية والسياسية، وكذا الوسائل والأساليب التي انتهجتها بغية تحقيق أهدافها، والتي بدورها اختلفت رغم كونها ارتبطت بمعالجة المشكلة الجزائرية. كما نشطت في ظل وضع استعماري صعب فرض قيودا كثيرة عليها؛ أما علاقاتها فكانت بين التوافق والتنافس وأحيانا المواجهة فيما بينها بتحريض من إدارة الاحتلال التي عرفت كيف تسير العملية السياسية بما لا يضر بمصالح فرنسا في الجزائر.

* لقد تنوعت نشاطات الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها خاصة الاستقلالية والإصلاحية بين الانتخابات واللقاءات والخط والمؤتمرات وأعمدة الصحافة والتجمعات والمظاهرات؛ غير أن العقد الثاني خلال الثلاثينات كان الأكثر حيوية ونشاطا بحكم عدد الأحزاب وتأثير احتفالية مئوية احتلال الجزائر، أما فترة العشرينات فيمكن اعتبارها فترة انبعاث للحركة الوطنية والنضال السياسي.

* في الواقع كانت السياسة الاستعمارية تعتمد أساليب مختلفة لفرملة النشاط السياسي الجارف للحركة الوطنية بانتهاج أدوات متنوعة تجمع بين القمع والتعسف أحيان والمراوغة والخداع في أحيان أخرى.

* رغم الضرر الذي لحق الجزائريين من فصول الحرب العالمية الثانية باستغلال قدراتها البشرية والمادية لتغذية المجهود الحربي الفرنسي في الحرب؛ إلا أنها كانت فرصة سانحة لتصعيد المطالب الوطنية الاستقلالية، وتوحيد مواقف معظم تيارات الحركة الوطنية في مواجهة الاحتلال الفرنسي؛ مع أنّها جوبهت بسياسة فرنسية ماكرة جمعت بين المراوغة والقمع الشديد لتبلغ أقصاها في مجازر 8 ماي 1945.

* شكلت انتفاضة ومجازر 8 ماي 1945 نقطة تحول بارزة في تاريخ الحركة الوطنية لما حملته من انعكاسات مختلفة إن في شقّها السلبي أو الايجابي؛ من خلال مساهمتها في نضج وتطور الفكر الاستقلالي والثوري المسلح في الحركة الوطنية رغم الآلام التي صاحبتها.

* إذا ما كانت الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية قد عرفت تطورا في مطالبها وتوجهها الوحدوي نحو العمل السياسي الموحد في الكثير من المحطات السياسية إلا أن نهاية الحرب بزلزال 8 ماي 1945 قد أدى إلى تفككها ورجوعها إلى خلافاتها السابقة بشكل أكثر حدّة خاصة بين الاتحاد الديمقراطي الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية. كما انه رغم بروز محاولة للتقريب في ما بينها من خلال الدعوة إلى تأسيس جبهة الدفاع عن الحرية في 1951 إلا أنها لم تعمّر طويلا وسرعان ما تفككت بسرعة من خلال انسحاب فرحات عباس منها في ماي 1952 وتبعه مصالي الحاج أيضا في نوفمبر 1952. مما يعطي انطباع بأنها قد ولدت ميتة وهذا ما يفسّر تفككها السريع.

* أثبت تجربة الإصلاحات الفرنسية من خلال القانون الخاص للجزائر 1947 عدم جدّية الفرنسيين في التعامل مع المشكلة الجزائرية بما يسمح إلى تحقيق المساواة والعدالة بين المجموعات السكانية في الجزائر مما يدفع الجزائريين إلى اختيار وسائل بديلة لتحقيق مقاصدهم في التحرر والاستقلال وهذا من شأنه دعم التيار الثوري والمسلح في المستقبل مقارنة بدعاة العمل السياسي السلمي أو الثورة بالقانون.

* شكل تأسيس المنظمة الخاصة تطورا نوعيا في مواجهة الجزائريين للاحتلال خاصة خلال القرن العشرين الذي خفتت فيه المقاومة الشعبية تاركة المجال للعمل السياسي؛ حيث أعاد هذا المولود الجديد بعث فكرة الخيار الثوري المسلح كحتمية في مواجهة الغطرسة والتعنّت الاستعماري في الاستجابة لمطالب الجزائريين.

* قبيل ثورة التحرير كانت الحركة الوطنية الجزائرية في أصعب أوقاتها نتيجة تباين المواقف وتوالي الإخفاقات من إحجام الفرنسيين على التجاوب مع مطالبها ناهيك عن الانقسام داخل صفوفها مما جعل في وضع ضعيف أمام مواجهة مؤامرات وقمع السلطات الفرنسية مع ذلك فتحت الباب أمام بروز خيار جديد سيستفيد من هذه الوضعية لصنع التغيير المنشود باستغلال تنامي الفكر الاستقلالي لدى الجزائريين ورغبتهم في إحداث التغيير المنشود وفي هذه الظروف العصيبة ولدت جبهة التحرير الجزائرية وثورتها المسلحة التحريرية في فاتح نوفمبر 1954.

ملاحق

ملحق رقم 1: رسالة الأمير خالد الى رئيس الوزراء الفرنسي م.هيريو 1924[1].

برنامج الحزب الاصلاحي

سيادة الرئيس،

ان الجزائريين ينظرون الى توليكم الحكم على أنه طالع سعد، وعهد جديد لدخولهم في طريق التحرر . وباعتباري أحد المدافعين المتواضعين عن قضية أهالي الجزائر ، منفياً لأنني دافعت عن مصالحهم الحيوية بصراحة ، فإن لي الشرف أن أقدم الى رئيس الحكومة الفرنسية الجديدة برنامج مطالبنا الأساسية :

1 ـ تمثيل (الجزائريين) في المجلس الوطني الفرنسي بنسبة متعادلة مع الأوروبيين الجزائريين .

2 ـ إلغاء كامل ونهائي للقوانين والاجراءات الاستثنائية ، وللمحاكم الجنائية ، وللرقابة الادارية (ليتردي كاشي) ، مع العودة التامة البسيطة الى القانون العام .

3 ـ نفس الواجبات ونفس الحقوق (للجزائريين) مثل الفرنسيين بخصوص الخدمة العسكرية .

4 ـ ترقي الجزائريين إلى كل الدرجات المدنية والعسكرية دون أي تمييز ما عدا الجدارة والقدرات الشخصية .

5 ـ تطبيق كامل لقانون التعليم الاجباري على الجزائريين ، مع حرية نشر التعليم .

6 ـ حرية الصحافة والاجتماع .

7 ـ تطبيق قانون الفصل بين الكنيسة والدولة بالنسبة للدين الاسلامي.

8 ـ العفو العام .

9 ـ تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الجزائريين .

10 ـ الحرية المطلقة للعمال الجزائريين ، مهما كانت مراتبهم ، في الذهاب الى فرنسا.

وبالتأكيد ، ليس هناك تناقض بين هذه (المطالب) وبين البرنامج الليبرالي لوزارتكم وحزبكم . فدعونا إذن نحمل أملاً راسخاً في أن رغباتنا الشرعية ، المشار إليها سابقاً ، ستحظى بتقدير عال . وأرجو أن تتفضلوا ، سيادة الرئيس ، بقبول فائق تقديري[1] .

الأمير خالد، من المنفى

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، الجزء 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص ص 431-432.

ملحق رقم 2: رسالة الملازم الأول جورج ب.نوبل إلى السيد كلوز كاتب سر الرئيس ويلسون[1].

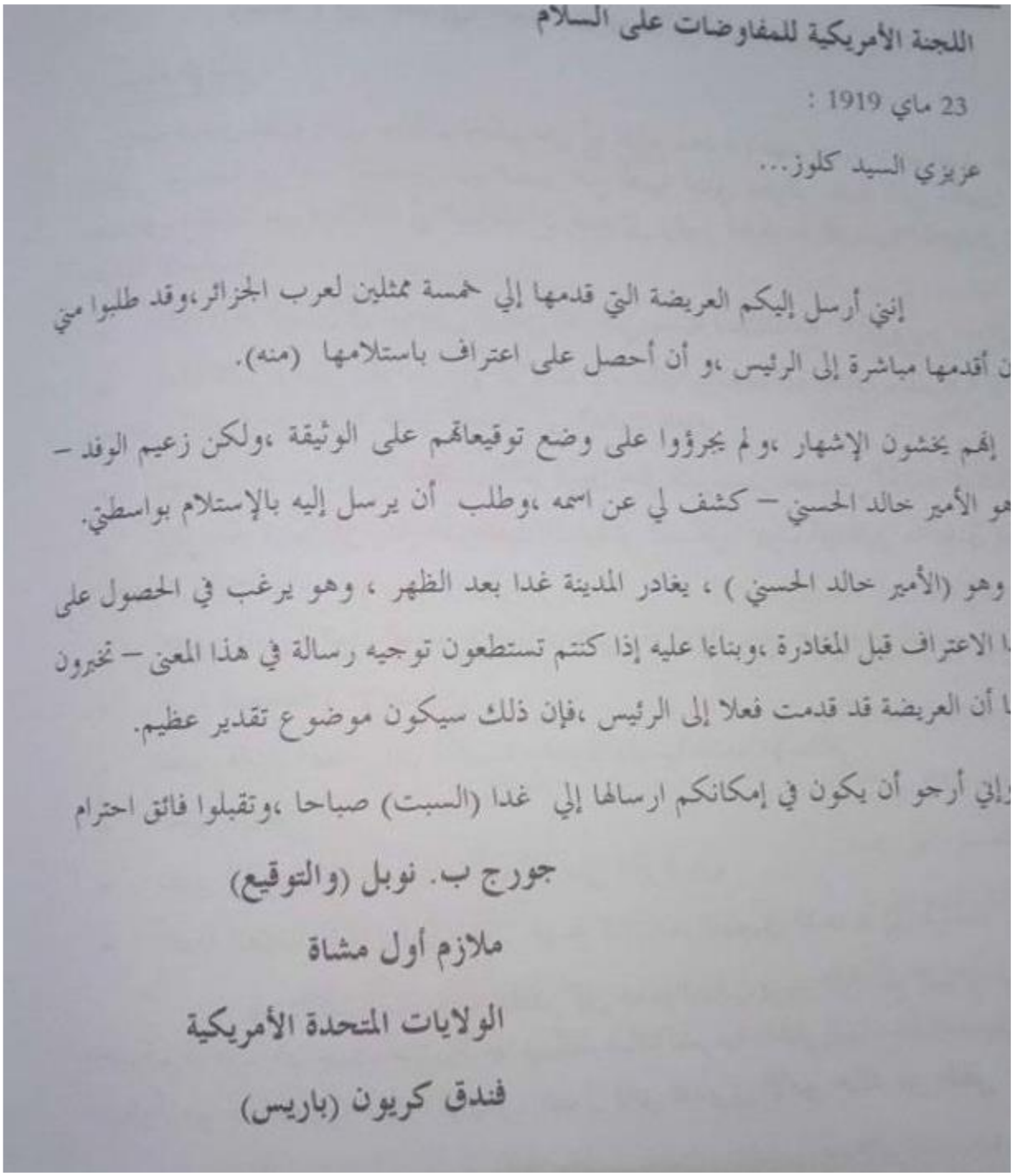

اللجنة الأمريكية للمفاوضات على السلام

23 ماي 1919 :

عزيزي السيد كلوز...

إنني أرسل إليكم العريضة التي قدمها إلي خمسة ممثلين لعرب الجزائر،وقد طلبوا مني أن أقدمها مباشرة إلى الرئيس ،و أن أحصل على اعتراف باستلامها (منه).

إنهم يخشون الإشهار ،ولم يجرؤوا على وضع توقيعاتهم على الوثيقة ،ولكن زعيم الوفد – وهو الأمير خالد الحسني – كشف لي عن اسمه ،وطلب أن يرسل إليه بالإستلام بواسطتي.

وهو (الأمير خالد الحسني) ، يغادر المدينة غدا بعد الظهر ، وهو يرغب في الحصول على الاعتراف قبل المغادرة ،وبناءا عليه إذا كنتم تستطعون توجيه رسالة في هذا المعنى – تخبرون أن العريضة قد قدمت فعلا إلى الرئيس ،فإن ذلك سيكون موضوع تقدير عظيم.

وإني أرجو أن يكون في إمكانكم ارسالها إلي غدا (السبت) صباحا ،وتقبلوا فائق احترام

جورج ب. نوبل (والتوقيع)

ملازم أول مشاة

الولايات المتحدة الأمريكية

فندق كريون (باريس)

[1] حكيم بن الشيخ، **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1936**، مطبوعات وزارة المجاهدين في الذكرى الخمسين للاستقلال، الجزائر، 2012، ص174.

ملحق رقم 3: مذكرة الجزائريين إلى الحلفاء ديسمبر 1942[1].

(بعد نزول الحلفاء في الجزائر 8 نوفمبر 1942 ، تقدم ممثلو المسلمين الجزائريين إلى الحلفاء ـ بما فيهم فرنسا ـ بهذه المذكرة التي كتبت في العشرين من شهر ديسمبر 1942) .

* * *

إن ممثلي المسلمين الجزائريين ، شعوراً منهم بالأحداث الخطيرة التي تشهدها بلادهم منذ 8 نوفمبر 1942 ، يتقدمون إلى السلطات المسؤولة بالمذكرة التالية :

إن الحرب ، بعد أن قلبت وجه كل القارات وضربت فرنسا التي هي شعلة الحضارة والثقافة ، ضربة قاضية تمتد اليوم إلى الجزائر .

فإذا كانت هذه الحرب ، كما قال رئيس الولايات المتحدة ، حرب تحرير للشعوب والأفراد بدون تمييز لا بالعنصر ولا بالدين ، فإن المسلمين الجزائريين ينضمون بكل قواتهم وبكل تضحياتهم إلى هذا الصراع التحريري . وهم بذلك يضمنون التحرير السياسي لأنفسهم كما يضمنون تحرير فرنسا في نفس الوقت .

لكن من المفيد أن نذكر بأن السكان الذين يمثلونهم هم في الواقع مجردون من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون في هذه البلاد رغم التضحيات التي بذلوها والوعود الرسمية والعلنية التي أعطيت لهم في عدة مناسبات .

لذلك فهم يطالبون ، قبل دعوة جماهير المسلمين للمشاركة في أي مجهود للحرب ، بانعقاد ندوة تجمع المنتخبين والممثلين المؤهلين لكل المنظمات الإسلامية . **والهدف من هذه الندوة هو وضع دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين .**

والواقع أن الشرط الوحيد الكفيل بإعطاء المسلمين في هذه البلاد الشعور العميق بواجباتهم الراهنة **هو دستور قائم على العدل الإجتماعي**[1] .

(كتب في 20 ديسمبر 1942 م ، بدون توقيعات)

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930**-1945، الجزء 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص ص 266-267.

ملحق 4: البيان الجزائري 10 فيفري 1943[1].

(أ) **استنكار الاستعمار وتصفيته ، بمعنى إنهاء سياسة الإلحاق واستغلال شعب لشعب آخر** . إن هذا الاستعمار ليس سوى شكل جماعي للرق الفـردي في العصور الوسطى . ومن جهة أخرى فهو أحد الأسباب الرئيسية للمنافسات والمنازعات بين الدول الكبرى .

(ب) **تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع البلدان** ، صغيرة كانت أو كبيرة .

(جـ) **منح الجزائر دستوراً خاصاً بها يضمن** :

1 ـ الحرية والمساواة المطلقتين لجميع سكانها بدون تمييز بالعنصر أو بالدين .

2 ـ إنهاء الملكية الإقطاعية بتطبيق إصلاح زراعي كبير ، وتأمين حق العيش للطبقة الكبيرة من العمال والفلاحين .

3 ـ الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية .

4 ـ حرية الصحافة وحق الإجتماع .

5 ـ التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً .

6 ـ حرية الـديانـة لجميع السكـان والعمل بمبـدأ فصل الـدين عن الدولـة لجميع الأديان .

(د) المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم ، مثلما فعلت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وكما فعل الجنرال كاترو في سورية ، وحكومة المارشال بيتان والألمان في تونس. وهذه الحكومة هي وحدها التي تستطيع أن تشرك ، في جو من الوحدة المعنوية الكاملة ، الشعب الجزائـري في الصراع المشترك .

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930**-1945، الجزء 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص ص 270-271.

ملحق رقم 5: أهم بنود قانون الجزائر الخاص 1947.[1]

1 - اعتبار العمالات الجزائرية الثلاثة جزءا من فرنسا وتسوية سكانها في كل الحقوق والواجبات مع احتفاظ الجزائريين بشخصيتهم الإسلامية.

2 - تعيين حاكم فرنسي عام على الجزائر وإنشاء مجلس جزائري منتخب يتكون من مائة وعشرين نائبا نصفهم فرنسيون ونصفهم الآخر جزائريون لمدة ست سنوات يحدد نصفهم كل ثلاث سنوات، مهمة هذا المجلس استشارية بحتة تقريبا لأن قراراته وتوصياته لا تصبح نافذة المفعول إلا إذا وافقت عليها الحكومة أو البرلمان الفرنسي، ثم أنه لاحق له أبدا في مناقشة الشؤون السياسية وعليه فقط إبداء رأيه في ميزانية الجزائر والشؤون الاقتصادية الأخرى التجارية والزراعية، والأحوال الاجتماعية، وأكثر من هذا فإن قرارات هذا المجلس التي تصدر بالأغلبية(61 صوتا) من حق الوالي العام أو اللجنة المالية أو ربع أعضاء المجلس نفسها، أن يطالبوا بضرورة موافقة الثلثين عليها لتصبح نافذة المفعول وبذلك زيد في التضييق من سلطات هذا المجلس، واستهدف من وراء ذلك، تجنب اتخاذ رأي النواب الجزائريين الستين وانضمام صوت واحد أو اثنين اليهم عند عرض قرار أو قانون أو اجراء خاص.

3 - والي جانب هذا المجلس نص القانون على تأليف مجلس تنفيذي من ستة أعضاء يساعد الوالي العام في إدارة البلاد، نصفهم جزائريون ونصفهم فرنسيون يختارون من المجلس السابق، يختار الوالي العالم نفسه اثنين منهم

وهما رئيس المجلس ونائبه، على أن يكون أحدهما فرنسيا والآخر جزائريا ومهمة هذا المجلس تنفيذ قرارات المجلس السابق.

4 - تنفيذ القوانين الدستورية المعمول بها في فرنسا بالجزائر ما لم ينص بصراحة على استثنائها.

5 - الاعتراف رسميا باللغة العربية كلغة من لغات الاتحاد الفرنسي لا على أنها لغة قومية، وفصل الدين الاسلامي عن الإدارة، وتكوين هيئة من رجال الدين الاسلامي للإشراف على شؤونه.

6 - افساح المجال للجزائريين وإعطاؤهم الحق في التوظيف بجميع الإدارات والوظائف العامة المدنية والعسكرية.

7 - إلغاء البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب وتطبيق النظام المدني الساري في المناطق التلية الشمالية(54).

---

[1] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 69-70.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

ثانيا: الكتب

أ)العربية:

1- أديب مروّة، **الصحافة العربيّة نشأتها وتطوّرها**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1960.

2- بن العقون عبد الرحمان ، **الكفاح القومي والسياسي**،، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986،

3- بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

4-حدادن زاهر، **الصحافة الإسلامية الجزائرية من بدايتها إلى سنة 1930**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

5-تركي رابح، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

6- سعد الله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، الجزء 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت،

6-سعد الله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، الجزء الأول، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

7-سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي (1954-1962)**، ج10، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

ثالثا: المجلات:

1- Isnard Hildebert. Aux origines du nationalisme algérien. In: Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 4e année, N. 4, 1949. pp. 463-474. doi : 10.3406/ahess.1949.1770,

2- Nouschi André. C.-R. Ageron, « L'émir Khaled, petit-fils d'Abd el Kader fut-il le premier nationaliste algérien ? ». In: Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 25e année, N. 3, 1970. p. 759.

3- Merad Ali. L'émir Khaled (1875-1936) vu par Ibn Badis (1889-1940).. In: Revue de l'Occident musulman et de laMéditerranée, n°9, 1971. pp. 21-35, p21.

4- Ageron Charles-Robert. Enquête sur les origines du nationalisme algérien. L'émir Khaled, petit-fils d'Abd El-Kader, fut-il le premier nationaliste algérien ?. In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°2, 1966. pp. 9-49..

5- Ageron Charles-Robert. Les troubles du nord-constantinois en mai 1945. In: Vingtième Siècle, revue d'histoire, n°4, octobre 1984. pp. 23-38.

6- Ageron Charles-Robert. Mai 1945 en Algérie. Enjeu de mémoire et histoire. In: Matériaux pour l'histoire de notre temps, n°39-40, 1995. Lendemains de libération Lendemains de guerre. pp. 52-56.

5- Stora Benjamin, Les Mémoires de Messali Hadj : aspects du manuscrit original, In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°36, 1983. pp. 75-101. doi : 10.3406/remmm.1983.2001..
6- Boyer Pierre. Mahfoud Kaddache, La vie politique à Alger de 1919 à 1939. In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°9, 1971. pp. 232-235.

المراجع:

أولا: الكتب:

أ)العربية:

1-أبو زيد فاروق، **مدخل إلى علم الصحافة**، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1986.

2- آيت حمو الطاهر، **رجال صنعوا التاريخ (لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدّة)**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011

3- العلوي محمد الطيب ، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1985، ص85.

4- حكيم بن الشيخ، **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1936**، مطبوعات وزارة المجاهدين في الذكرى الخمسين للاستقلال، الجزائر، 2012، ص57.

5-حدادن زاهر، **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

6-شرف عبد العزيز، **الجغرافيا الصحفية وتاريخ الصحافة العربية**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2004.

7- عبد الرحمان عواطف ، **الصحافة العربية في الجزائر (دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

ثانيا: المجلات والجرائد:

أ)العربية:

1- اوعامري مصطفى ، "الحزب الشيوعي الجزائري والمسالة الوطنية 1920-1954"، **مجلة الحضارة الإسلامية**، العدد 29، جوان 2016.

2- عبيد أحمد ، " التأريخ الجزائري: تقييم ونقد – حالة الجزائر العثمانية –، **إنسانيات**، عدد 47-48، جانفي-جوان 2010.

ب)الفرنسية:

1- Bouche Denise. Koulakssis (Ahmed) et Meynier (Gilbert) : L'émir Khaled, Premier za'îm ? Identité algérienne et colonialisme français. In: Revue française d'histoire d'outre-mer, tome 75, n°281, 4e trimestre 1988. pp. 476-477.

2- Philipp Zessin, " Presse et journalistes indigènes en Algérie coloniale (années 1890-années 1950)", **La Découverte "le mouvement social"**, n°236, 2011/3, p 35.

ثالثا: المقالات والمواقع الالكترونية:

1-بن ساعو محمد ، " مسيرة الكتابة التاريخيّة في الجزائر بين أثقل التقديس ونزعات التسييس وترسبات الكولونيالية "، **ذوات the what**، مجلّة ثقافية الكترونية تصدر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد 36، 2017، الموقع الالكتروني http://thewhatnews.net ، ص 27.

2-صياد حورية ، **حربي يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في الكتابات التاريخية الجزائرية**، الموقع الالكتروني لجريدة الفجر http://www.al-fadjr.com /، الخميس 21 أفريل 2016 .

فهرس المواضيع:

عناوين العناصر	الصفحات
مقدمة	1
المحور الأول: انبعاث العمل السياسي في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى (حركة الأمير خالد).	**4**
1-التعريف بشخصية الأمير خالد والعوامل المساهمة في تكوينها:	**5**
2-دور الأمير خالد في بعث العملية السياسية في الجزائر.	**8**
3-انتخابات 1919 وانقسام جماعة النخبة.	**11**
4-برنامج الأمير خالد ونضاله في الجزائر.	**13**
5-نضال الأمير خالد في فرنسا.	**17**
المحور الثاني: تيارات الحركة الوطنية في الجزائر 1919-1939.	**22**
1-تصنيف التشكيلات السياسية في الجزائر 1919-1922.	**23**
2-تيارات الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939.	**23**
أ)تيار المساواة:	**24**
ب)التيار الاندماجي:	**24**
ج)التيار الاستقلالي:	**28**
د)التيار الإصلاحي:	**32**
المحور الثالث: مظاهر النشاط السياسي للحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939.	**36**
1-المشاركة في الانتخابات:	**37**
2-المقالات الصحفية:	**37**
3-التجمعات والمؤتمرات المحاضرات:	**41**
4-المظاهرات:	**45**
5-العرائض والرسائل والاتصالات:	**46**
المحور الرابع: مواقف السلطات الاستعمارية من النشاط السياسي للحركة الوطنية 1919-1939.	**48**
1-النفي والإبعاد	**49**
2-السجن وفرض الرقابة والإقامة الإجبارية	**49**
3-تشويه سمعة الزعماء السياسيين:	**50**
4-التضييق على الصحافة الجزائرية الوطنية	**50**
5-المشاريع الدعائية والإصلاحي	**51**

6-اعتماد سياسة فرّق تسد:	**52**
المحور الخامس: حصيلة نشاط الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية.	**53**
1-موقف فرنسا من الجزائريين.	**54**
2-موقف الجزائريين من فرنسا.	**54**
3-عوامل تصاعد النشاط السياسي للجزائريين منذ أواخر 1942 وبداية 1943.	**56**
4-مظاهر النشاط السياسي للجزائريين خلال الفترة من أواخر 1942 إلى ماي 1945.	**57**
5-مواقف الحلفاء والفرنسيين من النشاط السياسي للحركة الوطنية خلال الحرب.	**63**
المحور السادس: مجازر 8 ماي 1945 وتداعياتها.	**65**
1-أساب وظروف انتفاضه 8 ماي 1945.	**66**
2-أسباب هذه المجازر.	**66**
3-مراحل هذه الانتفاضة.	**67**
4-مبررات ما جرى في 8 ماي 45.	**70**
5-الانعكاسات المختلفة لمظاهرات 8 ماي 1945 على الشعب الجزائري والحركة الوطنية.	**71**
المحور السابع: إعادة بناء الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية.	**73**
1-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:	**74**
2-حزب الشعب الجزائري:	**77**
3-جمعية العلماء المسلمين:	**78**
المحور الثامن: قانون 20 سبتمبر 1947 وموقف الجزائريين منه.	**80**
1-ظروف ودوافع صدوره.	**81**
2-أهم بنوده.	**81**
3-المواقف المختلفة منه.	**82**
أ)موقف المعمرين.	**82**
ب)موقف الحركة الوطنية الجزائرية.	**82**
4-مصيره ومآله من التطبيق (انتخابات المجلس الجزائري 1948)	**83**
المحور التاسع: المنظمة الخاصة ونشاطها.	**85**
1-تأسيسها وهيكلتها.	**86**
2-أعمالها ونشاطها.	**87**
3-عراقيلها واكتشافها وعلاقتها بحركة انتصار الحريات الديمقراطية.	**89**
المحور العاشر: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتأسيس اللّجنة الثورية للوحدة	**91**

والعمل.	
1- أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية.	**92**
2-تأسيس اللّجنة الثورية للوحدة والعمل.	**94**
3-تأثير الوضع السياسي وتداعياته في التحضير لاندلاع ثورة التحرير.	**95**
خاتمة	**98**
ملاحق	**100**
فهرس المصادر والمراجع	**106**
فهرس المواضيع	**110**